

# التَّيْقِيْدُ السَّنَوِي

السادس والستون  
السنة المالية

2022



مُصَوِّرًا لِّبَنَاتِنَا أَلْمَرَّةَ الْكِرَى

التَّقْرِيرُ السَّنَوِيُّ

السادس والستون

السنة المالية

2022





- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2022 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
- تُوجّه جميع المراسلات المتعلّقة بهذا التقرير إلى إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد الكتروني: [ecorestat@cbl.gov.ly](mailto:ecorestat@cbl.gov.ly)
- الموقع الالكتروني: [www.cbl.gov.ly](http://www.cbl.gov.ly)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مصرف ليبيا المركزي

### الإدارة العامة / طرابلس

بريد مصور (فاكس) : 4441488 - 21 (218) +

هاتف : 9 / 21-3333591 (218) +

الموقع الإلكتروني : [www.cbl.gov.ly](http://www.cbl.gov.ly)

السويفت : CBLJLYLXXXX

### الفروع

فرع بنغازي :

هاتف : 8 / 61 - 9091161 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 61 - 9091169 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 / 54 - 63750 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 54 - 5265142 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3 / 71 - 627771 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 71 - 621800 (218) +

### إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 21-4773901 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 21 - 4773903 (218) +

بريد الكتروني : [ecorestat@cbl.gov.ly](mailto:ecorestat@cbl.gov.ly)

## المحتويات

|   |             |
|---|-------------|
| 1 | تقديم ..... |
|---|-------------|

### الجزء الأول التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

|    |                                            |
|----|--------------------------------------------|
| 5  | أولا : التطورات الاقتصادية الدولية.....    |
| 10 | - البطالة .....                            |
| 11 | - التضخم .....                             |
| 12 | - التجارة العالمية .....                   |
| 14 | - أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية ..... |
| 15 | • التطورات النفطية الدولية.....            |
| 15 | -أسعار النفط .....                         |
| 16 | - العرض .....                              |
| 18 | - الطلب .....                              |
| 19 | ثانيا : التطورات الاقتصادية العربية .....  |

### الجزء الثاني التطورات الاقتصادية المحلية : القطاع الحقيقي

|    |                                               |
|----|-----------------------------------------------|
| 22 | • الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .....        |
| 22 | • الناتج المحلي الإجمالي الاسمي .....         |
| 27 | • الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم ..... |
| 30 | • التطورات النفطية المحلية .....              |
| 30 | - الإنتاج المحلي من النفط الخام .....         |
| 31 | - صادرات النفط الخام .....                    |
| 32 | - أسعار النفط الخام المحلي .....              |
| 33 | - إنتاج الغاز الطبيعي .....                   |
| 33 | - الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية .....    |
| 34 | - الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية .....  |



## ثانياً : المالية العامة

- 35 ..... ● المالية العامة لعام 2022
- 37 ..... - الموقف التنفيذي للترتيبات المالية للسنة المالية 2022
- 37 ..... - أولاً: الإيرادات
- 38 ..... - ثانياً: تحليل هيكل الإنفاق

## ثالثاً : القطاع الخارجي

- 41 ..... ● ميزان المدفوعات
- 42 ..... - الحساب الجاري
- 43 ..... - الميزان التجاري
- 45 ..... - الحساب الرأسمالي والمالي
- 46 ..... - الميزان الكلي
- 48 ..... ● التجارة الخارجية

## التطورات النقدية والمصرفية

- 59 ..... ● التطورات النقدية
- 59 ..... - القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها
- 61 ..... - عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه
- 63 ..... - سعر صرف الدينار الليبي
- 65 ..... - مقاصة الصكوك
- 66 ..... ● مصرف ليبيا المركزي
- 66 ..... - جانب الأصول
- 67 ..... - جانب الخصوم
- 70 ..... ● أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي
- 87 ..... ● الميزانية المجمعّة للمصارف التجارية
- 90 ..... ● تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المجمعّة للمصارف
- 90 ..... - جانب الأصول
- 93 ..... - جانب الخصوم
- 97 ..... ● المصرف الليبي الخارجي

|     |                                                  |
|-----|--------------------------------------------------|
| 104 | ● المصارف المتخصصة.....                          |
| 104 | ● مصرف التنمية.....                              |
| 105 | ● المؤسسات المالية غير المصرفية.....             |
| 106 | - الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية..... |

## تقديم

يستعرض التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، تحليلاً لأهم التطورات الاقتصادية على الصعيدين الدولي والمحلي، ويشمل قاعدة من البيانات والمعلومات للمؤسسات الاعتبارية وللمهتمين بالشؤون الاقتصادية. حيث تناول التقرير السنوي السادس والستون أهم التطورات الاقتصادية والمالية على الصعيدين الدولي والمحلي لعام 2022، حيث يستعرض الجزء الأول التطورات الاقتصادية والمالية الدولية، فيما يستعرض الجزء الثاني التطورات الاقتصادية والمالية المحلية.

على المستوى الدولي، عانى الاقتصاد العالمي مؤخراً العديد من المعوقات غير المسبوقه والتي أثرت بصورة مباشرة في انخفاض معدلات النمو للاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، تمثلت في رواسب جائحة كورونا والتي من المتوقع أن تترك مظاهر التباين أثناء الجائحة بصمات على الأداء في الأجل المتوسط . كما كان للغزو الروسي لأوكرانيا وأثاره السلبية على أسواق السلع الأولية وسلاسل الإمداد والتضخم والأوضاع المالية إلى تفاقم التباطؤ في النمو العالمي والذي بلغ 3.4% خلال الفترة موضوع التقرير مقابل 6.3% عام 2021. كما شهد الاقتصاد العالمي ارتفاعاً شديداً لمعدلات التضخم، مصحوباً بضعف النمو الذي يذكّر بالركود التضخمي العالمي في سبعينيات القرن العشرين. وهذا بدوره أسفر في النهاية عن تشديد حادّ للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما أدى إلى ضغوط مالية في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وثمت حاجةً لاستجابة قوية وواسعة النطاق على صعيد السياسات من أجل تعزيز النمو، ومساندة أطر الاقتصاد الكلي، والحد من مواطن الضعف المالي، وتقديم الدعم لفئات السكان الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية.

أما على المستوى المحلي، فقد حقق الاقتصاد الليبي نمواً متباطئاً بلغ 2.1% عام 2022، مقابل 80.8% عام 2021، ويعزى هذا التباطؤ في النمو إلى تراجع إنتاج النفط الخام من 1.2 مليون برميل في اليوم عام 2021، إلى 1.1 مليون برميل في اليوم عام 2022. وبلغ معدل التضخم في ليبيا 4.6% خلال العام موضوع التقرير، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 288.3 نقطة مقابل 275.7 نقطة خلال الفترة ذاتها من العام 2021، أي بزيادة بلغت 12.6 نقطة على أساس سنوي.

فيما يتعلق بالميزانية العامة: فقد حققت الميزانية العامة لعام 2022 فائضا بلغ 6.5 مليار دينار، حيث بلغت الإيرادات 134.4 مليار دينار شكلت منها الإيرادات النفطية ما نسبته 97.2% لتصل إلى نحو 130.5 مليار دينار. فيما بلغ إجمالي النفقات العامة نحو 127.9 مليار دينار (بما فيها الترتيبات المالية الاستثنائية الطارئة للمؤسسة الوطنية للنفط بما مقدارها 34.3 مليار دينار)، واستحوذ بند المرتبات وما في حكمها ما نسبته 39.7% من إجمالي النفقات لتصل 50.7 مليار دينار.

أما عن القطاع الخارجي؛ فقد ارتفع رصيد الميزان الكلي من 5.2 مليار دولار عام 2021، إلى 6.6 مليار دولار عام 2022، متأثرا بارتفاع الإيرادات النفطية كمحصل لارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية.

على صعيد القطاع المصرفي، فقد أظهر المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي خلال عام 2022، (عدا الحسابات النظامية) ارتفاعا بلغ 42.1 مليار دينار، ليصل نحو 527.0 مليار دينار مقابل 484.9 مليار دينار في نهاية عام 2021. وقد تركز هذا الارتفاع في أصول العمليات المصرفية التي بلغت 493.7 مليار دينار مقابل 450.3 مليار دينار خلال عام 2021، مسجلة بذلك ارتفاعا بلغ 43.4 مليار دينار وما نسبته 9.6%. فيما سجلت أصول إصدار العملة انخفاضا بلغ 1.2 مليار دينار لتصل نحو 33.4 مليار دينار مقابل 34.6 مليار دينار عام 2021.

فيما أظهرت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية خلال عام 2022 تطورا ملحوظا، حيث ارتفع إجمالي الأصول داخل الميزانية المجمعة بمقدار 12.8 مليار دينار لتصل 148.5 مليار دينار مقابل 135.9 مليار دينار خلال عام 2021، حيث بلغت القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية 23.0 مليار دينار مقابل 19.6 مليار دينار مسجلة بذلك ارتفاعا بلغ 3.3 مليار دينار. في حين سجلت ودائع العملاء ارتفاعا بلغ 9.9 مليار دينار وما نسبته 10.8% لتصل إلى نحو 102.1 مليار دينار مقابل 92.1 مليار دينار لذات الفترة.

وإذ يقدم مصرف ليبيا المركزي هذا التقرير فإنه يتوجه بالشكر والامتنان إلى كافة المؤسسات، على مجهوداتها وتعاونها المثمر في توفير البيانات وتزليل كافة العراقيل لتنفيذ السياسات والإجراءات التي عمد المصرف على تنفيذها خلال العام موضوع التقرير، والتي مكنت

المصرف من تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية وعلى رأسها أهداف سياسة سعر الصرف وتحقيق الاستقرار المالي.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي



الجزء الأول  
التطورات الاقتصادية الدولية  
والعربية

## أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

واجه الاقتصاد العالمي سلسلة من الصدمات الشديدة والمتعاقبة في عام 2022، بعدما سادت حالة من التفاؤل في العديد من اقتصادات العالم بعد انحسار جائحة كوفيد-19 وعودة النشاط الاقتصادي في العديد من الاقتصادات تدريجياً خلال عام 2021، إلا أنه في 24 فبراير فوجئ العالم بالاجتياح الروسي لأوكرانيا معلنةً بذلك أزمة جديدة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية. نتج عن هذه الأزمة الروسية الأوكرانية اضطراب أسواق الغذاء والطاقة، وتسبب في موجة من الارتفاعات في أسعار السلع الأساسية وأسعار الطاقة، حيث وصلت معدلات التضخم إلى مستويات تاريخية في معظم دول العالم، وذلك باعتبار أن أوكرانيا وروسيا من أهم منتجي ومصدري المحاصيل الزراعية في العالم، وخاصة الحبوب والبنور الزيتية. وتمثل روسيا وأوكرانيا حوالي 30.0% من إمدادات القمح في العالم، وهذا عزز من تصاعد حالة عدم اليقين وارتفاع أسعار السلع الأساسية. ومن ناحية أخرى، تعتبر روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، حيث تمثل روسيا حوالي 12.0% من إمدادات النفط العالمية، وقد أدت العقوبات الغربية ضد روسيا إلى انخفاض المعروض من النفط الخام وتصعيد حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية، مما أدى إلى ارتفاع أسعاره لمستويات الأزمة المالية عام 2008.

كل هذه الظروف أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.4% في عام 2022، وهو أقل مما كان عليه في 2021 الذي سجل نسبة 6.3%، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى 2.8% في عام 2023. في حين أن رفع القيود المتعلقة بكوفيد-19 في معظم البلدان في عام 2021 قد عززت من انتعاش الطلب المحلي للبلدان في نهاية عام 2021 وبداية عام 2022، إلا أن ارتفاع معدلات التضخم مع بداية النصف الثاني من عام 2022 أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي، ومن ثم إلى إضعاف إنفاق الأسر، وتباطأ نمو التجارة بشكل حادٍ وسَط استمرار ضعف سلسلة التوريد، وانعكس هذا كله على معدلات النمو في العديد من دول العالم. وفي الوقت نفسه، نتج عن الارتفاع المستمر للتضخم تشديد السياسة النقدية في العديد من البلدان المتقدمة والنامية. وأدت الزيادات السريعة في أسعار الفائدة من قبل المصارف المركزية الرئيسية في البلدان المتقدمة، زيادة إلى تدفقات رأس المال إلى الخارج وانخفاض قيمة العملات في البلدان النامية، مما أدى إلى زيادة الضغوط على موازين مدفوعاتها.

ونتيجة للاضطرابات السياسية تزعزعت ثقة المستهلك ومعنويات المستثمرين، الأمر الذي أدى إلى إضعاف آفاق النمو على المدى القريب للاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من الجهود العالمية لخفض الانبعاثات وتشجيع الاقتصاد الأخضر، إلا أن عام 2022 شهد استمرار أزمة المناخ في أحداث خسائر فادحة، مع موجات الحر وحرائق الغابات والفيضانات والأعاصير وإلحاق أضرار اقتصادية جسيمة وإحداث أزمات إنسانية في العديد من البلدان.

#### الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد أن شهد اقتصاد الولايات المتحدة خلال العام 2021 انتعاشاً قوياً عقب الركود الوبائي، مدعوماً بسياسات حكومية مالية كبيرة، إلا أن الأزمة الروسية الأوكرانية والضغط التضخمي الناتجة عنها، أدت إلى إضعاف النشاط الاقتصادي الأمريكي، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير متوقع بنسبة 3.8% ليصل معدل النمو إلى 2.1%، مقارنة بنسبة نمو بلغت 5.9% في عام 2021.

وكان الأثر الضاغط على النمو في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2022 بشكل رئيسي هو ارتفاع أسعار الفائدة، حيث تحرك الاحتياطي الفيدرالي بوتيرة سريعة لاحتواء التضخم الذي بلغ 8.0% في عام 2022، وهو أعلى معدل تضخم سنوي منذ عام 1981. بعد أن وصل إلى ذروته بمعدل بلغ 9.1% في يونيو 2022، بينما تباطأ مؤشر أسعار المستهلك إلى 6.5% في ديسمبر 2022. ووافق مجلس الاحتياطي الفيدرالي على سبع زيادات لأسعار الفائدة من مارس 2022 إلى ديسمبر 2022 بواقع 425 نقطة مئوية ليرتفع معدل الفائدة الأساسية من 0.25% إلى 4.50%.

#### الاتحاد الأوروبي:

مرت منطقة اليورو بظروف اقتصادية صعبة خلال العام 2022، فتزامنا مع اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية في فبراير، كانت منطقة الاتحاد الأوروبي أول المتضررين من هذا الصراع من ناحية عدد المهاجرين الفارين من الحرب، حيث تدفق مئات الآلاف من المهاجرين إلى دول الجوار، مسببين ضغطاً اقتصادياً على دول منطقة الاتحاد التي كانت بالكاد تنهض من صدمة الوباء، ناهيك عن التبعات اللاحقة للحرب من قطع إمدادات الوقود الروسي على دول الاتحاد بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأخيرة على روسيا، وغيرها من الضغوط التضخمية نتيجة الأزمة. ونتيجة لذلك تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الاتحاد



الأوروبي في عام 2022 بنسبة 1.9%، ليصل إلى 3.5%، مقابل نسبة نمو بلغت 5.4% في العام 2021.

وعلى الرغم من علامات المرونة في مواجهة أزمة الطاقة بسبب الاحتياطات الاستراتيجية من الطاقة، والشتاء المعتدل، إلا أن التضخم السنوي في الاتحاد الأوروبي تضاعف لأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بما كان عليه قبل الأزمة الأوكرانية، حيث وصل معدل التضخم لعام 2022 إلى 8.4% مقارنة بمعدل تضخم بلغ 2.6% في عام 2021. وكان معدل التضخم قد سجل أرقاما قياسية في كل من ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وهولندا، حيث بلغ 8.7%، و5.9%، و8.7%، و8.3%، و11.6% على التوالي. وبصفة عامة، سجلت أسعار المستهلك في الاتحاد لمجموعات السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى زيادة في عام 2022، بمتوسط 18.0%. تلى ذلك لمجموعة النقل بمتوسط زيادة بلغت 12.1%، بينما ارتفعت المواد الغذائية والمشروبات بمتوسط 11.9%. وفي محاولة لمحاربة ارتفاع الأسعار، رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة أربع مرات في عام 2022، ومن المتوقع أن يواصل البنك المركزي الأوروبي مساره في رفع أسعار الفائدة لضمان عودة التضخم إلى المستهدف البالغ 2.0%. فقد رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة خلال 2022 بواقع 250 نقطة أساس ووصلت أسعار الفائدة إلى 2.5% في ديسمبر.

### الصين:

تراجع النمو الاقتصادي الصيني في عام 2022 ليصل إلى أدنى مستوياته منذ ما يقرب من نصف قرن، حيث تضرر النمو بشدة من القيود الصارمة المفروضة بسبب متحورات فيروس كورونا وتراجع سوق العقارات. فقد تباطأ الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 3.0%، متخلفا بشدة عن الهدف الرسمي البالغ حوالي 5.5% وأقل بكثير عن نمو عام 2021 الذي سجل 8.4%. والجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي عام 2022 كان أسوأ نمو مسجل منذ عام 1976. وعلى الرغم من هذا النمو المتباطئ إلا أن الاقتصاد الصيني قد عزز موقعه ك ثاني أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة. وكان عام 2022 صعبا على الاقتصاد الصيني، بسبب التبعات السلبية لعودة تفشي فيروس كورونا بحدة لظهور متحورات جديدة للفيروس تتسم بالانتشار السريع، الأمر الذي دفع البلاد لغلاق مدن كاملة وتعطيل عجلة الاقتصاد من جديد، مما أدى إلى إعاقة قطاعات الإنتاج والاستهلاك

وسلاسة إمدادات السلع، ونتج عنه استمرار الركود في سوق العقارات، وتباطؤ الطلب الاستهلاكي.

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الصين بنسبة 2.0% على أساس سنوي في عام 2022، مقارنة بالهدف الحكومي البالغ حوالي 3.0%، وذلك بفضل الإجراءات المتعددة التي اتخذتها الحكومات المحلية في إدارة وباء كوفيد-19 والجهود الرامية إلى التنمية الاقتصادية.

#### اليابان:

انخفض النشاط الاقتصادي لدولة اليابان بنسبة 1.0% في عام 2022 ليسجل نسبة نمو بلغت 1.1%، مقارنة بنسبة نمو بلغت 2.1% في عام 2021. فعلى الرغم من التطورات الإيجابية للاقتصاد بعد التعافي من فيروس كورونا، إلا أن الاقتصاد الياباني عانى كثيرا بسبب الصدمات الجديدة الخارجية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا وآثاره التضخمية. فبعد أن تمت إزالة القيود المتعلقة بوباء كوفيد-19 في سبتمبر 2021، ازداد نشاط قطاع السياحة مما ساهم في تنشيط العديد من الصناعات الخدمية التي تعتمد على الاهتمام المتزايد للأجانب. كما عاد العمال الأجانب أيضًا، مما خفف النقص الخطير في العمالة في بعض الصناعات، بما في ذلك قطاع الخدمات المتعافي.

إلا أن الآثار التضخمية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية أضرت باقتصاد اليابان بشدة بسبب اعتماد الاقتصاد الياباني على استيراد الوقود والغذاء. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار العالمية في نهاية عام 2022، إلا أنها تركت تأثيرا سلبيا واضحا على ميزان مدفوعات اليابان والتضخم وسعر صرف الين.

فقد ارتفع معدل التضخم من (-0.24%) في 2021 إلى 2.5% في عام 2022، وكان هذا أعلى مستوى في 40 عاما، وأعلى من هدف بنك اليابان البالغ 2.0%، ومع ذلك على عكس البنوك المركزية الأخرى، تمسك بنك اليابان بسياسته النقدية وعدم القيام بتحريك سعر الفائدة أسوة بالبنوك المركزية الأخرى، وأدى ذلك إلى انخفاض حاد في قيمة صرف الين من 114.2 ينًا لكل دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 132.6 ينًا في نهاية عام 2022. وكان انخفاض قيمة الين المحرك الرئيسي للتضخم المحلي. وقد تسبب هذا في تراجع الدخل الحقيقية. مما أجبر الحكومة على التدخل في سوق الصرف في سبتمبر وأكتوبر وقامت بعملية شراء للين.

## جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقية في العالم

"نسب مئوية"

| 2022 | 2021 | مجموعة الدول                           |
|------|------|----------------------------------------|
| 3.2  | 6.3  | العالم:                                |
| 2.7  | 5.4  | البلدان الصناعية:                      |
| 2.1  | 5.9  | الولايات المتحدة الأمريكية             |
| 3.5  | 5.4  | دول منطقة اليورو                       |
| 1.1  | 2.1  | اليابان                                |
| 4.0  | 7.6  | المملكة المتحدة                        |
| 3.1  | 5.8  | دول صناعية أخرى                        |
| 4.0  | 6.9  | البلدان النامية وأسواق ناشئة أخرى (*): |
| 0.8  | 7.3  | بلدان وسط وشرق أوروبا                  |
| 4.4  | 7.5  | آسيا                                   |
| 3.0  | 8.4  | - الصين                                |
| 5.3  | 4.6  | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا             |
| 8.7  | 3.9  | - المملكة العربية السعودية             |
| 4.0  | 7.0  | أمريكا اللاتينية والكاريبي             |
| 3.9  | 4.8  | أفريقيا جنوب الصحراء                   |

المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2023  
الاسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب أفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك

## ● البطالة:

مع بداية عام 2022 كان التعافي من أزمة كوفيد-19 لا يزال غير مكتمل وغير متساوٍ إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وفي الوقت الذي كانت فيه الأنشطة التجارية تستعيد نشاطها، إلا أن الأزمة الروسية الأوكرانية أبطأت من وتيرة تسارع عودة الأنشطة التجارية إلى مستويات ما قبل الجائحة، وعلى الرغم من ذلك استمرت معدلات البطالة في الانخفاض حول العالم، ففي الدول الصناعية انخفض معدل البطالة خلال عام 2022 ليصل إلى 4.5%، مقابل 5.6% عام 2021، حيث انخفضت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2022 لتصل إلى 3.6%، مقارنةً بمعدل 5.4% في عام 2021، وشهد سوق العمل الأمريكي تطورات إيجابية في عام 2022، إذ تمَّ خلق ما يقارب عن 399 ألف وظيفة جديدة شهريا في المتوسط، وتمت إضافة 4.8 مليون وظيفة جديدة على أساس سنوي، كما شهدت معدلات البطالة في المملكة المتحدة انخفاضا ملحوظا في عام 2022 لتسجل نسبة 3.7%، مقارنة بمعدل بلغ 4.5% في عام 2021. وسجلت معدلات البطالة في منطقة اليورو انخفاضا وصل إلى 6.8% في عام 2022، مقابل 7.8% خلال عام 2021، ولوحظ أكبر انخفاض في اليابان، حيث وصل معدل البطالة إلى أدنى مستوى له منذ ديسمبر 2009 لتسجل نسبة 12.2%. أما بالنسبة لمصر وتونس فاستقرت معدلات البطالة فيهما خلال عام 2022 عند 7.3% و 16.2% على التوالي.

### جدول رقم (2) : معدلات البطالة في الدول الصناعية

"نسب مئوية"

| 2022 | 2021 | مجموعة الدول               |
|------|------|----------------------------|
| 4.5  | 5.6  | الدول الصناعية             |
| 3.6  | 5.4  | الولايات المتحدة الأمريكية |
| 6.8  | 7.8  | دول منطقة اليورو           |
| 3.7  | 4.5  | المملكة المتحدة            |
| 2.6  | 2.8  | اليابان                    |
| 3.1  | 3.6  | ألمانيا                    |
| 7.3  | 7.3  | مصر                        |
| 16.2 | 16.2 | تونس                       |
| 12.9 | 14.8 | إسبانيا                    |

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2023

### ● التضخم:

شهدت معدلات التضخم العالمية ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2022 وذلك بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية والتي تسببت في اضطرابات في إمدادات الحبوب والطاقة في الأسواق العالمية، الأمر الذي نتج عنه ضغوط تضخمية اجتاحت معظم اقتصادات العالم. حيث شهدت معدلات التضخم في الدول الصناعية ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2022، لتصل إلى 7.3%، مقابل 3.1% في عام 2021، وارتفعت معدلات التضخم في دول منطقة اليورو بنفس الوتيرة لتصل إلى 8.4% في عام 2022، مقارنةً بمعدل بلغ 4.7% في عام 2021. وأخذت معدلات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة نفس الاتجاه الصاعد لتصل إلى 9.8% في عام 2022، مقابل 5.9% في عام 2021، وجاء هذا الارتفاع كمحصلة للزيادة الحاصلة في معدلات التضخم في كل من الدول الناشئة والنامية في أوروبا ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ودول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ودول أفريقيا جنوب الصحراء حيث وصلت معدلات التضخم فيها نسبة 27.9%، 14.0%، 14.3% و 14.5% على الترتيب في عام 2022، مقارنة بنسب بلغت 9.6%، 9.8%، 12.8% و 11.0% في عام 2021.

### جدول رقم ( 3 ) : معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

| 2022 | 2021 | مجموعة الدول                           |
|------|------|----------------------------------------|
| 7.3  | 3.1  | الدول الصناعية:                        |
| 8.0  | 4.7  | الولايات المتحدة الأمريكية             |
| 8.4  | 2.6  | دول منطقة اليورو                       |
| 2.5  | 0.2- | اليابان                                |
| 9.1  | 2.6  | المملكة المتحدة                        |
| 9.8  | 5.9  | الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:   |
| 27.9 | 9.6  | الدول الناشئة والنامية في أوروبا       |
| 3.8  | 2.2  | الدول الناشئة والنامية في آسيا         |
| 14.0 | 9.8  | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| 14.3 | 12.8 | دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى          |
| 14.5 | 11.0 | أفريقيا جنوب الصحراء                   |

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2023

## ● التجارة العالمية:

واجهت التجارة العالمية خلال عام 2022 ظروفًا صعبة، فبعد أن عادت للتعافي في أعقاب انحسار فيروس كورونا، جاءت الأزمة الروسية الأوكرانية لتلقي بظلالها على نشاط التجارة العالمية، وبالتالي تباطأت معدلات نمو التجارة الخارجية خلال عام 2022 بنسبة 5.1%، مقابل معدل نمو بلغت نسبته 10.6% عام 2021، وشهد كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول الصناعية انخفاضاً ملحوظاً، حيث وصل معدل نمو صادراتها في عام 2022 5.1%، مقابل معدل نمو بلغ 9.5% في عام 2021، وانخفضت وتيرة نمو واردات هذه المجموعة إلى 6.6% عام 2022، مقابل معدل نمو بلغ 10.0% في عام 2021. أما فيما يتعلق بالدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى شهدت هي الأخرى تباطؤاً ملحوظاً في نمو صادراتها وكان معدل نمو صادراتها قد بلغ 4.1% عام 2022، مقابل معدل نمو بلغ 12.5% عام 2021، كما شهدت معدلات نمو واردات هذه المجموعة تباطؤاً أيضاً لتسجل 3.5% عام 2022، مقابل 11.7% خلال عام 2021. ويعود السبب وراء هذا التباطؤ في التجارة الخارجية إلى التوترات السياسية وعدم الاستقرار المالي وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية.

### جدول رقم ( 4 ) : معدلات نمو التجارة العالمية

"نسب مئوية"

| 2022 | 2021 | مجموعة الدول                         |
|------|------|--------------------------------------|
| 5.1  | 10.6 | إجمالي التجارة العالمية              |
|      |      | الدول الصناعية :                     |
| 5.2  | 9.5  | الصادرات                             |
| 6.6  | 10.0 | الواردات                             |
|      |      | الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية: |
| 4.1  | 12.5 | الصادرات                             |
| 3.5  | 11.7 | الواردات                             |

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2022 تطورات متباينة في فوائض وعجزات العديد من البلدان، فقد انتقل فائض الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية من تسجيل فائض في عام 2021 بلغ مقداره 435.5 مليار دولار ليتحول إلى عجز في عام 2022 بلغ مقداره 258.4 مليار دولار وذلك كمحصلة لارتفاع عجزات الحسابات الجارية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول منطقة اليورو، وانخفاض فائض الحساب الجاري لليابان. أما على صعيد الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فارتفعت فوائض الحسابات الجارية الإجمالية لتصل إلى 582.7 مليار دولار لعام 2022، مقارنةً بفائض بلغ 325.7 مليار دولار عام 2021، ويرجع السبب الرئيسي إلى ارتفاع فوائض الحسابات الجارية لمعظم دول هذه المجموعة.

#### جدول رقم ( 5 ): الحسابات الجارية

\* مليار دولار \*

| 2022   | 2021   | مجموعة الدول                           |
|--------|--------|----------------------------------------|
| 258.4- | 435.5  | الدول الصناعية:                        |
| 925.6- | 846.4- | الولايات المتحدة الأمريكية             |
| 102.3- | 337.6  | دول منطقة اليورو                       |
| 90.0   | 197.3  | اليابان                                |
| 170.4- | 46.9-  | المملكة المتحدة                        |
| 597.6  | 582.9  | دول صناعية أخرى                        |
| 582.7  | 325.7  | الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:   |
| 114.5  | 66.1   | الدول الناشئة والنامية في أوروبا       |
| 288.9  | 252.0  | الدول الناشئة والنامية في آسيا         |
| 141.6- | 102.8- | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| 360.9  | 130.3  | الشرق الأوسط وآسيا الوسطى              |
| 40.0-  | 19.9-  | أفريقيا جنوب الصحراء                   |

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2023

### ● اسعار الصرف العملات الدولية الرئيسية :

سجل مؤشر الدولار الأمريكي (Dollar Index) خلال عام 2022 ارتفاعا ملحوظا، فقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل معظم العملات الرئيسية خلال العام 2022، حيث ارتفع الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني بنسبة بلغت 16.1%، ليصل سعر صرف الدولار إلى 132.65 ينًا في عام 2022، مقابل 114.21 ين ياباني للدولار الواحد في عام 2021. وكذلك ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة بلغت 11.3% ليصل إلى 0.8286 جنيه للدولار في عام 2022 بعد أن كان قد سجل سعر 0.7444 جنيه إسترليني للدولار الأمريكي في عام 2021. وارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة 9.7% مقابل اليوان الصيني في عام 2022 حيث سجل سعر 6.9860 بعد أن كان مُسجلاً سعر 6.3704 في عام 2021. وكذلك ارتفع الدولار بنسبة 1.1% مقابل الفرنك السويسري ليسجل سعر 0.9303 في عام 2022 مقابل سعر 0.9202 في عام 2021. وانخفض الدولار مقابل اليورو حيث سجل سعر 0.7907 يورو لكل دولار في عام 2022 مقابل 0.8842 يورو للدولار في عام 2021، أي بانخفاض بلغت نسبته 10.6%. وقد استفاد الدولار من رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بما مجموعه 425 نقطة أساس منذ مارس حتى ديسمبر 2022 في محاولة للحد من ارتفاع التضخم.

### جدول رقم (6): اسعار صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية

" وحدات من العملة لكل دولار "

| العملة            | 2021     | 2022     |
|-------------------|----------|----------|
| اليورو            | 0.8842   | 0.7907   |
| الجنيه الإسترليني | 0.7444   | 0.8286   |
| الين الياباني     | 114.2100 | 132.6500 |
| الفرنك السويسري   | 0.9202   | 0.9303   |
| اليوان الصيني     | 6.3704   | 6.9860   |

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي



## ● التطورات النفطية الدولية:

### - أسعار النفط:

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية انتعاشا ملحوظا خلال عام 2022، حيث ارتفع متوسط سعر سلة الأوبك بنسبة 43.43%، أي بمقدار 30.30 دولار للبرميل، ليصل إلى 100.07 دولار للبرميل خلال عام 2022، مقابل 69.77 دولار للبرميل خلال عام 2021. وكانت أزمة غزو أوكرانيا السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع، والتي أحدثت تقلبات حادة في أسواق الطاقة العالمية خلال عام 2022، بعدما تقيّدت الإمدادات الروسية جراء العقوبات الغربية. وسيطرت حالة عدم اليقين على تحركات الأسعار والكميات المعروضة من النفط الخام خلال عام 2022، ووسط مزيج من العوامل الإيجابية والسلبية بالنسبة إلى السوق، التي كانت قد التقت أنفاسها من تداعيات كورونا خلال عام 2021. وتُعد مكاسب الخام في 2022 أقل بكثير، مقارنة بالعام السابق له، الذي شهد أفضل أداء سنوي منذ 12 عامًا بعد التعافي من وباء كورونا. فقد وصلت أسعار النفط خلال العام الحالي إلى مستويات غير مسبوقة بالقرب من 140 دولارا للبرميل في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، وتحديداً في أوائل مارس، ورغم أنها اقتربت بعض الشيء من هذه المستويات، خلال الربع الثاني، لكن الاتجاه التنازلي كان الغالب منذ ذلك الحين. وتأثرت أسعار النفط سلبا في الربع الثالث والرابع من عام 2022، من تباطؤ الطلب في الصين إلى جانب مخاوف الركود الاقتصادي، التي أثارتها السياسة النقدية الانكماشية التي انتهجتها معظم البنوك المركزية في العالم وارتفاع معدلات الفائدة الأساسية.

### جدول رقم (7): متوسط اسعار النفط الخام لسلة الاوبك

"دولارا للبرميل"

| الفترة       | 2021  | 2022   |
|--------------|-------|--------|
| الربع الأول  | 60.22 | 98.11  |
| الربع الثاني | 67.42 | 112.62 |
| الربع الثالث | 72.58 | 101.82 |
| الربع الرابع | 78.84 | 87.71  |
| متوسط العام  | 69.77 | 100.07 |

المصدر: منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الابوك)، قاعدة بيانات الاسعار

#### - العرض:

ارتفع إجمالي العرض من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال العام 2022 بمقدار 4.52 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 4.74%، ليصل إجمالي العرض العالمي إلى 99.84 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 95.32 مليون برميل خلال عام 2021، وجاء هذا الارتفاع بدعم من إمدادات تحالف أوبك+ من النفط الخام، حيث ارتفعت الصادرات النفطية لمجموعة دول المنظمة بنسبة 8.31%، أي بمقدار 2.63 مليون برميل يوميا، لتصل الكميات المصدرة من دول المنظمة خلال عام 2022 إلى 34.26 مليون برميل يوميا، مقابل كميات بلغت 31.63 مليون برميل يوميا خلال العام السابق، وجاءت هذه الزيادة في إنتاج النفط الخام من أعضاء المنظمة لتعويض الفاقد من الإمدادات الروسية في الأسواق العالمية. وقد أسهم أيضا ارتفاع إنتاج كل من أمريكا الشمالية والجنوبية في زيادة المعروض من النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث ارتفع الإنتاج بواقع 1.41 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 5.58%، ليصل الإنتاج إلى 26.66 مليون برميل يوميا خلال الفترة موضوع التقرير، مقابل 25.25 مليون برميل يوميا خلال العام السابق، ويرجع السبب في ذلك إلى رفع الطاقة الإنتاجية للعديد من الحقول لتعويض الكميات المفقودة من إنتاج النفط الروسي في الأسواق العالمية.

## جدول رقم (8): العرض العالمي من النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

| المنطقة                                  | 2021  | 2022  | مقدار التغير | نسبة التغير (%) |
|------------------------------------------|-------|-------|--------------|-----------------|
| إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: | 29.52 | 30.71 | 1.19         | 4.03            |
| أمريكا الشمالية والجنوبية                | 25.25 | 26.66 | 1.41         | 5.58            |
| أوروبا                                   | 3.76  | 3.57  | -0.19        | -5.05           |
| دول المحيط الهادي                        | 0.51  | 0.48  | -0.03        | -5.88           |
| دول خارج المنظمة:                        | 31.88 | 32.47 | 0.59         | 1.85            |
| روسيا                                    | 10.80 | 11.03 | 0.23         | 2.13            |
| أوروبا                                   | 2.93  | 2.83  | -0.10        | -3.41           |
| دول أوروبية أخرى                         | 0.11  | 0.11  | 0.00         | 0.00            |
| الصين                                    | 4.31  | 4.46  | 0.15         | 3.48            |
| الهند                                    | 0.78  | 0.77  | -0.01        | -1.28           |
| دول آسيوية أخرى                          | 2.41  | 2.29  | -0.12        | -4.98           |
| أمريكا اللاتينية                         | 5.95  | 6.33  | 0.38         | 6.39            |
| الشرق الأوسط                             | 3.24  | 3.33  | 0.09         | 2.78            |
| أفريقيا                                  | 1.35  | 1.32  | -0.03        | -2.22           |
| منظمة الاوبك                             | 31.63 | 34.26 | 2.63         | 8.31            |
| نفط خام                                  | 26.35 | 28.87 | 2.52         | 9.56            |
| غاز مسال                                 | 5.28  | 5.39  | 0.11         | 2.08            |
| عائدات التكرار                           | 2.29  | 2.40  | 0.11         | 4.80            |
| اجمالي العرض العالمي                     | 95.32 | 99.84 | 4.52         | 4.74            |

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير 2023" - منظمة الاوبك .

### الطلب على النفط في الاسواق العالمية:

ارتفع إجمالي الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2022 بنسبة 2.62%، أي بمقدار 2.54 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 99.55 مليون برميل في اليوم، مقابل 97.01 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021. وجاءت هذه الزيادة في الطلب على النفط الخام بشكل رئيسي من الدول النامية، حيث ارتفع طلب هذه مجموعة من النفط الخام بمقدار 1.54 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 4.87%، ليصل إجمالي طلب الدول النامية على النفط الخام إلى 33.18 مليون برميل في اليوم خلال عام 2022، مقارنة بـ 31.64 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021، وكان هذا الارتفاع مدفوعا بشكل أساسي بالطلب المتزايد من اليابان وأندونيسيا وكوريا الجنوبية. وارتفع طلب المجموعة على النفط الخام بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1.28 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 2.86%، ليصل إجمالي طلب المجموعة على النفط الخام إلى 46.11 مليون برميل في اليوم خلال عام 2022، مقارنة بـ 44.83 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021.

### جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

"برميل في اليوم"

| المنطقة                                  | 2021  | 2022  | مقدار التغير | نسبة التغير (%) |
|------------------------------------------|-------|-------|--------------|-----------------|
| إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: | 44.83 | 46.11 | 1.28         | 2.86            |
| أمريكا الشمالية والجنوبية                | 24.32 | 25.06 | 0.74         | 3.04            |
| منها: الولايات المتحدة الأمريكية         | 20.03 | 20.52 | 0.49         | 2.45            |
| أوروبا                                   | 13.13 | 13.61 | 0.48         | 3.66            |
| دول المحيط الهادي                        | 7.38  | 7.44  | 0.06         | 0.81            |
| إجمالي الدول النامية                     | 31.64 | 33.18 | 1.54         | 4.87            |
| دول آسيوية أخرى                          | 8.63  | 8.98  | 0.35         | 4.06            |
| الهند                                    | 4.77  | 5.14  | 0.37         | 7.76            |
| أمريكا اللاتينية                         | 6.23  | 6.43  | 0.20         | 3.21            |
| الشرق الأوسط                             | 7.79  | 8.25  | 0.46         | 5.91            |
| أفريقيا                                  | 4.22  | 4.38  | 0.16         | 3.79            |
| إجمالي الأقاليم الأخرى                   | 20.54 | 20.26 | -0.28        | -1.36           |
| روسيا                                    | 3.61  | 3.53  | -0.08        | -2.22           |
| أوروبا الأخرى                            | 0.75  | 0.77  | 0.02         | 2.67            |
| دول برو آسيوية                           | 1.21  | 1.15  | -0.06        | -4.96           |
| الصين                                    | 14.97 | 14.81 | -0.16        | -1.07           |
| إجمالي الطلب العالمي                     | 97.01 | 99.55 | 2.54         | 2.62            |

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير 2023" - منظمة الأوبك .

## ثانياً: التطورات الاقتصادية العربية

تُشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للاقتصادات العربية قد سجل ارتفاعاً بنسبة 5.3% عام 2022، مقابل 4.6% عام 2021. ساهمت البلدان المصدرة للنفط لا سيما اقتصادات مجلس التعاون الخليجي في هذا الارتفاع . ويرجع السبب الرئيسي وراء النمو المتسارع في عام 2022 إلى انتعاش الطلب المحلي على الرغم من التأثير السلبي لارتفاع الأسعار على القوة الشرائية للأسر وتكاليف إنتاج الشركات، ويرجع هذا الانتعاش للطلب المحلي إلى جانب الانتعاش القوي للدول المصدرة للنفط، انتعاش قطاع السياحة، وتعافي معدلات أشغال الفنادق، متجاوزة مستويات ما قبل الوباء في العديد من البلدان منها الأردن، والمغرب، وقطر، والمملكة العربية السعودية.

وأشار التقرير إلى ارتفاع معدلات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع مثل النفط والغاز والمنتجات الغذائية، غير أن المنطقة أظهرت ازدواجية فيما يتعلق بمستويات التضخم، حيث تمكنت البلدان المصدرة للنفط إلى حد كبير من إبقاء معدلات التضخم دون مستوياتها العالمية. كما شهد الأردن والعراق مستويات منخفضة نسبياً من التضخم، وتحافظ كل هذه البلدان على استقرار الربط بين عملاتها والدولار الأمريكي. وقد ساهم نظام الصرف الثابت إلى جانب دعم الوقود في احتواء معدلات التضخم. في حين شهدت بلدان مثل مصر والمغرب وتونس مستويات أعلى من التضخم، حيث لعب انخفاض أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي دوراً مهماً بين مارس وديسمبر 2022، لتتخفّض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 32.2%، والدرهم المغربي بنسبة 7.4%، والدينار التونسي بنسبة 5.8%.

هذا وقد وصلت البنوك المركزية في أغلب البلدان العربية، إجراءات تشديد السياسة النقدية خلال عام 2022 لمواجهة ارتفاع التضخم المستمر وضغوط أسعار الصرف للحيلولة دون انحراف التوقعات التضخمية عن المعدلات المستهدفة. كما استمرت البنوك المركزية لبلدان مجلس التعاون والأردن المرتبطة عملاتها بالدولار الأمريكي في رفع أسعار الفائدة الأساسية تماشياً بوجه عام مع نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وذلك للحفاظ على قيمة عملاتها المحلية.

وقد اتسمت أوضاع المالية العامة في البلدان العربية بالتباين. فبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، ظلت الأرصدة غير النفطية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي دون أي تغيير بوجه عام في 2022 مقارنة بعام 2021. وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في الإيرادات النفطية، بحوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، فقد ظلت النفقات الجارية مستقرة بوجه عام، مما يشير إلى أن معظم البلدان تجنببت الإنفاق المسابير للدورة الاقتصادية باستثناء الكويت والمملكة العربية السعودية، كنتيجة لارتفاع النفقات الرأسمالية. وفي المقابل نجد أن العراق وليبيا، اعتمدت سياسة مالية مسابية للدورة الاقتصادية كعادتها، مع تسجيل تدهور ملحوظ في الرصيد غير النفطي. وبوجه عام؛ فقد قامت البلدان المصدرة للنفط بزيادة احتياطياتها الوقائية، الذي يبدو واضحا من خلال تحسن أرصدة المالية العامة في عام 2022، وقامت بعض البلدان بسداد ديونها العامة مثل الكويت وعمان.

وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، باستثناء مصر، أظهرت مستويات عجز المالية العامة الأولية في عام 2022 مقارنة بعام 2021 تحسنا باستثناء المنح، خاصة لمعظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، مما يظهر ارتفاع الإيرادات الضريبية التي حدثت من آثار تزايد أسعار السلع الأولية، بينما ظلت مصروفات الفائدة مستقرة بوجه عام بحوالي 4.0% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فقد تدهورت أوضاع المالية العامة الأولية في معظم البلدان بسبب ارتفاع أسعار السلع الأولية.

وكان التضخم المرتفع هو العامل الرئيسي في احتواء الدين العام في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال 2022. حيث سجل الدين العام تراجعاً نسبياً في كل من مصر والأردن حيث أدى ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى تعويض تكاليف الفوائد وتجاوزها. وفي المقابل واصلت نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي ارتفاعها في تونس، مما يرجع إلى مزيج من عجوزات المالية العامة التي لا تزال مرتفعة وتأثير انخفاضات أسعار الصرف.



الجزء الثاني  
التطورات الاقتصادية المحلية

## أولاً : القطاع الحقيقي

### ● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تشير البيانات الأولية المتوفرة من إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط إلى أن الاقتصاد الليبي حقق نموا حقيقيا بلغ 2.1% عام 2022، مقابل 80.8% في عام 2021. حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الى 112.6 مليار دينار، مقابل 110.3 مليار دينار في عام 2021. ويأتي هذا النمو كمحصلة لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بحوالي 27.4%، في حين سجلت أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما انخفاضا بنسبة 12.4% عام 2022 (أسعار 2013).

ويعود هذا الانخفاض في الأنشطة النفطية إلى الانخفاض في متوسط كميات الإنتاج من 1.2 إلى 1.07 مليون برميل في اليوم، بسبب الاضطراب الذي شهده قطاع النفط الليبي خلال الربع الأول من العام الحالي، وإعلان حالة القوة القاهرة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط في بعض الموانئ النفطية.

### ● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الأولية خلال عام 2022 ارتفاعا بلغت نسبته 37.7% ليصل إلى 314.8 مليار دينار، مقارنة بنحو 231.2 مليار دينار خلال عام 2021. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع إنتاج وأسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي النفطي من 150.1 مليار دينار خلال عام 2021 إلى حوالي 206.7 مليار دينار في عام 2022، كما ارتفع الناتج المحلي غير النفطي من 81.1 مليار دينار في عام 2021 إلى حوالي 108.1 مليار دينار عام 2022.



جدول رقم ( 10 ) : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (باسعار عام 2013)

"مليون دينار"

| النشاط الاقتصادي                                              | 2018      | 2019      | 2020     | *2021     | *2022     | معدل النمو |
|---------------------------------------------------------------|-----------|-----------|----------|-----------|-----------|------------|
| الزراعة والصيد والحراجة                                       | 1,361.9   | -         | -        | -         | -         | -          |
| صيد الاسماك                                                   | 46.0      | -         | -        | -         | -         | -          |
| التعدين واستغلال المحاجر                                      | 63,580.2  | -         | -        | -         | -         | -          |
| الصناعات التحويلية                                            | 2,672.9   | -         | -        | -         | -         | -          |
| امدادات الكهرباء والغاز والمياه                               | 2,008.2   | -         | -        | -         | -         | -          |
| الانشاءات                                                     | 1,669.4   | -         | -        | -         | -         | -          |
| تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية | 3,794.8   | -         | -        | -         | -         | -          |
| الفنادق والمطاعم                                              | 87.0      | -         | -        | -         | -         | -          |
| النقل والتخزين والاتصالات                                     | 4,504.7   | -         | -        | -         | -         | -          |
| الوساطة المالية                                               | 3,094.4   | -         | -        | -         | -         | -          |
| الانشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية          | 7,998.8   | -         | -        | -         | -         | -          |
| الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري             | 21,786.0  | -         | -        | -         | -         | -          |
| التعليم **                                                    | 27.5      | -         | -        | -         | -         | -          |
| الصحة والعمل الاجتماعي **                                     | 104.8     | -         | -        | -         | -         | -          |
| انشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى                       | 55.0      | -         | -        | -         | -         | -          |
| الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة                     | -348.7    | -         | -        | -         | -         | -          |
| الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية ويوزع بين:           | 112,442.8 | 114,745.6 | 61,008.9 | 110,303.6 | 112,580.5 | 2.1        |
| انشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما     | 64,354.8  | 65,881.2  | 26,990.0 | 70,324.0  | 61,639.5  | -12.4      |
| الانشطة الاقتصادية الاخرى                                     | 48,008.0  | 48,864.4  | 34,019.0 | 39,979.0  | 50,941.0  | 27.4       |

المصدر : مصلحة الاحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

\* بيانات اولية

\*\* تشمل القطاعين الخاص والعام

- غير متوفر

## جدول رقم ( 11 ) : هيكل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

" نسبة من الاجمالي "

| النشاط الاقتصادي                                              | 2018  | 2019  | 2020 | 2021* | 2022* |
|---------------------------------------------------------------|-------|-------|------|-------|-------|
| الزراعة والصيد والحراجة                                       | 1.21  | -     | -    | -     | -     |
| صيد الاسماك                                                   | 0.04  | -     | -    | -     | -     |
| التعدين واستغلال المحاجر                                      | 56.54 | -     | -    | -     | -     |
| الصناعات التحويلية                                            | 2.38  | -     | -    | -     | -     |
| امدادات الكهرباء والغاز والمياه                               | 1.79  | -     | -    | -     | -     |
| الإنشاءات                                                     | 1.48  | -     | -    | -     | -     |
| تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية | 3.37  | -     | -    | -     | -     |
| الفنادق والمطاعم                                              | 0.08  | -     | -    | -     | -     |
| النقل والتخزين والاتصالات                                     | 4.01  | -     | -    | -     | -     |
| الوساطة المالية                                               | 2.75  | -     | -    | -     | -     |
| الانشطة العقارية والإيجارية وانشطة المشاريع التجارية          | 7.11  | -     | -    | -     | -     |
| الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري             | 19.38 | -     | -    | -     | -     |
| التعليم**                                                     | 0.02  | -     | -    | -     | -     |
| الصحة والعمل الاجتماعي**                                      | 0.09  | -     | -    | -     | -     |
| انشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى                       | 0.05  | -     | -    | -     | -     |
| الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة                     | -0.31 | -     | -    | -     | -     |
| الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الأساسية ويوزع بين            | 100.0 | 100.0 | 100  | 100.0 | 100.0 |
| انشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما     | 57.23 | 63.3  | 44.3 | 63.7  | 54.8  |
| الانشطة الاقتصادية الأخرى                                     | 42.77 | 36.7  | 55.7 | 36.3  | 45.2  |

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

\* بيانات أولية

\*\* تشمل القطاعين الخاص والعام

- غير متوفر

## جدول رقم ( 12 ) : الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

" مليون دينار "

| النشاط الاقتصادي                                              | 2018      | 2019      | 2020      | 2021*     | 2022*     | معدل النمو |
|---------------------------------------------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|------------|
| الزراعة والصيد والحراجة                                       | 3,720.9   | -         | -         | -         | -         | -          |
| صيد الأسماك                                                   | 110.3     | -         | -         | -         | -         | -          |
| التعدين واستغلال المحاجر                                      | 43,738.2  | -         | -         | -         | -         | -          |
| الصناعات التحويلية                                            | 2,932.6   | -         | -         | -         | -         | -          |
| إمدادات الكهرباء والغاز والمياه                               | 2,122.3   | -         | -         | -         | -         | -          |
| الانشاءات                                                     | 3,205.5   | -         | -         | -         | -         | -          |
| تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية | 6,641.5   | -         | -         | -         | -         | -          |
| الفنادق والمطاعم                                              | 230.2     | -         | -         | -         | -         | -          |
| النقل والتخزين والاتصالات                                     | 5,637.9   | -         | -         | -         | -         | -          |
| الوساطة المالية                                               | 3,474.1   | -         | -         | -         | -         | -          |
| الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية          | 8,999.5   | -         | -         | -         | -         | -          |
| الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري             | 31,584.0  | -         | -         | -         | -         | -          |
| التعليم **                                                    | 74.0      | -         | -         | -         | -         | -          |
| الصحة والعمل الاجتماعي **                                     | 190.3     | -         | -         | -         | -         | -          |
| أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى                       | 159.1     | -         | -         | -         | -         | -          |
| الخدمات المالية المحسوبة بصورة غير مباشرة                     | -606.3    | -         | -         | -         | -         | -          |
| الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية ويوزع بين            | 112,250.0 | 115,340.0 | 109,474.0 | 231,202.0 | 314,808.0 | 36.2       |
| أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما *** | 44,087.2  | 44,877.0  | 42,320.0  | 150,075.0 | 206,713.0 | 37.7       |
| الأنشطة الاقتصادية الأخرى                                     | 68,162.8  | 70,464.0  | 67,154.0  | 81,126.0  | 108,095.0 | 33.2       |

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

\* بيانات أولية

\*\* تشمل القطاعين الخاص والعام

- غير متوفر

## جدول رقم ( 13 ) : هيكل الناتج المحلي الاجمالي الاسمي

"نسبة من الاجمالي"

| النشاط الاقتصادي                                              | 2018  | 2019  | 2020 | 2021* | 2022* |
|---------------------------------------------------------------|-------|-------|------|-------|-------|
| الزراعة والصيد والحراجة                                       | 3.31  | -     | -    | -     | -     |
| صيد الأسماك                                                   | 0.10  | -     | -    | -     | -     |
| التعدين واستغلال المحاجر                                      | 38.96 | -     | -    | -     | -     |
| الصناعات التحويلية                                            | 2.61  | -     | -    | -     | -     |
| إمدادات الكهرباء والغاز والمياه                               | 1.89  | -     | -    | -     | -     |
| الإنشاءات                                                     | 2.86  | -     | -    | -     | -     |
| تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية | 5.92  | -     | -    | -     | -     |
| الفنادق والمطاعم                                              | 0.21  | -     | -    | -     | -     |
| النقل والتخزين والاتصالات                                     | 5.05  | -     | -    | -     | -     |
| الوساطة المالية                                               | 3.09  | -     | -    | -     | -     |
| الانشطة العقارية والايحارية وانشطة المشاريع التجارية          | 8.02  | -     | -    | -     | -     |
| الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري             | 28.14 | -     | -    | -     | -     |
| التعليم **                                                    | 0.07  | -     | -    | -     | -     |
| الصحة والعمل الاجتماعي **                                     | 0.17  | -     | -    | -     | -     |
| انشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى                       | 0.14  | -     | -    | -     | -     |
| الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة                     | 0.54  | -     | -    | -     | -     |
| الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية ويوزع بين            | 100.0 | 100.0 | 100  | 100.0 | 100.0 |
| انشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما     | 39.28 | 37.38 | 38.6 | 64.9  | 65.7  |
| الانشطة الاقتصادية الاخرى                                     | 60.72 | 62.62 | 61.4 | 35.1  | 34.3  |

المصدر : مصلحة الاحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

\* بيانات اولية

\*\* تشمل القطاعين الخاص والعام

- غير متوفر

### ● الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والتضخم:

استناداً إلى بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد، فإن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك قد ارتفع خلال عام 2022 ليسجل 288.3 نقطة بزيادة قدرها 12.6 نقطة على أساس سنوي، مقابل 275.7 نقطة خلال نفس الفترة من العام السابق ليبلغ معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نسبة 4.6%، حيث تركز الارتفاع في الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية. فقد استحوذت مجموعة الغذاء والمشروبات على النصيب الأكبر في ارتفاع الأسعار حيث بلغ التضخم 4.4%، برفع المؤشر بمقدار 2.4 نقطة أو ما نسبته 42.8% من إجمالي التضخم. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار النقل بنسبة 7.0%، خلال عام 2022، وارتفعت مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 4.3%، ومجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 7.9%، ومجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية بنسبة 3.6%، ومجموعة العناية الصحية بنسبة 3.3%، ومجموعة السلع الأخرى بنسبة 3.9%، ومجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 1.5%، ومجموعة التبغ بنسبة 0.2%، في حين انخفض الرقم القياسي لمجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 1.0%. ويلاحظ أن الارتفاع الحاصل في أسعار السلع الغذائية كان بسبب الضغوط التضخمية التي حدثت في الأسواق العالمية (تضخم مستورد)، وذلك بسبب الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية مما نجم عنه ارتفاع أسعار السلع الأولية وأسعار النقل والشحن العالمية. كما كان لانخفاض سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 5.1% في نهاية عام 2022، بسبب الإجراءات الانكماشية التي اتخذها الفيدرالي الأمريكي لكبح جماح التضخم ارتفع الوزن النسبي للدولار في سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة من 41.73% إلى 43.38%، كان لهما الأثر في ارتفاع الأسعار.

**جدول رقم (14)**  
**الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم حسب المجموعات الرئيسية**

( سنة الأساس 2008 )

| ت  | المجموعات الرئيسية                                 | الوزن | 2021  | 2021  | معدل التضخم % |
|----|----------------------------------------------------|-------|-------|-------|---------------|
| 1  | المواد الغذائية                                    | 38.8  | 314.0 | 333.0 | 4.4           |
| 2  | التبغ                                              | 0.7   | 264.2 | 264.7 | 0.2           |
| 3  | الملابس والأحذية                                   | 6.4   | 416.6 | 434.6 | 4.3           |
| 4  | السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى | 22.7  | 177.3 | 191.3 | 7.9           |
| 5  | الأثاث والأجهزة المنزلية                           | 4.9   | 353.2 | 365.9 | 3.6           |
| 6  | الصحة                                              | 4.1   | 337.6 | 348.8 | 3.3           |
| 7  | النقل                                              | 8.1   | 195.9 | 209.7 | 7.0           |
| 8  | الاتصالات                                          | 2.7   | 83.2  | 83.9  | 0.8           |
| 9  | الترفيه والثقافة                                   | 2.8   | 204.8 | 207.9 | 1.5           |
| 10 | التعليم                                            | 4.0   | 380.0 | 380.6 | 0.2           |
| 11 | المطاعم والفنادق                                   | 1.7   | 342.1 | 338.8 | -1.0          |
| 12 | السلع والخدمات الأخرى                              | 3.1   | 289.3 | 300.7 | 3.9           |
|    | الرقم القياسي العام                                | 100   | 275.7 | 288.3 | 4.6           |

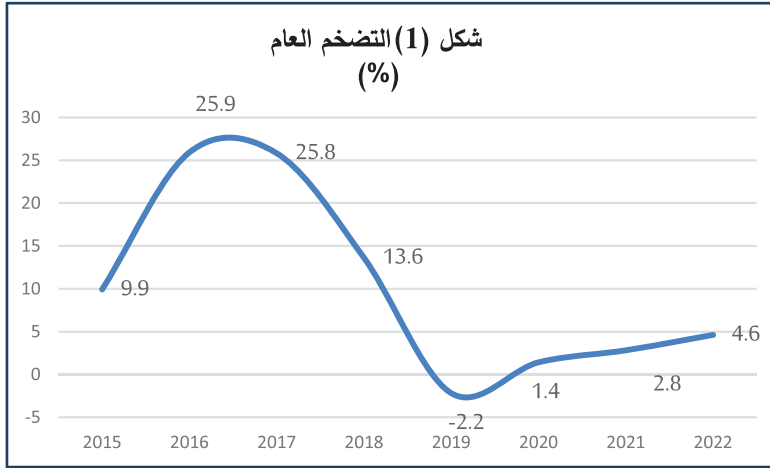
المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

**جدول رقم (15)**  
**معدل التضخم العام (2015 - 2022)**

(سنة الأساس 2008)

| العام | معدل التضخم % |
|-------|---------------|
| 2015  | 9.9           |
| 2016  | 25.9          |
| 2017  | 25.8          |
| 2018  | 13.6          |
| 2019  | -2.2          |
| 2020  | 1.4           |
| 2021  | 2.8           |
| 2022  | 4.6           |

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط



المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

## ● التطورات النفطية:

شهد قطاع النفط خلال الربع الأول لعام 2022، وبعد إعلان حالة «القوة القاهرة» من قبل المؤسسة الوطنية للنفط جراء إقفال ميناء السدرة ورأس لانوف النفطيين بمنطقة خليج سرت وميناء البريقة والزويتينة وعدد من الحقول النفطية في جنوب غرب وشرق البلاد، تراجع إنتاج النفط وبشكل كبير، الأمر الذي انعكس على تراجع الصادرات. وقد تسبب الإغلاق بخسارة أكثر من 600 ألف برميل يوميا تقريبا من أصل 1,2 مليون برميل. وفي الربع الثاني عاد إنتاج النفط الليبي إلى مستوياته الطبيعية البالغة 1.2 مليون برميل يوميا تقريبا مع إعلان رفع حالة القوة القاهرة عن جميع حقول النفط والموانئ في 14 يوليو 2022. وقد بلغ متوسط الإنتاج اليومي خلال عام 2022 بما يقدر بـ 1.100 مليون برميل تقريبا وباجمالي 386.8 مليون برميل، ليسجل بذلك انخفاضا مقداره 53.7 ألف برميل يوميا وما نسبته -12.2% مقارنةً بعام 2021 الذي بلغ فيه متوسط الإنتاج اليومي 1.200 مليون برميل باجمالي 440.5 مليون برميل لنفس العام.

### جدول رقم (16): كميات الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2022

"مليون برميل"

| الفترة | كمية الإنتاج اليومي | كمية الإنتاج خلال السنة | معدل التغير % |
|--------|---------------------|-------------------------|---------------|
|        |                     | المجموع                 |               |
| 2020   | 0.400               | 142.5                   | -66.0         |
| 2021   | 1.200               | 440.5                   | 209.1         |
| 2022   | 1.100               | 386.8                   | -12.2         |

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

### - الإنتاج المحلي من النفط الخام:

شهد إنتاج النفط خلال عام 2022 حسب توزيع كميات الإنتاج للشركات المنتجة ومساهمة إنتاجها من إجمالي الإنتاج انخفاضا طفيفا ليصل إلى 386.57 مليون برميل مقارنة بـ 440.50 مليون برميل في نهاية عام 2021، أي بنسبة تراجع بلغت -12.2%، وما مقداره 54.0 ألف برميل. حيث انخفض إنتاج شركة مليتة إلى 48.8 مليون برميل خلال عام 2022 مقابل 64.9 مليون برميل في عام 2021، كذلك خفضت شركة الواحة إنتاجها بمقدار 93.6 مليون خلال عام 2022 مقابل 99.5 مليون برميل في عام 2021 وبنسبة انخفاض 5.8% وبالمثل انخفض الإنتاج عام 2022 في كل من حقل سرت والزويتينة وفنترسهال وأكاكوس



والمبروك على التوالي 21.7، 8.3، 13.3، 77.9، 6.7، مليون برميل، مقابل 30.7، 10.6، 17.7، 96.1، 8.8 مليون برميل عام 2021. بينما استقر إنتاج حقل الهروج عند 13.8 مليون برميل تقريبا. والجدول التالي يوضح توزيع كميات الانتاج من النفط الخام ومقدار التغير ونسب التغير وذلك حسب الشركات المنتجة.

#### جدول رقم (17): انتاج النفط الخام حسب المجموعات العاملة 2022

| معدل<br>التغير % | مقدار<br>التغير | الفترة |        | نسبة مساهمة المؤسسة<br>الوطنية للنفط<br>National Oil<br>Corporation | المجموعات العاملة  |
|------------------|-----------------|--------|--------|---------------------------------------------------------------------|--------------------|
|                  |                 | 2022   | 2021   |                                                                     |                    |
| -24.7            | -16.0           | 48.87  | 64.90  | 85.5%                                                               | مليتة للنفط (ابني) |
| 4.5              | 4.4             | 102.80 | 98.40  | 100%                                                                | الخليج العربي      |
| -29.1            | -8.9            | 21.78  | 30.70  | 100%                                                                | سرت                |
| 1.2              | 0.2             | 13.87  | 13.70  | 88%                                                                 | الهروج (فيا)       |
| -5.8             | -5.8            | 93.69  | 99.50  | 59.2%                                                               | الواحة             |
| -21.3            | -2.3            | 8.34   | 10.60  | 88%                                                                 | الزويتينة          |
| -26.4            | -4.7            | 13.03  | 17.70  | 51%                                                                 | فنتر سهال          |
| -23.2            | -2.0            | 6.76   | 8.80   | 50%                                                                 | المبروك (توتال)    |
| -18.9            | -18.2           | 77.93  | 96.10  | 88%                                                                 | اكاكوس (رييسول)    |
| -12.2            | -54.0           | 386.50 | 440.50 |                                                                     | الاجمالي           |

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

#### - صادرات النفط الخام:

شهدت الصادرات النفطية خلال عام 2022 انخفاضا بنسبة -16%. حيث وصلت لمستوى 340.65 مليون برميل وبمتوسط إنتاج يومي 0.950 مليون برميل، مقابل 407.00 مليون برميل خلال عام 2021 بمتوسط تصدير يومي 1.100 مليون برميل. ويعزى هذا الانخفاض في الصادرات النفطية الى تذبذب إنتاج النفط خلال النصف الأول من عام 2022 وإعلان حالة القوة القاهرة والإغلاقات الذي شهدتها الحقول والموانئ النفطية.

## جدول رقم (18): صادرات النفط الخام 2022

"مليون برميل"

| الفترة | الصادرات                       |                                      |               |
|--------|--------------------------------|--------------------------------------|---------------|
|        | المتوسط اليومي للكميات المصدرة | اجمالي الكميات المصدرة (مليون برميل) | نسبة التغير % |
| 2020   | 0.400                          | 130.10                               | -66.0         |
| 2021   | 1.100                          | 407.00                               | 212.8         |
| 2022   | 0.950                          | 340.65                               | -16.0         |

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

### - اسعار النفط الخام المحلي:

نظرا للتطورات التي شهدتها السوق العالمي للنفط خلال عام 2022، فقد ارتفع متوسط أسعار النفط الليبي بشكل ملحوظ ليصل الى 101.1 دولارا للبرميل، مقابل 68.0 دولار للبرميل في المتوسط لعام 2021 بمعدل ارتفاع نسبته 48.7%. نظرا لتعافي اداء الاقتصادات العالمية خلال عام 2022، وإجراءات الحظر التي فرضه الاتحاد الاوروبي على واردات النفط والغاز الروسية. والجدول التالي يوضح متوسط أسعار الخام الليبي حسب النوع.

## جدول رقم (19): متوسط اسعار النفط الخام الليبي حسب النوع 2022

"دولار امريكي"

| نوع الخام   | راس لانوف | الزويتينة | الزويتينة | مرسى البريقة | المصدرة | راس لانوف | نوع الخام |
|-------------|-----------|-----------|-----------|--------------|---------|-----------|-----------|
| متوسط السنة | كثافة     | كثافة     | كثافة     | كثافة        | كثافة   | كثافة     |           |
|             | 41API     | 40.5API   | 40API     | 40API        | 37API   | 36.5API   |           |
| 2018        | 71.79     | 71.10     | 69.93     | 69.20        | 69.39   | 71.02     |           |
| 2019        | 63.07     | 65.48     | 63.48     | 63.48        | 63.80   | 63.13     |           |
| 2020        | 35.70     | 46.31     | 44.35     | 43.29        | 48.20   | 49.28     |           |
| 2021        | 64.65     | 66.84     | 69.08     | 68.52        | 69.00   | 67.99     |           |
| 2022        | 101.53    | 100.74    | 101.74    | 99.07        | 101.35  | 102.04    |           |

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

## – إنتاج الغاز الطبيعي:

شهد إنتاج الغاز الطبيعي من الآبار والحقول انخفاضاً خلال عام 2022 ليصل إلى نحو 888.50 مليار قدم مكعب، مقارنة بـ 931.30 مليار قدم مكعب عام 2021، ويشمل الغاز المصاحب وغير المصاحب، وبمعدل انخفاض بلغ -4.68% تقريباً وما مقداره 42.78 مليار قدم مكعب.

### جدول رقم (20): إنتاج وصادرات الغاز حسب النوع 2022

| الانتاج والصادرات من الغاز المنتج (مليار قدم3) | 2021   | 2022   | مقدار التغير | نسبة التغير % |
|------------------------------------------------|--------|--------|--------------|---------------|
| مصاحب                                          | 341.20 | 300.02 | -41.18       | -12.07        |
| غير مصاحب                                      | 590.10 | 588.50 | -1.60        | -0.27         |
| الاجمالي                                       | 931.30 | 888.50 | -42.78       | -4.60         |

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

## – الانتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شهد عام 2022 ارتفاعاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (21) بأن الإنتاج المحلي ارتفع إلى 5,147.50 ألف طن متري في 2022 مقابل 4,277.00 ألف طن متري في 2021.

### جدول رقم (21): الانتاج المحلي من المشتقات النفطية 2022

"بآلاف الأطنان المترية"

| الفترة   |          | المشتقات النفطية         |
|----------|----------|--------------------------|
| 2022     | 2021     |                          |
| 35.60    | 32.40    | الغاز الطبيعي (اسطوانات) |
| 364.20   | 345.90   | البنزين                  |
| 534.50   | 485.00   | وقود الطائرات وكيروسين   |
| 945.70   | 707.80   | نافثا (خام)              |
| 1,558.90 | 1,232.50 | وقود الديزل              |
| 1,708.60 | 1,473.40 | زيت الوقود الثقيل        |
| 5,147.50 | 4,277.00 | الاجمالي                 |

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

– الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2022 ارتفاعا بمقدار 1635 ألف طن متري أي بنسبة بلغت 16 %، ليصل إلى 11369.36 ألف طن متري خلال عام 2022، مقابل 9734.70 ألف طن متري خلال عام 2021. وقد بلغ الاستهلاك المحلي من البنزين أعلى نسبة من إجمالي الاستهلاك حيث بلغ 43.5%.

جدول رقم (22): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 2022

| 2022          |           | 2021          |          | المشتقات النفطية<br>الف طن متري |
|---------------|-----------|---------------|----------|---------------------------------|
| % من الاجمالي | الكمية    | % من الاجمالي | الكمية   |                                 |
| 43.5          | 4,946.5   | 46.7          | 4,544.90 | بنزين                           |
| 1.7           | 192.0     | 1.8           | 175.4    | وقود الطائرات وكيروسين          |
| 10.2          | 1,157.40  | 10.2          | 1,157.40 | زيت الوقود الثقيل               |
| 41.8          | 4,750.7   | 36.4          | 3,545.10 | وقود الديزل                     |
| 2.8           | 323.2     | 3.2           | 311.9    | غاز مسال (اسطوانات)             |
| 100.0         | 11,369.80 | 100.0         | 9,734.70 | الاجمالي                        |

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

## ثانياً : المالية العامة

### • المالية العامة لعام 2022

شهدت الميزانية العامة خلال العام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً في جانبي الإيرادات والمصروفات، ويعزى ارتفاع الإيرادات إلى ارتفاع إيرادات النفط نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية على الرغم من انخفاض الكميات المنتجة والمصدرة من الحقول والموانئ النفطية، لبلغ متوسط الانتاج اليومي خلال عام 2022، حوالي 1.1 مليون برميل، مقارنة بمتوسط كميات الانتاج حوالي 1.2 برميل يوميا خلال عام 2021، أي بمعدل انخفاض قدره 10.8%، إلا أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام الليبي في الأسواق الدولية والتي بلغ فيها متوسط السعر خلال عام 2022 حوالي 101.6 دولار للبرميل، مقابل 68.09 دولار للبرميل في المتوسط خلال عام 2021، بنسبة ارتفاع قدرها 49.2%، عملت على تعويض انخفاض الكميات المنتجة من النفط، لينعكس مباشرة في حصيلة الإيرادات المتحصل عليها من هذا القطاع والتي تستحوذ على أكثر من 90% من إجمالي هيكل الإيرادات. لتحقيق الدولة إيرادات نفطية بما مقداره 105.5 مليار دينار (22.0 مليار دولار تقريباً)، مضافاً إليها ما مقداره 25.0 مليار دينار كضرائب وإتاوات على الشركات النفطية ( 5.2 مليار دولار تقريباً )، ليصل إجمالي الإيرادات المتحصل عليها من هذا القطاع ما مقداره 130.5 مليار دينار.

وفي إطار اتفاق حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات السيادية على ضرورة دعم المؤسسة الوطنية للنفط، فقد صدر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (438) لسنة 2022، والمعدل بالقرار رقم (414) لسنة 2022، باعتماد ترتيبات مالية طارئة مؤقتة للمؤسسة الوطنية للنفط، وذلك في إطار تحقيق خططها وأهدافها للرفع من مستويات الإنتاج والتصدير من الحقول والموانئ النفطية.

كما صدر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (1052) لسنة 2022، بشأن فتح اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس  $(\frac{1}{12})$  من النفقات الفعلية للسنة المالية 2021، لتتفق في عام 2022، والجدول التالي يوضح النفقات الفعلية لعام 2022، وكذلك الترتيبات المالية الاستثنائية لتطوير قطاع النفط في ليبيا ، على النحو التالي:

## جدول رقم (23) استخدامات الميزانية العامة للعام المالي \* 2022

"مليون دينار"

| الباب  | البيان                 | المبالغ    | ترتيبات مالية طارئة للمؤسسة الوطنية للنفط ** |
|--------|------------------------|------------|----------------------------------------------|
| الأول  | المرتبات وما في حكمها  | 47,138.3   | 3,660.3                                      |
| الثاني | نفقات التشغيل والتجهيز | 8,985.8    | 14,351.4                                     |
| الثالث | نفقات التنمية          | 17,464.7   | 16,260.7                                     |
| الرابع | نفقات الدعم            | 20,038.0   | -                                            |
|        | الإجمالي               | 93,599.9   | 34,272.5                                     |
|        | إجمالي الاستخدامات     | 127,872.40 |                                              |

\* المصدر: وزارة المالية

\*\* المصدر: مصرف ليبيا المركزي

في حين بلغت الإيرادات الموردة فعليا إلى وزارة المالية لعام 2022، والتي غطت النفقات خلال العام المالي 2022، على النحو التالي:

## جدول رقم (24) يوضح موارد الميزانية العامة للعام المالي \* 2022

"مليون دينار"

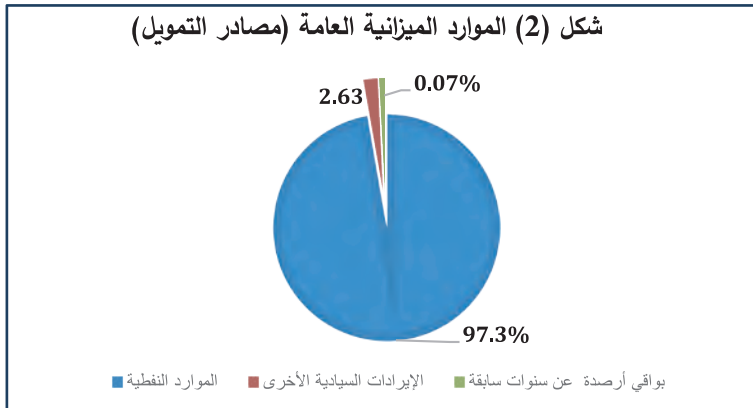
| ت  | البيان                                      | المبالغ   |
|----|---------------------------------------------|-----------|
| 1. | الموارد النفطية                             | 130,535.1 |
|    | الإيرادات السيادية ورسوم الخدمات            |           |
|    | 1. الضرائب ورسوم على دخل الأنشطة الاقتصادية | 1,381.0   |
|    | 2. إيرادات الجمارك                          | 211.4     |
|    | 3. إيرادات الاتصالات                        | 529.2     |
| 2. | 4. أرباح مصرف ليبيا المركزي                 | -         |
|    | 5. إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي      | 264.9     |
|    | 6. رسوم الخدمات وإيرادات أخرى               | 319.8     |
|    | إجمالي الإيرادات السيادية                   | 2,706.4   |
| 3. | بواقي أرصدة حسابات عن سنوات سابقة           | 953.9     |
|    | إجمالي الإيرادات                            | 134,195.2 |

\* المصدر: وزارة المالية

## – الموقف التنفيذي للإيرادات والنفقات للعام المالي 2022 :

### • أولاً: الإيرادات:

- بلغت إجمالي الإيرادات المحققة من سجلات وزارة المالية لعام 2022، ما مقداره حوالي 134,195.1 مليون دينار، استحوذت الإيرادات النفطية على النسبة الأكبر منها وهي 97.3%، في حين شكلت الإيرادات السيادية نحو 2%. فبلغت الإيرادات النفطية لعام 2022 ما مقداره 130,535.1 مليون دينار، بينما بلغ إجمالي الإيرادات السيادية المحققة ما قيمته 2,706.2 مليون دينار، وهي على النحو التالي:
- **إيرادات الضرائب:** بلغ ما تم تحقيقه فعلياً من إيرادات الضرائب هو 1,381.0 مليون دينار، مشكلة ما نسبته حوالي 1.0 % من إجمالي الإيرادات المحققة فعلياً
- **إيرادات الجمارك:** بلغت الإيرادات الموردة فعلياً لحساب الخزنة العامة بمصرف ليبيا المركزي من هذا البند ما قيمته 211.4 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.2% من إجمالي هيكل الإيرادات.
- **إيرادات الاتصالات:** بلغت إيرادات هذا البند خلال عام 2022 ما قيمته، 529.2 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.4% من الإيرادات الكلية.
- **إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي:** بلغت إيرادات هذا البند ما قيمته 264.9 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.2%، من الإيرادات الكلية.
- **رسوم الخدمات وإيرادات أخرى:** تم توريد ما قيمته 319.7 مليون دينار من هذا البند، مشكلة ما نسبته 0.2% من إجمالي الإيرادات.
- **بواقي أرصدة عن سنوات سابقة:** بلغ تمويل النفقات الفعلية من هذا البند لعام 2022، ما مقداره 953.8 مليون دينار لتشكل حوالي 0.7% من إجمالي موارد المالية العامة.



المصدر : وزارة المالية

## ثانياً: تحليل هيكل الإنفاق للعام 2022:

حقّق الاقتصاد الليبي تطورات إيجابية ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والمالي خلال عام 2022 متجاوزاً التوقعات السابقة المحلية والدولية لأداء الاقتصاد الليبي رغم الانقسام السياسي وما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ في معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم، وظهور بوادر أزمة مصرفية عالمية، وحالة عدم اليقين الناجمة عن التوترات الجيوسياسية واستمرار تحديات سلاسل الإمداد وتشديد البنوك المركزية للسياسة النقدية. فقد بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي على الأبواب الأربعة للميزانية لعام 2022 نحو 127.9 مليار دينار بما في ذلك الميزانية الاستثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط وعلى النحو التالي:

### ● الباب الأول: المرتبات وما في حكمها:

بلغ إجمالي الإنفاق على بند المرتبات نحو 50.9 مليار دينار مرتفعاً بنسبة 54% عما كان عليه عام 2021 وليشكل حوالي 39.8% من إجمالي الإنفاق، أي أنه ارتفع من 33.1 مليار دينار عام 2021 إلى 50.9 مليار دينار عام 2022، نتيجة تنفيذ بعض قوانين المرتبات وخصوصاً قطاع التعليم والداخلية والذان يشكلان أكثر من 50% من الموظفين، وخلال العام 2022 تمت مطابقة نسبة كبيرة من الموظفين في القطاعات الممولة من الخزنة العامة لجدول المرتبات الموحد الذي أقرته حكومة الوحدة الوطنية. كما ساهم إقرار الخطة التطويرية لقطاع النفط في ليبيا (الميزانية الاستثنائية) في زيادة بند المرتبات بمبلغ 3.7 مليار دينار.

### ● الباب الثاني: النفقات التشغيلية والتشغيلية :

بلغ بند النفقات التشغيلية والتشغيلية (الباب الثاني) نحو 9 مليار دينار، حيث تم إنفاق 58.6% منه على القطاعات الخدمية أي 5.3 مليار دينار، وما نسبته 34.2% تم إنفاقه على القطاعات السيادية بمبلغ 3 مليار دينار، و 3.97% على القطاعات بسلطات الحكم المحلي بواقع 356 مليون دينار. و 2.54% على السلطة التشريعية والأجهزة الرقابية بواقع 227 مليون دينار. فيما بلغ الإنفاق التشغيلي والتشغيلي للمؤسسة الوطنية للنفط نحو 7.9 مليار دينار ليلعب بالتالي إجمالي الإنفاق التشغيلي والتشغيلي نحو 23.3 مليار دينار. وليشكل الإنفاق التشغيلي حوالي 18.2% من إجمالي الإنفاق.



### • الباب الثالث: التحول (التنمية) :

بلغ ما تم تسييله لهذا الباب ما مقداره 17,464.7 مليون دينار، في حين بلغت النفقات الفعلية ما مقداره 900.2 مليون دينار، وتم تعلية مبلغ 16,564.5 مليون دينار، حسب قرار مجلس الوزراء رقم (601) لسنة 2022. فيما بلغ الإنفاق التنموي من قبل المؤسسة الوطنية للنفط نحو 16.26 مليار دينار، ليلبغ بالتالي إجمالي الإنفاق التنموي بنهاية العام 2022 نحو 33.7 مليار دينار وليشكل حوالي 26.3% من إجمالي الإنفاق.

### • الباب الرابع: الدعم وموازنة الأسعار :

بلغ إجمالي النفقات الفعلية لهذا الباب ما مقداره 20,038.0 مليون دينار، حيث بلغ بند دعم المحروقات ما مقداره 4,990.0 مليون دينار، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المبلغ لا يعكس القيمة الإجمالية لكامل السنة، حيث انتهجت المؤسسة الوطنية للنفط منذ نوفمبر 2021 استقطاع جزء من الإيرادات النفطية لاستيراد المحروقات. فيما ارتفع دعم الكهرباء بنسبة 226% عما كانت عليه عام 2021 فارتفع من 840 مليون دينار عام 2021 إلى 2,745 مليون دينار عام 2022. كما تم تخصيص ما قيمته 2.7 مليار دينار لدعم الأدوية صرف منها فقط 1.7 مليار دينار، وتم تخصيص مبلغ 1.6 مليار دينار لمنحة الزواج أنفق منه مليار دينار فقط، وبلغ الإنفاق على منحة الأبناء والزوجة نحو 6.8 مليار دينار. وأنفق مبلغ 747 مليون دينار على النظافة و 358 ميه وصرف صحي. فيما بلغت بنود الإنفاق الأخرى نحو 1.6 مليار دينار والتي تتمثل في منحة الطلبة ودعم الأندية والمعاشات الأساسية ودعم المؤسسات الشبابية ودعم أسر الشهداء. ليشكل بند الدعم حوالي 15.6% من إجمالي الإنفاق.

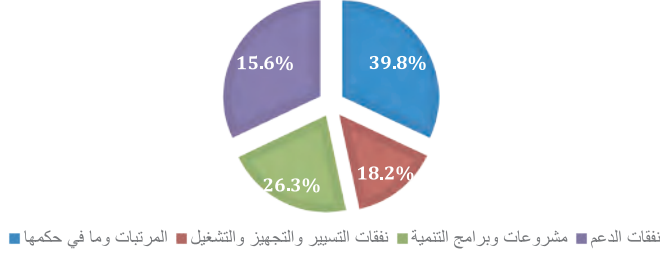
### جدول رقم (25) يوضح النفقات الفعلية للعام المالي \* 2022

"مليون دينار"

| الباب  | البيان                          | المبالغ  |
|--------|---------------------------------|----------|
| الاول  | المرتبات وما في حكمها           | 47,138.3 |
| الثاني | نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز | 8,985.8  |
| الثالث | نفقات التنمية                   | 17,464.7 |
| الرابع | نفقات الدعم                     | 20,038.0 |
| الخامس | الطوارئ                         | 0.0      |
|        | الاجمالي                        | 93,599.9 |

\* المصدر : وزارة المالية

## شكل رقم (2) يوضح هيكل النفقات الفعلية للعام المالي 2022



المصدر: وزارة المالية

### ● ثالثاً: الترتيبات المالية الطارئة للمؤسسة الوطنية للنفط:

بلغ إجمالي قيمة دعم المؤسسة الوطنية للنفط خلال عام 2022 من قبل حكومة الوحدة الوطنية 34,272.4 مليون دينار في صورة ترتيبات مالية استثنائية، وزعت هذه الترتيبات على النحو التالي حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي:

- دعم الباب الأول (المرتبات وما في حكمها) الخاص بالمؤسسة الوطنية للنفط بما مقداره 3,660.3 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 10.6% من إجمالي الترتيبات المالية الطارئة.
- دعم الباب الثاني (التسيير والتشغيل والتجهيز) الخاص بالمؤسسة بما قيمته 14,351.4 مليون دينار، أي ما نسبته 41.8% من إجمالي ترتيبات المالية للمؤسسة.
- دعم الباب الثالث (التنمية) بما مقداره 16,260.7 مليون دينار، ليستحوذ هذا الباب على النسبة الأكبر 47.4%، من إجمالي الترتيبات المالية الاستثنائية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للنفط

### جدول (26) الميزانية الاستثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط

"مليون دينار"

| البيان                                     | التحويلات المالية بالدينار الليبي |
|--------------------------------------------|-----------------------------------|
| المرتبات وما في حكمها                      | 3,660.30                          |
| النفقات التسييرية والتشغيلية               | 7,915.84                          |
| نفقات الخطة التنموية والاستراتيجية للتطوير | 16,260.75                         |
| التزامات سنوات سابقة                       | 6,435.60                          |
| الإجمالي                                   | 34,272.49                         |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

## ثالثاً : القطاع الخارجي

### ● ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2022

يحظى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على المستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة ، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، فضلاً عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية ، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ، ومدى الاستجابة لتطور قوى الإنتاج دولياً.

ويعتبر ميزان المدفوعات من أهم المقاييس التي يمكن أن تحدد وضع البلاد الاقتصادي من ازدهار أو عجز مالي ، حيث يوفر ميزان المدفوعات العديد من الفوائد تكمن فيما يلي :

- يمنح ميزان المدفوعات جميع التفاصيل الخاصة بالاقتصاد القومي، واقتصادات العالم الخارجي وكيفية العلاقة بينهما ومدى ارتباطها .
- يساعد الميزان التجاري الجهات المسؤولة على اتخاذ القرارات الخاصة والمتعلقة بالسياسات الاقتصادية .
- يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الوسائل التي تعمل على تفسير وتحليل جميع الظواهر الاقتصادية بشكل علمي خاصة للاقتصاد العالمي .
- يعمل ميزان المدفوعات على تقديم الفرصة للحكومة بالتنبؤ وتقدير أسعار صرف العملات الموجودة في السوق المالي للدولة.
- من خلال توضيح وقياس ميزان المدفوعات يتم تقدير الوضع الاقتصادي للدولة، خلال فترة زمنية معينة .
- من خلال توضيح وقياس ميزان المدفوعات يتم رصد جميع التغيرات التي تحدث على التجارة الدولية، وكذلك تتم عملية المقارنة بين سلسلة موازين المدفوعات الخاصة بالسنوات السابقة.

### ويتلخص وضع ميزان المدفوعات لليبيا خلال عام 2022 في الآتي :

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2022 إلى تأثر الوضع العام لميزان المدفوعات بارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى لحدوث فائض في الميزان الكلي بلغ 7.1 مليار دولار مقابل عجز بلغ 1.3 مليار دولار عام 2021 ويرجع الفائض في الميزان الكلي إلى فائض الحساب الجاري الذي بلغ 9.6 مليار دولار مقابل فائض بلغ 4.0 مليار دولار عام 2021، وذلك بسبب فائض الميزان التجاري الذي بلغ نحو 20.1 مليار دولار في عام 2022 مقابل فائض بلغ 14.5 مليار دولار في عام 2021 .

## جدول رقم ( 27 ) : الميزان الكلي خلال عامي 2021 و 2022

"مليون دولار"

| البند                    | 2021    | 2022   | مقدار التغير | نسبة التغير % |
|--------------------------|---------|--------|--------------|---------------|
| رصيد الحساب الجاري       | 3997.4  | 9607.4 | 5610.0       | 140.3         |
| الحساب الراسمالي والمالي | 3133.1  | 3888.9 | 755.8        | 24.1          |
| الميزان الكلي            | -1321.6 | 7113.5 | 8435.1       | 638.2         |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

### وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2022:

#### – الحساب الجاري:

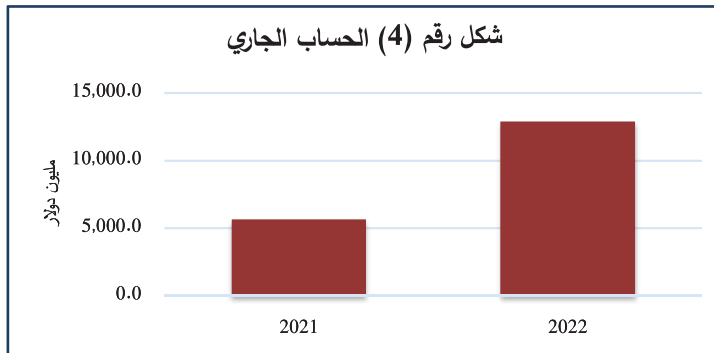
تشير بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة (السلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية) مع العالم الخارجي خلال عام 2022 إلى تحقيق زيادة في الحساب الجاري بمقدار 5.2 مليار دولار وبنسبة ارتفاع قدرها 140.3%، ليلغ الفائض 9.6 مليار دولار مقابل فائض مقداره 4.0 مليار دولار في عام 2021، وذلك بسبب ارتفاع الميزان التجاري من 14.5 مليار دولار خلال عام 2021 إلى 20.1 مليار دولار خلال عام 2022، وارتفاع العجز في العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 10.5 مليار دولار في عام 2021 إلى 10.4 مليار دولار عام 2022.

## جدول رقم ( 28 ) : الحساب الجاري خلال عامي 2021 و 2022

"مليون دولار"

| البند              | 2021     | 2022     | مقدار التغير | نسبة التغير % |
|--------------------|----------|----------|--------------|---------------|
| السلع              | 14,492.6 | 20,081.4 | 5,588.8      | 38.6          |
| الخدمات            | -8,578.1 | -8,122.2 | 455.9        | -5.3          |
| الدخل              | -536.8   | 125.3    | 662.1        | 123.3         |
| التحويلات الجارية  | -1,380.3 | -2,477.1 | -1,096.8     | 79.5          |
| رصيد الحساب الجاري | 3,997.4  | 9,607.4  | 5,610.0      | 140.3         |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي



المصدر : مصرف ليبيا المركزي

### -الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري خلال عام 2022 فائضا كبيرا بلغ 20.1 مليار دولار مقابل 14.5 مليار دولار خلال عام 2021، ويعزى ذلك لارتفاع الصادرات السلعية من 32.3 مليار دولار خلال عام 2021 الى 39.7 مليار دولار خلال عام 2022، وذلك نتيجة لارتفاع عوائد الصادرات النفطية من 30.9 مليار دولار في عام 2021 الى 37.7 مليار دولار في عام 2022، ففي عام 2022، لم تكتفِ أسعار النفط بتعويض خسائرها الحادة خلال أعوام الوباء، فقد شهد عام 2022 ارتفاعا في الطلب على النفط رغم عدم القضاء على فيروس كورونا بشكل نهائي في مختلف انحاء العالم، بيد أن دلائل متحور اوميكرون لن يمثل عائقا كبيرا كما كان يُخشى في بداية انتشار الفيروس.

وبالرغم من أن حركة السفر والمطارات لم تصل بعد إلى مستويات ما قبل وباء كورونا، إلا أن الطلب زاد على وقود الطائرات في أوروبا، فيما كانت زيادة أسعار الديزل مدفوعة أيضا بزيادة الطلب على زيوت التدفئة وسط ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي ووقود النقل وغيرها. أيضا وجود عوائق أمام زيادة المعروض، حيث أدت الانقطاعات المفاجئة في إمدادات النفط في بعض مناطق العالم، إضافة إلى قيام أعضاء منظمة أوبك بشكل تدريجي بتقليص إنتاج النفط مما أدى إلى تقليل معدل المعروض حاليا من النفط والغاز.

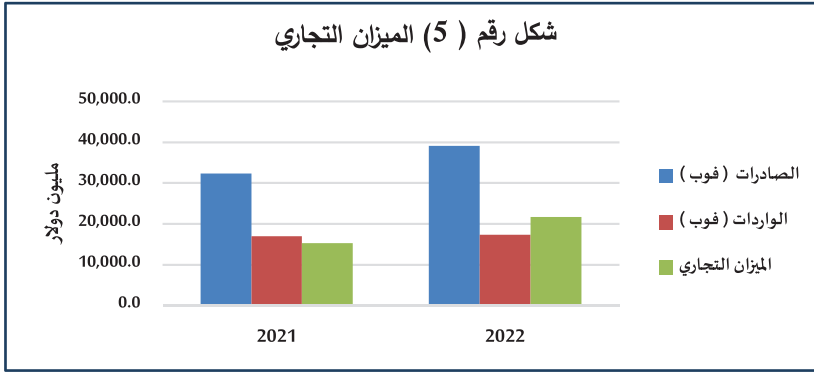
يضاف إلى أسباب ارتفاع أسعار النفط حاجز المائة دولار للبرميل التوترات السياسية في أنحاء العالم لاسيما تصاعد التوتر بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جهة أخرى بسبب الغزو الروسي على أوكرانيا، حيث أدى استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بشكل كبير، إضافة إلى ما ذكر أدت زيادات أسعار الفائدة إلى صعود قيمة الدولار، إذ إن ارتفاع الدولار يجعل السلعة المقومة به أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى، الأمر الذي ضغط على أسعار النفط وأدى إلى ارتفاعه بشكل ملحوظ. أما قيمة الواردات السلعية فقد شهدت ارتفاعاً بنسبة 10.5% لتبلغ 19.7 مليار دولار خلال عام 2022، مقابل 17.8 مليار دولار خلال عام 2021.

## جدول رقم ( 29 ) : الميزان التجاري خلال عامي 2021 و 2022

"مليون دولار"

| البند              | 2021     | 2022     | مقدار التغير | نسبة التغير % |
|--------------------|----------|----------|--------------|---------------|
| الصادرات ( فوب )   | 32,297.0 | 39,746.9 | 7,449.9      | 23.1          |
| - الصادرات النفطية | 30,931.7 | 37,664.4 | 6,732.7      | 21.8          |
| - الصادرات الاخرى  | 1,365.3  | 2,082.5  | 717.2        | 52.5          |
| الواردات ( فوب )   | 17,804.4 | 19,665.5 | 1,861.1      | 10.5          |
| الميزان التجاري    | 14,492.6 | 20,081.4 | 5,588.8      | 38.6          |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي



المصدر : مصرف ليبيا المركزي

### - العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية)، ارتفاعاً في العجز بمقدار 21.2 مليون دينار من 10.5 مليار دولار عام 2021 إلى عجز قدره 10.4 مليار دولار عام 2022، ويعزى ذلك إلى ارتفاع العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 8.1 مليار دولار في عام 2022 مقابل عجز قدره 8.6 مليار دولار في عام 2021، كما حقق حساب التحويلات الجارية عجزاً بلغ 2.5 مليار دولار مقابل عجزاً بلغ 1.4 مليار دولار في عام 2021، في حين حقق حساب الدخل فائض بلغ 125.3 مليون دولار عام 2022، مقابل عجز بلغ 0.5 مليار دولار في عام 2021.

### جدول رقم (30): العمليات غير المنظورة خلال عامي 2021 و 2022

" مليون دولار "

| البند                        | 2021      | 2022      | مقدار التغير | نسبة التغير % |
|------------------------------|-----------|-----------|--------------|---------------|
| حساب الخدمات                 | -8,578.1  | -8,122.2  | 455.9        | -5.3          |
| دائن                         | 82.8      | 84.2      | 1.4          | 1.7           |
| مدين                         | 8,660.9   | 8,206.4   | -454.5       | -5.2          |
| حساب الدخل                   | -536.8    | 125.3     | 662.1        | 123.3         |
| دائن                         | 871.0     | 1,848.7   | 977.7        | 112.3         |
| مدين                         | 1,407.8   | 1,723.4   | 315.6        | 22.4          |
| حساب التحويلات الجارية       | -1,380.3  | -2,477.1  | -1,096.8     | 79.5          |
| اجمالي العمليات غير المنظورة | -10,495.2 | -10,474.8 | 21.2         | -0.2          |

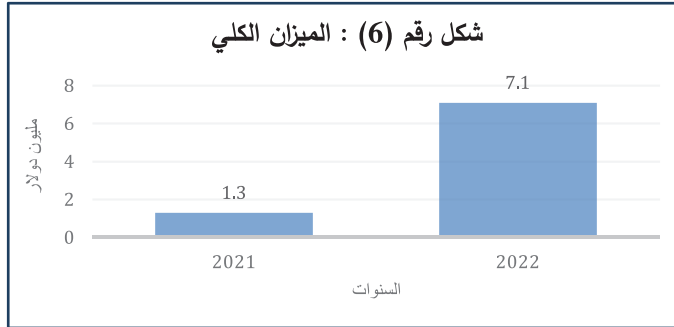
المصدر : مصرف ليبيا المركزي

### - الحساب الرأسمالي والمالي:

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2022 إلى حدوث تدفقات مالية بلغت 3.9 مليار دولار في عام 2022، مقابل تدفقات بلغت 3.1 مليار دولار في عام 2021، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية وحياسة الأصول غير المنتجة غير المالية وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

## - الميزان الكلي:

وللاسباب سالفة الذكر وكنتيجة مباشرة لذلك فقد حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا لعام 2022 فائضا بلغ 7.1 مليار دولار مقابل عجز 1.3 مليار دولار لعام 2021.



المصدر : مصرف ليبيا المركزي

## جدول رقم (31) جدول ميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2021-2022

"مليون دولار"

| 2022      | 2021      | البند                                                               |
|-----------|-----------|---------------------------------------------------------------------|
| 9,187.6   | 3,997.4   | أ- الحساب الجاري                                                    |
| 39,746.9  | 32,297.0  | السلع: الصادرات ( فوب )                                             |
| -19,665.5 | -17,804.4 | السلع: الواردات ( فوب )                                             |
| 84.2      | 82.8      | الخدمات : دائن                                                      |
| 8,206.4   | 8,660.9   | الخدمات : مدين                                                      |
| 11,959.2  | 5,914.5   | 1-ميزان السلع والخدمات                                              |
| 1,848.7   | 871.0     | الدخل الأولي : دائن                                                 |
| 2,143.2   | 1,407.8   | الدخل الأولي : مدين                                                 |
| 11,664.7  | 5,377.7   | 2-ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي                                |
| 88.0      | 138.0     | الدخل الثانوي : دائن                                                |
| 2,565.1   | 1,518.3   | الدخل الثانوي : مدين                                                |
| 0.0       | 0.0       | ب- الحساب الراسمالي                                                 |
| 0.0       | 0.0       | الحساب الراسمالي : دائن                                             |
| 0.0       | 0.0       | الحساب الراسمالي : مدين                                             |
| 9187.6    | 3,997.4   | صافي الاقتراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والراسمالي) |
| 11,002.4  | 1,811.5   | ج- الحساب المالي                                                    |
| 60.7      | 225.4     | الاستثمار المباشر : الأصول                                          |



|         |          |                                                                                |
|---------|----------|--------------------------------------------------------------------------------|
| -702.0  | -603.0   | الاستثمار المباشر : الخصوم                                                     |
| 393.8   | 912.9    | استثمارات الحافظة : الاصول                                                     |
| 0.0     | 0.0      | حصة الملكية واسهم صناديق الاستثمار                                             |
| 0.0     | 0.0      | سندات الدين                                                                    |
| 0.0     | 0.0      | استثمارات الحافظة : الخصوم                                                     |
| 0.0     | 0.0      | حصة الملكية واسهم صناديق الاستثمار                                             |
| 0.0     | 0.0      | سندات الدين                                                                    |
| 0.0     | 0.0      | المشتقات المالية ( عدا الاحتياطيات ) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:صافي   |
| 0.0     | 0.0      | المشتقات المالية ( عدا الاحتياطيات ) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الاصول |
| 0.0     | 0.0      | المشتقات المالية ( عدا الاحتياطيات ) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الخصوم |
| 4,170.4 | 4,679.1  | الاستثمارات الاخرى : الاصول                                                    |
| 0.0     | 0.0      | الاسهم الاخرى                                                                  |
| 4,170.4 | 4,679.1  | سندات الدين الاخرى                                                             |
| 0.0     | 0.0      | المصرف المركزي                                                                 |
| 1,413.8 | 2,904.2  | شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي                                          |
| 445.3   | 360.1    | الحكومة العامة                                                                 |
| 2,311.3 | 1,414.8  | القطاعات الاخرى                                                                |
| 0.0     | 0.0      | الشركات المالية الاخرى                                                         |
| 0.0     | 0.0      | الشركات الغير المالية والاسر المعيشية                                          |
| 34.0    | 2,081.3  | الاستثمارات الاخرى : الخصوم                                                    |
| 0.0     | 0.0      | الاسهم الاخرى                                                                  |
| 0.0     | 0.0      | مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة                                                  |
| 34.0    | 2,081.3  | سندات الدين الاخرى                                                             |
| 0.0     | 2,081.3  | المصرف المركزي                                                                 |
| 34.0    | 0.0      | شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي                                          |
| 0.0     | 0.0      | الحكومة العامة                                                                 |
| 0.0     | 0.0      | القطاعات الاخرى                                                                |
| 0.0     | 0.0      | الشركات المالية الاخرى                                                         |
| 0.0     | 0.0      | الشركات الغير المالية والاسر المعيشية                                          |
| 1,814.8 | -2,185.9 | د-صافي السهو والخطا                                                            |
| 7,113.5 | -1,321.6 | هـ-الاصول الاحتياطية                                                           |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

## ● التجارة الخارجية لليبيا خلال الفترة (2021-2022)

تعد التجارة الخارجية من أهم مقومات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم، حيث تظهر أهميتها في دورها الذي يدعم استفادة كل دولة من المميزات التي تقدمها الدول الأخرى، بسبب عدم قدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحلية، كما يمكن الاستفادة من هذه الموارد في حال استخدامها بطرق جيدة، بهدف تصديرها لدول العالم، وتُوضح أهمية التجارة الخارجية بشكل دقيق بناء على النقاط الآتية:

❖ تعد التجارة الخارجية من أهم الوسائط المباشرة لتعزيز العلاقات الخارجية، وربط الدول معا.

❖ تسهم في توفير الكثير من الخدمات والسلع بالاعتماد على مبدأ التخصص الذي يُوفر المنتجات باقل الأسعار.

❖ قد تدعم القدرة التسويقية، من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات المتنوعة.

❖ تُسهم في رفع مُعدل الرفاهية في المجتمع، من خلال توفير العديد من المنتجات التي تؤدي إلى تنوع خيارات الأفراد سواء للاستهلاك أم للاستثمار.

❖ تعد من أهم المؤشرات المهمة لقياس القدرات الخاصة بالدول من مبدأ التنافس وتسويق الإنتاج في الأسواق العالمية.

❖ تشارك الدول في بناء أنظمة اقتصادية قوية.

❖ تُعزّز من التنمية المستدامة فيها، من خلال توفير المعلومات الرئيسية والوسائط التكنولوجية المناسبة.

❖ تدعم التنمية الاقتصادية، من خلال تطوّر الدخل القومي الذي يسهم في تحسين التنمية الخاصة بكل دولة.

وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية للاقتصاد الليبي خلال الفترة 2021-2022:

### أولاً: حجم التبادل التجاري:

سجل حجم التبادل التجاري (صادرات+ واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2022 ارتفاعاً بلغ 9,112.5 مليون دينار وما نسبته 17.8% ليصل الى 60,174.5 مليون دينار مقابل 51,062.0 مليون دينار خلال عام 2021، ويعود هذا الارتفاع في حجم التجارة الخارجية إلى ارتفاع حجم الصادرات لتبلغ 40,252.1 مليون دينار مقابل 33,092.9 مليون دينار خلال عام 2021

وللوقوف على مدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المحلي فقد أظهر مؤشر درجة الانكشاف الخارجي انخفاض درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي من 99.4% لعام 2021 الى 91.8% عام 2022.

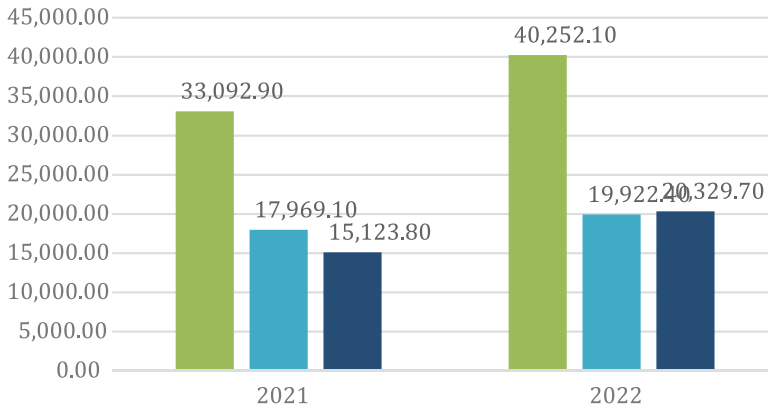
#### جدول رقم (32) : حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2021-2022)

" بالمليون دينار "

| البند                  | 2021     | 2022     | مقدار التغير | نسبة التغير |
|------------------------|----------|----------|--------------|-------------|
| الصادرات               | 33,092.9 | 40,252.1 | 7,159.2      | 21.6        |
| الواردات               | 17,969.1 | 19,922.4 | 1,953.3      | 10.9        |
| الميزان التجاري        | 15,123.8 | 20,329.7 | 5,205.9      | 34.4        |
| حجم التجارة الخارجية   | 51,062.0 | 60,174.5 | 9,112.5      | 17.8        |
| الناتج المحلي الاجمالي | 51,378.2 | 65,585.0 | 14,206.8     | 27.7        |
| درجة الانكشاف (%)      | 99.4     | 91.8     | 7.6-         | 7.7-        |

المصدر : الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Map Trade)

#### شكل (7) التجارة الخارجية خلال الفترة (2021-2022)



المصدر : الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Map Trade)

### أولاً: الصادرات :

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساسي للدخل والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من 96% من إجمالي الصادرات، مما جعل الاقتصاد الوطني عرضة بشكل مستمر إلى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في قطاع النفط سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

### - التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الليبية الواردة بالجدول أدناه، الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الاتحاد الأوروبي، إذ بلغت خلال عام 2022 نحو 66.2% من إجمالي الصادرات، ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو)، إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلداناً صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام، وتأتي الصادرات الليبية للدول الآسيوية في المرتبة الثانية إذ بلغت خلال الفترة نحو 16.8% من إجمالي الصادرات الليبية.

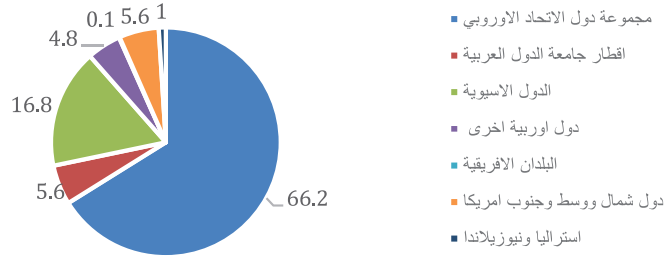
جدول رقم (33): توزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان  
خلال الفترة (2021 - 2022)

" مليون دينار "

| النسبة من<br>إجمالي<br>الصادرات<br>% | 2022     | النسبة من<br>إجمالي<br>الصادرات<br>% | 2021     | مجموعات البلدان             |
|--------------------------------------|----------|--------------------------------------|----------|-----------------------------|
| 66.2                                 | 26,633.9 | 64.1                                 | 21,211.1 | مجموعة دول الاتحاد الأوروبي |
| 5.6                                  | 2,270.3  | 3.8                                  | 1,265.1  | أقطار جامعة الدول العربية   |
| 16.8                                 | 6,752.2  | 17.8                                 | 5,880.8  | الدول الآسيوية              |
| 4.8                                  | 1,918.2  | 6.4                                  | 2,129.1  | دول أوروبية أخرى            |
| 0.1                                  | 35.9     | 0.0                                  | 1.5      | البلدان الأفريقية           |
| 5.6                                  | 2,245.9  | 7.0                                  | 2,316.9  | دول شمال ووسط وجنوب أمريكا  |
| 1.0                                  | 395.6    | 0.9                                  | 288.4    | استراليا ونيوزيلاندا        |
| 100.0                                | 40,252.0 | 100.0                                | 33,092.9 | الإجمالي                    |

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Map Trade)

### شكل رقم (8): الأهمية النسبية لتوزيع الصادرات حسب مجموع البلدان لعام 2022



المصدر: الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Map Trade)

### الصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها :

من خلال الاطلاع على الجداول أدناه لقيم الصادرات حسب أهم البلدان المصدرة إليها يتضح أن إيطاليا كانت أهم مستورد حيث بلغت نسبة ما صدر إليها 26.1% من إجمالي قيمة الصادرات الليبية، حيث بلغت قيمة ما صدر إليها خلال عام 2022 نحو 10,500.5 مليون دينار، فيما جاءت دول إسبانيا وألمانيا والصين الشعبية واليونان وفرنسا من ضمن أهم الدول المستوردة من ليبيا ، وتجدر الإشارة الى أن معظم الصادرات الليبية لتلك الدول هي صادرات نفطية .

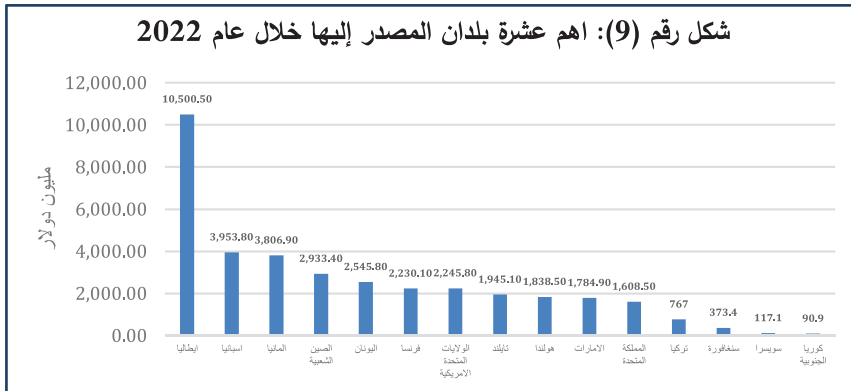
### جدول رقم (34): قيمة الصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها خلال الفترة (2021-2022)

" مليون دينار "

| البلدان المصدر إليها       | 2021    | النسبة من إجمالي الصادرات % | 2022     | النسبة من إجمالي الصادرات % |
|----------------------------|---------|-----------------------------|----------|-----------------------------|
| إيطاليا                    | 7,470.1 | 22.6                        | 10,500.5 | 26.1                        |
| إسبانيا                    | 3,427.2 | 10.4                        | 3,953.8  | 9.8                         |
| ألمانيا                    | 3,659.9 | 11.1                        | 3,806.9  | 9.5                         |
| الصين الشعبية              | 3,271.5 | 9.9                         | 2,933.4  | 7.3                         |
| اليونان                    | 1,023.2 | 3.1                         | 2,545.8  | 6.3                         |
| فرنسا                      | 2,175.8 | 6.6                         | 2,230.1  | 5.5                         |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 2,239.7 | 6.8                         | 2,245.8  | 5.6                         |
| تايلند                     | 1,155.9 | 3.5                         | 1,945.1  | 4.8                         |

|       |          |       |          |                 |
|-------|----------|-------|----------|-----------------|
| 4.6   | 1,838.5  | 5.1   | 1,692.7  | هولندا          |
| 4.4   | 1,784.9  | 2.9   | 956.2    | الامارات        |
| 4.0   | 1,608.5  | 4.7   | 1,549.1  | المملكة المتحدة |
| 1.9   | 767.0    | 2.5   | 821.8    | تركيا           |
| 0.9   | 373.4    | 0.5   | 171.2    | سنغافورة        |
| 0.3   | 117.1    | 0.9   | 302.1    | سويسرا          |
| 0.2   | 90.9     | 0.0   | 12.5     | كوريا الجنوبية  |
| 0.1   | 36.7     | 0.1   | 30.3     | ماليزيا         |
| 0.0   | 0.8      | 0.0   | 10.5     | اندونيسيا       |
| 8.6   | 3,472.9  | 9.4   | 3,123.2  | بلدان أخرى      |
| 100.0 | 40,252.1 | 100.0 | 33,092.9 | الاجمالي        |

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Map Trade)



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Map Trade)

#### - التركيب السلعي للصادرات:

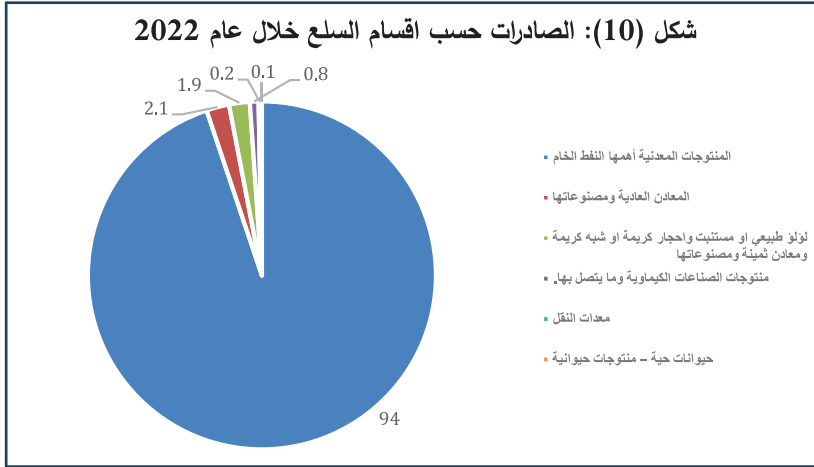
أظهرت البيانات المتعلقة بالتركيب السلعي للصادرات الوطنية الواردة بالجدول أدناه مدى استحواذ صادرات الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات خلال عام 2022، مشكّلة بذلك ما نسبته 95.0% من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية، نتيجة ضعف هيكل الإنتاج المحلي وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق الدولية، فيما سجلت الصادرات الأخرى نسبة 5.0% من إجمالي الصادرات والتي في معظمها صادرات المعادن العادية ومصنوعاتها والمعادن الثمينة ومصنوعاتها (الذهب).

جدول رقم (35): قيمة الصادرات مصنفة حسب اقسام السلع  
خلال الفترة (2021-2022)

" مليون دينار "

| الاهمية النسبية<br>% | 2022     | الاهمية النسبية<br>% | 2021     | اقسام السلع                                                                    |
|----------------------|----------|----------------------|----------|--------------------------------------------------------------------------------|
| 94.0                 | 38,179.2 | 95.6                 | 31,647.3 | المنتجات المعدنية أهمها النفط الخام                                            |
| 2.1                  | 844.1    | 2.8                  | 929.4    | المعادن العادية ومصنوعاتها                                                     |
| 1.9                  | 747.8    | 0.7                  | 237.8    | لؤلؤ طبيعي او مستتبت واحجار كريمة او شبه كريمة<br>ومعادن ثمينة ومصنوعاتها      |
| 0.8                  | 322.4    | 0.6                  | 208.1    | منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها .                                       |
| 0.2                  | 62.6     | 0.0                  | 2.0      | معدات النقل                                                                    |
| 0.1                  | 42.8     | 0.1                  | 26.1     | حيوانات حية - منتجات حيوانية                                                   |
| 0.0                  | 15.1     | 0.1                  | 16.8     | الات والاجهزة والمعدات الكهربائية واجهزة التسجيل<br>والاذاعة والصوت            |
| 0.0                  | 12.7     | 0.0                  | 8.6      | عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى<br>وفضلات الورق                          |
| 0.0                  | 5.0      | 0.0                  | 1.6      | سلع ومنتجات متنوعة                                                             |
| 0.0                  | 10.2     | 0.0                  | 3.7      | منتجات المملكة النباتية                                                        |
| 0.0                  | 1.3      | 0.0                  | 3.1      | الاجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية واجهزة قياس<br>الضغط والمعدات الطبية |
| 0.0                  | 2.8      | 0.0                  | 2.9      | جلود حيوانات خام وجلود مدبوغة                                                  |
| 0.0                  | 1.7      | 0.0                  | 1.5      | مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ                                          |
| 0.0                  | 1.9      | 0.0                  | 1.4      | منتجات ومواد نسجية                                                             |
| 0.0                  | 1.3      | 0.0                  | 1.7      | لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته                                               |
| 0.0                  | 0.5      | 0.0                  | 0.4      | شحوم ودهون وزيت حيوانية ونباتية والمنتجات<br>المشتقة منها                      |
| 0.0                  | 0.1      | 0.0                  | 0.2      | الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين<br>ومصنوعاته، مصنوعات القش               |
| 0.0                  | 0.5      | 0.0                  | 0.2      | مصنوعات من الحجر والجص والاسمنت والميكا<br>ومنتجات الخزف والزجاج               |
| 0.0                  | 0.0      | 0.0                  | 0.1      | الاحذية، اغطية الرأس، المظلات، مظلات الشمس،<br>عصى المشي، سباط الفروسية        |
| 100.0                | 40,252.0 | 100.0                | 33,092.9 | الاجمالي                                                                       |

المصدر : الإحصاءات التجارية لتتمة الاعمال الدولية (Map Trade)



المصدر: الاحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Map Trade)

#### ثانيا: الواردات:

يعتمد السوق المحلي بنسبة تتجاوز 85.0 % في تلبية احتياجات كافة القطاعات والأفراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية كآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية، على الأسواق الخارجية.

#### التوزيع الجغرافي للواردات:

تعد بلدان الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي لواردات ليبيا حيث بلغت أهميتها النسبية نحو 40.3% من إجمالي الواردات خلال عام 2022 حيث سجلت قيمة واردات ليبيا من دول الاتحاد الأوروبي نحو 8.0 مليار دينار خلال الفترة، ويعود ذلك إلى الجوار الجغرافي الذي يلعب دورا رئيسيا في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا ودول منطقة اليورو، فيما شكلت الدول الآسيوية وأقطار جامعة الدول العربية و الدول الأوروبية الأخرى و دول شمال ووسط وجنوب أمريكا النسب الباقية .وتشير البيانات إلى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا والدول الأفريقية وأستراليا ونيوزيلندا.



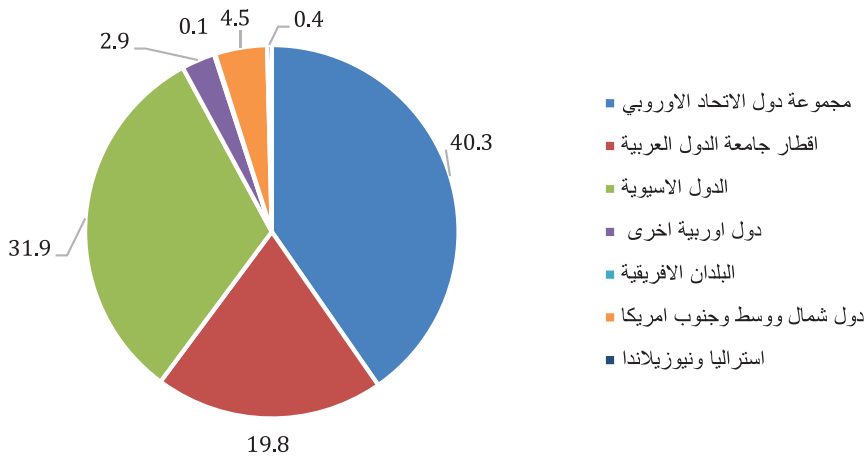
جدول رقم (36): توزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان  
خلال الفترة (2021-2022)

" مليون دينار "

| النسبة من إجمالي<br>الواردات<br>% | 2022     | النسبة من إجمالي<br>الواردات<br>% | 2021     | مجموعات البلدان             |
|-----------------------------------|----------|-----------------------------------|----------|-----------------------------|
| 40.3                              | 8,037.1  | 34.1                              | 6,132.2  | مجموعة دول الاتحاد الاوروبي |
| 19.8                              | 3,942.5  | 20.8                              | 3,733.6  | اقطار جامعة الدول العربية   |
| 31.9                              | 6,359.7  | 33.1                              | 5,940.9  | الدول الاسيوية              |
| 2.9                               | 585.0    | 6.7                               | 1,198.7  | دول اوربية اخرى             |
| 0.1                               | 16.1     | 0.1                               | 19.3     | البلدان الافريقية           |
| 4.5                               | 895.0    | 4.9                               | 879.4    | دول شمال ووسط وجنوب امريكا  |
| 0.4                               | 87.1     | 0.4                               | 65.1     | استراليا ونيوزيلاندا        |
| 100.0                             | 19,922.5 | 100.0                             | 17,969.2 | الاجمالي                    |

المصدر: الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Map Trade)

شكل رقم (11): الأهمية النسبية لتوزيع الواردات حسب مجموعات البلدان لعام 2022



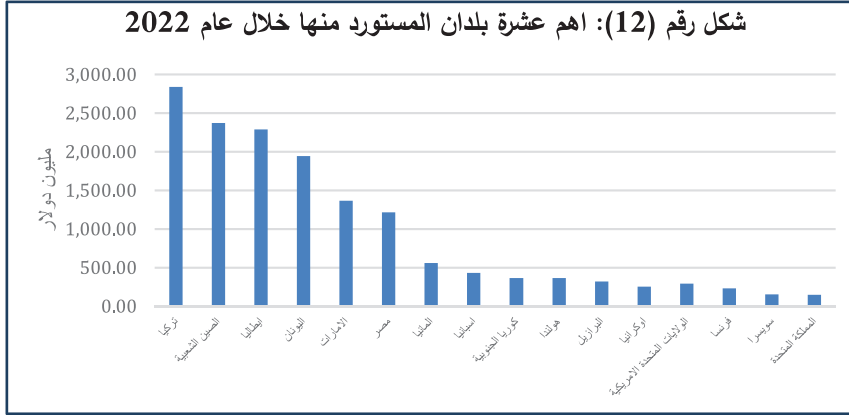
المصدر: الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Map Trade)

جدول رقم (37): قيمة الواردات حسب اهم البلدان المستورد منها  
خلال الفترة (2021-2022)

" مليون دينار "

| النسبة من اجمالي<br>الواردات<br>% | 2022     | النسبة من اجمالي<br>الواردات<br>% | 2021     | البلدان المستورد منها      |
|-----------------------------------|----------|-----------------------------------|----------|----------------------------|
| 14.3                              | 2,841.1  | 15.4                              | 2,769.4  | تركيا                      |
| 11.9                              | 2,373.3  | 11.8                              | 2,129.0  | الصين الشعبية              |
| 11.5                              | 2,287.6  | 8.0                               | 1,434.2  | ايطاليا                    |
| 9.8                               | 1,946.1  | 6.6                               | 1,189.8  | اليونان                    |
| 6.9                               | 1,366.4  | 9.5                               | 1,706.5  | الامارات                   |
| 6.1                               | 1,214.9  | 5.3                               | 960.8    | مصر                        |
| 2.8                               | 558.2    | 3.8                               | 681.8    | المانيا                    |
| 2.2                               | 429.4    | 2.0                               | 366.7    | اسبانيا                    |
| 1.8                               | 366.9    | 2.4                               | 428.5    | كوريا الجنوبية             |
| 1.8                               | 365.1    | 3.0                               | 535.8    | هولندا                     |
| 1.6                               | 320.0    | 1.7                               | 313.4    | البرازيل                   |
| 1.3                               | 254.5    | 2.6                               | 468.0    | اوكرانيا                   |
| 1.5                               | 291.0    | 1.6                               | 295.3    | الولايات المتحدة الامريكية |
| 1.2                               | 229.7    | 1.2                               | 208.2    | فرنسا                      |
| 0.8                               | 154.3    | 1.2                               | 216.7    | سويسرا                     |
| 0.7                               | 145.6    | 0.8                               | 141.1    | المملكة المتحدة            |
| 24.0                              | 4,778.3  | 22.9                              | 4,123.9  | بلدان اخرى                 |
| 100.0                             | 19,922.4 | 100.0                             | 17,969.1 | الاجمالي                   |

المصدر : الاحصاءات التجارية لتتمة الاعمال الدولية (Map Trade)



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Map Trade)

من خلال الاطلاع على الجدول والرسم التوضيحي أعلاه لقيمة الواردات حسب أهم البلدان المستورد منها يتضح أن دول تركيا والصين وإيطاليا واليونان تتصدر قائمة أهم البلدان المستورد منها، حيث بلغت نسبة ما استورد منها حوالي 47.4% خلال عام 2022 من إجمالي قيمة الواردات الليبية.

#### التركيب السلعي للواردات:

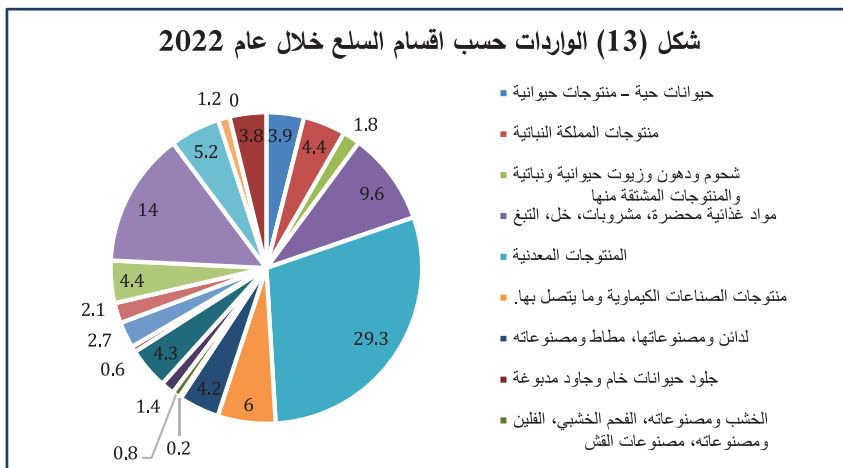
احتلت واردات المنتجات المعدنية وكذلك واردات الآلات والمواد الغذائية المرتبة الأولى من إجمالي الواردات خلال عام 2022، حيث شكلت 53.0% من إجمالي الواردات، وهذا يعكس مدى ضعف وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد مما يؤدي ذلك إلى زيادة درجة الانكشاف الخارجي وزيادة الطلب على النقد الأجنبي. فيما احتلت واردات المملكة النباتية، منتجات الصناعات الكيماوية، معدات النقل، منتجات ومواد نسيجية والمعادن العادية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتشكل 27.5%، فيما شكلت واردات المنتجات الأخرى النسبة الباقية 22.8% من إجمالي الواردات السلعية.

جدول رقم (38): قيمة الواردات مصنفة حسب اقسام السلع  
خلال الفترة (2021-2022)

" مليون دينار "

| الاهمية النسبية % | 2022    | الاهمية النسبية % | 2021    | اقسام السلع                                                                 |
|-------------------|---------|-------------------|---------|-----------------------------------------------------------------------------|
| 3.9               | 779.4   | 4.8               | 871.1   | حيوانات حية - منتوجات حيوانية                                               |
| 4.4               | 872.5   | 7.1               | 1279.1  | منتوجات المملكة النباتية                                                    |
| 1.8               | 350.1   | 1.4               | 258.8   | شحوم ودهون وزيتون حيوانية ونباتية ومنتوجات المشتقة منها                     |
| 9.6               | 1919.2  | 10.2              | 1840.4  | مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ                                       |
| 29.3              | 5845.5  | 18.3              | 3290.9  | المنتوجات المعدنية                                                          |
| 6.0               | 1188.9  | 7.6               | 1363.9  | منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.                                    |
| 4.2               | 836.1   | 4.3               | 774.4   | لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته                                            |
| 0.2               | 45.8    | 0.2               | 29.8    | جلود حيوانات خام وجلود مذبوغة                                               |
| 0.8               | 155.0   | 0.7               | 133.5   | الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش               |
| 1.4               | 287.0   | 1.3               | 224.9   | عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق                          |
| 4.3               | 862.0   | 4.6               | 833.1   | منتوجات ومواد نسجية                                                         |
| 0.6               | 126.5   | 0.6               | 115.8   | الاحذية، اغطية الرأس، المظلات، مظلات الشمس، عصي المشي، سياط الفروسية        |
| 2.7               | 540.8   | 3.0               | 541.2   | مصنوعات من الحجر والجص والاسمنت والميكا ومنتوجات الخزف والزجاج              |
| 2.1               | 420.1   | 2.6               | 466.3   | لؤلؤ طبيعي او مستنبت واحجار كريمة او شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها      |
| 4.4               | 879.3   | 4.8               | 856.6   | المعادن العادية ومصنوعاتها                                                  |
| 14.0              | 2793.5  | 16.9              | 3034.6  | الات والاجهزة والمعدات الكهربائية واجهزة التسجيل والاداعة والصوت            |
| 5.2               | 1027.8  | 6.3               | 1136.2  | معدات النقل                                                                 |
| 1.2               | 240.3   | 1.3               | 238.3   | الاجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية واجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية |
| 0.0               | 1.5     | 0.0               | 0.8     | الاسلحة والذخائر، اجزاؤها ولوازمها                                          |
| 3.8               | 751.1   | 3.8               | 679.4   | سلع ومنتوجات متنوعة                                                         |
| 100.0             | 19922.4 | 100.0             | 17969.1 | الاجمالي                                                                    |

المصدر : الإحصاءات التجارية لتتمة الاعمال الدولية (Map Trade)



المصدر : الإحصاءات التجارية لتتمة الاعمال الدولية (Map Trade)

## رابعاً : التطورات النقدية والمصرفية

### • القاعدة النقدية:

شهد عام 2022 ارتفاعاً في رصيد القاعدة النقدية ليصل إلى 64,450.5 مليون دينار مقارنة بنحو 60,869.2 مليون دينار في نهاية عام 2021 مظهراً بذلك ارتفاعاً قدره 3,581.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.9%. متأثراً بارتفاع احتياطات المصارف التجارية والتي تمثل ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي لتصل إلى 30,963.1 مليون دينار في نهاية عام 2022، مقابل 27,534.9 مليون دينار في نهاية العام السابق، في حين انخفضت العملة خارج المصارف بنحو 446.4 مليون دينار لتصل إلى 31,353.4 مليون دينار، مقابل 31,799.8 مليون دينار في نهاية العام السابق، كما ارتفع رصيد ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 599.5 مليون دينار، أو ما نسبته 39.1%. ويعزى ارتفاع رصيد القاعدة النقدية بنهاية العام 2022 إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة 49% بنهاية ديسمبر 2022 أي أنه ارتفع من 85.8 مليار دينار في نوفمبر 2022 إلى 127.9 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2022.

### - العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

مارس صافي الأصول الأجنبية تأثيراً توسعياً على رصيد القاعدة النقدية، والتي ارتفعت بنحو 39,435.6 مليون دينار من 336 مليار دينار عام 2021 إلى 375 مليار عام 2022 أو ما نسبته 11.7%، وذلك ناتج عن ارتفاع الاحتياطات الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي وارتفاع متوسط سعر الصرف الرسمي من 4.596 دينار للدولار عام 2021 إلى 4.82 دينار للدولار. بينما ساهم صافي المستحقات على الخزانة في تعقيم الأثر التوسعي لصافي الأصول الأجنبية على القاعدة النقدية، وفي المجمال كان لصافي الأصول المحلية أثر انكماشى على القاعدة النقدية أي بانخفاض قدره 35,854.3 مليون دينار، أو ما نسبته 13.0% في نهاية عام 2022. وبالتالي فإن المحصلة هي ارتفاع رصيد القاعدة النقدية بمبلغ 3.5 مليار دينار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الفرق بين مقدار التغير في صافي الأصول الأجنبية ومقدار الأصول المحلية.

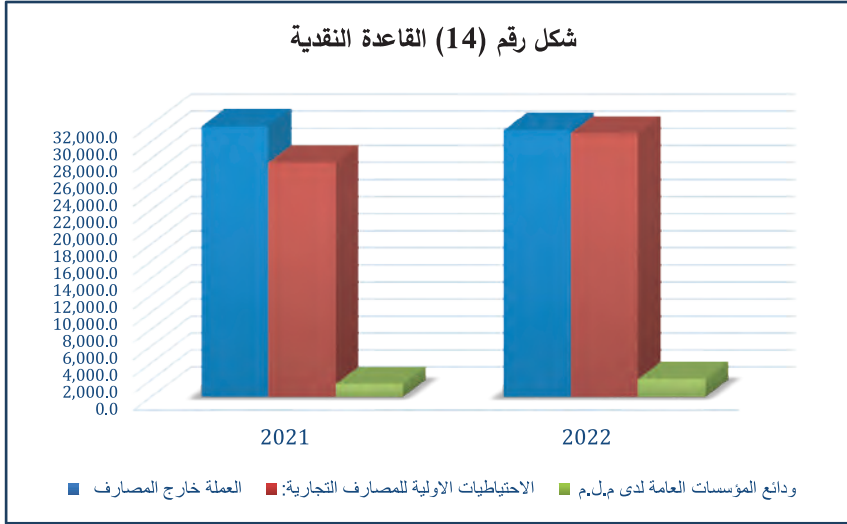
### جدول رقم (39) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"مليون دينار"

| البيان                                     | 2021        | 2022        | مقدار التغير | نسبة التغير |
|--------------------------------------------|-------------|-------------|--------------|-------------|
| <b>القاعدة النقدية:</b>                    |             |             |              |             |
| أ - العملة خارج المصارف                    | 60,869.2    | 64,450.5    | 3,581.3      | 5.9         |
| ب - الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية:  | 31,799.8    | 31,353.4    | -446.4       | -1.4        |
| - نقدية في الصندوق                         | 27,534.9    | 30,963.1    | 3,428.2      | 12.5        |
| - ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي             | 2,775.1     | 2,013.2     | -761.9       | -27.5       |
| ج - ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م        | 24,759.8    | 28,949.9    | 4,190.1      | 16.9        |
|                                            | 1,534.5     | 2,134.0     | 599.5        | 39.1        |
| <b>العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:</b> |             |             |              |             |
| أ - صافي الأصول الأجنبية                   | 60,869.2    | 64,450.5    | 3,581.3      | 5.9         |
| ب - صافي الأصول المحلية:                   | 336,085.2   | 375,520.8   | 39,435.6     | 11.7        |
| - صافي المستحقات على الخزنة العامة         | (275,216.0) | (311,070.3) | -35,854.3    | 13.0        |
| - المستحقات على المصارف التجارية           | (96,380.1)  | (134,649.5) | -38,269.4    | 39.7        |
| - مستحقات على المؤسسات العامة              | 19,850.7    | 19,850.7    | 0.0          | 0.0         |
| - صافي البنود الأخرى                       | 0.0         | 0.0         | 0.0          | 0.0         |
|                                            | (198,686.6) | (196,271.5) | 2,415.1      | -1.2        |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

### شكل رقم (14) القاعدة النقدية



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

#### - عرض النقود:

ارتفع عرض النقود بمفهومه الواسع (ع2) بنهاية العام 2022 بمقدار 9.7 مليار دينار أو ما نسبته 9.7% ليصل إلى 110,338.9 مليون دينار، مقابل 100,618.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.

بينما سجل عرض النقود بمفهومه الضيق ارتفاعا بلغ نسبته 10.2% نهاية عام 2022، مقارنة بعام 2021، ليصل إلى 107,239.2 مليون دينار، مقابل 97,335.4 مليون دينار في عام 2021، ويعزى ذلك في الأساس إلى نمو الودائع تحت الطلب بنسبة 15.8% لتسجل 75,885.8 مليون دينار والتي تشكل ما نسبته 70.8% من عرض النقد بالمفهوم الضيق. في حين سجلت العملة خارج المصارف انخفاضا بنسبة 1.4% لتسجل 31,353.4 مليون دينار، مقابل 31,799.8 مليون دينار في نهاية عام 2021، وتشكل ما نسبته 29.3% من عرض النقد بالمفهوم الضيق.

ومن خلال تحليل هيكل عرض النقود، نلاحظ أن الودائع تحت الطلب لا زالت تشكل نسب مساهمة مرتفعة، كذلك ارتفاع مساهمة العملة خارج المصارف بنسبة كبيرة في عرض النقود، في حين انخفض شبه النقد بنسبة 5.6% لتسجل 3,099.7 مليون دينار في عام 2022، مقابل 3,282.9 مليون دينار لعام 2021. ونلاحظ أن الودائع الادخارية ولأجل لا زالت تشكل نسبة متدنية، حيث بلغت 2.8% من إجمالي (ع2) عام 2022، مقابل 3.3% عام 2021. وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2022 بالنسبة إلى (ع1) نحو 1.66 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى (ع2) نحو 1.71 مرة.

#### العوامل المؤثرة في عرض النقود:

كان للعوامل التوسعية التي تمثلت بصافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي دوراً واضحاً في زيادة عرض النقود خلال عام 2022، إذ كان لها أثر توسعي على عرض النقود بنحو 41,220.1 مليون دينار أي بنسبة زيادة بلغت 11.9%، لتصل إلى 387,698.1 مليون دينار نهاية عام 2022 مقابل 346,478.0 مليار دينار نهاية عام 2021، إلا أن معظم هذا الأثر لم يتحقق عملياً ويعود ذلك إلى العلاقة التي تربط صافي الأصول الأجنبية بصافي المستحقات على الخزنة العامة، حيث إن معظم الزيادة في صافي الأصول الأجنبية

انعكست في شكل زيادة في صافي المستحقات على الخزنة العامة (ودائع الخزنة العامة مطروح منها الالتزامات القائمة عليها) والذي كان له أثر انكماشى بنحو 41,919.1 مليون دينار، مما أدى إلى تعقيم الآثار التوسعية لصافي الأصول الأجنبية على عرض النقود، كما أن جزءاً من الزيادة في صافي الأصول الأجنبية انعكست على صافي البنود الأخرى في شكل فروقات أسعار الصرف.

بينما ساهم صافي المستحقات على الخزنة في تعقيم الأثر التوسعي لصافي الأصول الأجنبية على السيولة المحلية حيث انخفض صافي المستحقات على الخزنة بمقدار 41,919.1 مليون دينار أي بنسبة 40.0%، نتيجة ارتفاع ودائع الخزنة العامة لدى المصرف المركزي، ومن جهة أخرى فقد كان للزيادة في المستحقات على القطاعات الأخرى والبالغة نحو 3,688.9 مليون دينار أثر توسعي على عرض النقود. بينما كان لصافي البنود الأخرى تأثير توسعي على السيولة المحلية بمقدار 6,730.7 مليون دينار أي بنسبة 4.2%.

والخلاصة أن سياسة الإنفاق العام كانت من أهم العوامل التي أثرت في زيادة رصيد عرض النقود خلال الفترة.

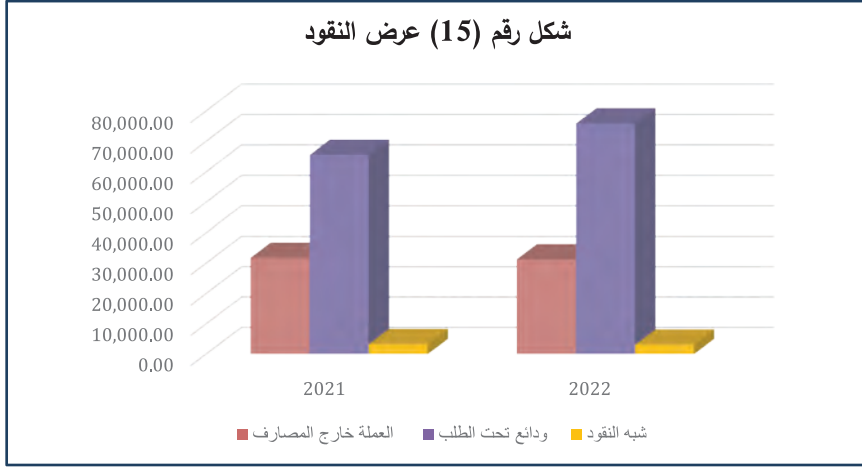
#### جدول رقم (40) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

"مليون دينار"

| البيان                                 | 2021        | 2022        | مقدار التغير | نسبة التغير |
|----------------------------------------|-------------|-------------|--------------|-------------|
| 1. عرض النقود (ع1):                    | 97,335.4    | 107,239.2   | 9,903.8      | 10.2        |
| - العملة خارج المصارف                  | 31,799.8    | 31,353.4    | -446.4       | -1.4        |
| - ودائع تحت الطلب                      | 65,535.6    | 75,885.8    | 10,350.2     | 15.8        |
| 2. شبه النقود:                         | 3,282.9     | 3,099.7     | -183.2       | -5.6        |
| عرض النقود (ع2)                        | 100,618.3   | 110,338.1   | 9,720.6      | 9.7         |
| العوامل المؤثرة في عرض النقود:         | 100,618.3   | 110,338.9   | 9,720.6      | 9.7         |
| 1. صافي الأصول الأجنبية:               | 346,478.0   | 387,698.1   | 41,220.1     | 11.9        |
| - المصرف المركزي                       | 336,085.2   | 375,520.8   | 39,435.6     | 11.7        |
| - المصارف التجارية                     | 10,392.8    | 12,177.3    | 1,784.5      | 17.2        |
| 2. المستحقات على الخزنة العامة (صافي): | (104,913.9) | (146,833.0) | -41,919.1    | -40.0       |
| - المصرف المركزي                       | (96,380.1)  | (134,649.5) | -38,269.4    | -39.7       |
| - المصارف التجارية                     | (8,533.8)   | (12,183.5)  | -3,649.7     | -42.8       |
| 3. المستحقات على القطاعات الأخرى       | 21,144.6    | 24,833.5    | 3,688.9      | 17.4        |
| 4. صافي البنود الأخرى                  | (171,951.7) | (155,359.7) | 6,730.7      | -4.2        |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي





المصدر: مصرف ليبيا المركزي

#### - سعر صرف الدينار الليبي:

في مطلع هذا العام واجه الاقتصاد الأمريكي موجات تضخمية عالية ووصولها إلى معدلات لم تحدث منذ 40 عامًا، مما حدا بالفدرالي الأمريكي إلى اتخاذ إجراءات التشديد النقدي ورفع معدلات الفائدة بوتيرة هي الأسرع في تاريخ الفدرالي الأمريكي ووصله إلى 4.50 نقطة بنهاية العام، هذا الأمر ساهم في ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي عالمياً بنسبة 6% أمام اليورو و5% أمام وحدات حقوق السحب الخاصة. وعلى هذا الأساس تأثر سعر صرف الدينار الليبي، بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، حيث انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 5.1% في نهاية عام 2022، أي انخفض من 4.5961 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2021 ليصل إلى 4.8288 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2022، وجدير بالذكر أن الوزن النسبي للدولار في سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة ارتفع من 41.73% إلى 43.38% ليساهم أيضاً في ارتفاع قيمة الدولار أمام الدينار، في حين ارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 1.4%، أي ارتفع من 5.2028 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2021 ليصل إلى 5.1286 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2022، وذلك بسبب انخفاض الوزن النسبي لليورو في سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة من 30.92% إلى 29.31%. على الرغم من رفع نسبة الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي لتصل إلى 2.50 نقطة مئوية خلال الفترة موضوع التقرير.

شهد سعر صرف الدينار الليبي خلال عام 2022، تغيرات متباينة بين ارتفاع وانخفاض مقابل أهم العملات الرئيسية. حيث بلغ مقابل الدولار الأمريكي نحو 4.8070 دينار لكل دولار، مقابل 4.5961 دينار لكل دولار خلال عام 2021، مسجلاً بذلك انخفاضا في قيمة الدينار الليبي بما نسبته 4.6%. كما سجل سعر صرف الدينار الليبي ارتفاعا مقابل الفرنك السويسري بنسبة 0.4% ليصل إلى 5.0376 دينار لكل فرنك سويسري مقابل 5.0176 دينار لكل فرنك سويسري. فيما أظهر سعر صرف الدينار الليبي خلال عام 2022، انخفاضا أمام اليورو ليصل إلى 5.0597 دينار لكل يورو، مقابل 5.2028 دينار لكل يورو خلال عام 2021، معلنا بارتفاع في قيمة الدينار الليبي بما نسبته 2.7%. كذلك انخفض أمام الجنيه الإسترليني ليصل عند مستوى 5.9354 دينار، مقابل 6.1941 دينار خلال نفس الفترة ليسجل ارتفاعا في قيمة الدينار الليبي بنسبة 4.2%. هذا وقد سجل سعر صرف الدينار الليبي أيضا خلال العام موضوع التقرير انخفاضا تجاه الين الياباني بما نسبته 8.0%، ليصل 3.6721 دينار لكل ين ياباني مقابل 3.9900 دينار لكل ين ياباني، وانخفض أمام يوان الصيني، بنسبة 1.0% ليصل إلى 0.7145 دينار لكل ايوان صيني مقابل 0.7217 دينار لكل يوان صيني.

وفيما يتعلق بنظام الصرف فقد حافظ مصرف ليبيا المركزي على اتباع نظام سعر الصرف الثابت من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة عند 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي. والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي، مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية في نهاية عام 2022:

#### جدول رقم (41) اسعار صرف الدينار الليبي مقابل اهم العملات الرئيسية

"مليون دينار"

| البيان               | 2020   | 2021   | 2022   | معدل التغير % |
|----------------------|--------|--------|--------|---------------|
| دولار امريكي         | 1.3376 | 4.5961 | 4.8070 | 4.6           |
| يورو                 | 1.6426 | 5.2028 | 5.0597 | -2.7          |
| جنيه استرليني        | 1.8101 | 6.1941 | 5.9354 | -4.2          |
| فرنك سويسري          | 1.5159 | 5.0176 | 5.0376 | 0.4           |
| ين ياباني ( 100 ين ) | 1.2900 | 3.9900 | 3.6721 | -8.0          |
| اليوان الصيني        | 0.2048 | 0.7217 | 0.7145 | -1.0          |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم ( 16 ) أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الرئيسية



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

#### - مقاصة الصكوك:

أظهرت الصكوك المارة بغرفة مقاصة طرابلس خلال عام 2022، ارتفاعا ملحوظا في العدد والقيمة. حيث وصل عدد هذه الصكوك إلى 3035 ألف صك، مقابل 2676 ألف صك لعام 2021، أي بزيادة بلغت 359 ألف صك وما نسبته 13.4%. فيما بلغت قيمة الصكوك خلال العام موضوع التقرير نحو 85.5 مليار دينار مقابل 47.4 مليار دينار، مسجلة بذلك ارتفاعا بلغ 38.1 مليار دينار وما نسبته 80.4%.

#### جدول رقم (42) مقاصة الصكوك

| الفترة | العدد بالآلاف | القيمة بالمليون دينار |
|--------|---------------|-----------------------|
| 2019   | 3,828         | 62,254.4              |
| 2020   | 2,691         | 49,832.5              |
| 2021   | 2,676         | 47,401.2              |
| 2022   | 3,035         | 85,523.6              |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

## ● مصرف ليبيا المركزي

ارتفع إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2022 (عدا الحسابات النظامية)، بنسبة 8.7% وبمقدار 42.1 مليار دينار، ليبلغ نحو 527.0 مليار دينار، مقابل 484.9 مليار دينار في نهاية عام 2021، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في إجمالي سندات وأذونات خزانة أجنبية وعمليات أجنبية بمقدار 41.2 مليار دينار وبنسبة 14.1% لتصل إلى 332.7 مليار دينار في نهاية 2022 مقارنة بما كانت عليه في نهاية 2021 والبالغة 291.5 مليار دينار. وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف:

### أولاً : الأصول:

#### 1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة انخفاضاً بنحو 1.2 مليار دينار، وبنسبة انخفاض بلغت 3.5% لتصل في نهاية عام 2022 إلى 33.4 مليار دينار، مقابل 34.6 مليار دينار في نهاية عام 2021، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات خزانة أجنبية وعمليات أجنبية ما نسبته 99.9% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2021 والبالغ 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.1% من إجمالي أصول إصدار العملة.

#### 2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2022 نحو 493.7 مليار دينار، مقابل 450.3 مليار دينار في نهاية عام 2021، مسجلاً ارتفاعاً قدره 43.3 مليار دينار، أي بنسبة زيادة 9.6%. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في إجمالي سندات وأذونات خزانة أجنبية وعمليات أجنبية بمقدار 41.2 مليار دينار وبنسبة 14.1% لتصل إلى 332.7 مليار دينار في نهاية 2022 مقارنة بما كانت عليه في نهاية 2021 والبالغة 291.5 مليار دينار، وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- **سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:**  
بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2022 نحو 332.7 مليار دينار، مقابل نحو 291.5 مليار دينار في نهاية عام 2021، مسجلاً ارتفاعاً قدره 41.2 مليار دينار، وبما نسبته 14.1%.
- **المساهمات والاستثمارات المحلية:**  
لا تغير يذكر على رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2022 إذ بقي كما هو عليه في نهاية 2021 والبالغ 3.2 مليار دينار.
- **المساهمات والاستثمارات الأجنبية:**  
ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2022 بنحو 1.1 مليار دينار، وبنسبة ارتفاع بلغت 2.4%، ليصل إلى 48.6 مليار دينار، مقابل 47.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.
- **قروض وسلفيات الخزنة العامة:**  
لم يطرأ أي تغير في رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للخزنة العامة في نهاية عام 2022، وبقي كما هو عليه في نهاية عام 2021، والبالغ 84.1 مليار دينار.
- **الأصول الأخرى:**  
بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2022 نحو 5.3 مليار دينار، مقابل 4.2 مليار دينار في نهاية عام 2021، مظهراً ارتفاعاً قدره 1.1 مليار دينار، وبنسبة ارتفاع 25.2%.

#### ثانياً : الخصوم:

##### 1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2022 انخفاضاً بلغ 1.2 مليار دينار، وبنسبة انخفاض بلغت 3.5%، ليصل إلى نحو 33.4 مليار دينار، مقابل 34.6 مليار دينار في نهاية عام 2021.

## 2. خصوم العمليات المصرفية:

### - الودائع:

سجل رصيد الخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2021 زيادة وقدرها 40.1 مليار دينار ليصل إلى 238.4 مليار دينار، مقابل 198.3 مليار دينار في نهاية عام 2021، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في رصيد ودائع الخزنة العامة بنحو 21.8 مليار دينار، أي ما نسبته 62.6%، ليصل في نهاية عام 2022 إلى 56.5 مليار دينار، مقابل 34.8 مليار دينار في نهاية عام 2021. وكذلك رصيد مؤسسات وأجهزة عامة حيث ارتفع بمقدار 17.7 مليار دينار، وبما نسبته 18.6% ليصل إلى 112.7 مليار دينار في نهاية عام 2022، مقابل 95.1 مليار دينار في نهاية عام 2021؛ وسجل رصيد المصارف المحلية (مصارف تجارية ومصارف متخصصة) ارتفاعاً طفيفاً بلغ 77.8 مليون دينار، ونسبة 0.1%، ليصل إلى 52.5 مليار دينار في نهاية عام 2022، مقابل 52.4 مليار دينار في نهاية عام 2021. كما ارتفع رصيد حسابات متنوعة بمقدار 50 مليون دينار، وبما نسبته 0.4% ليصل إلى 13.05 مليار دينار في نهاية عام 2022، مقابل 13.0 مليار دينار في نهاية عام 2021. وكذلك سجل رصيد حسابات مصارف خارجية (المصرف الليبي الخارجي) زيادة بمقدار بنحو 0.5 مليار دينار، ونسبة زيادة بلغت 17.7% ليصل إلى 3.6 مليار دينار في نهاية عام 2022، مقابل 3.1 مليون دينار في نهاية عام 2021.

### - رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2022، ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2021، والبالغ 1.5 مليار دينار.

### - الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات الأخرى انخفاضا بمقدار 3.6 مليار دينار، ونسبة انخفاض بلغت 2.6%، ليصل إلى 136.6 مليار دينار في نهاية عام 2022، مقابل 140.2 مليار دينار في نهاية عام 2021. ويعود السبب بشكل كبير إلى انخفاض في الاحتياطيات الأخرى 6.7 مليار دينار ونسبة انخفاض بلغت 5.4% لتصل إلى 115.7 مليار دينار في نهاية عام 2022 مقابل 122.4 مليار دينار في نهاية عام 2021.

## -الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى ارتفاعا قدره 6.8 مليار دينار، وبما نسبته 6.2% ليصل في نهاية عام 2022 إلى 117.1 مليار دينار، مقابل 110.3 مليار دينار في نهاية عام 2021.

## جدول رقم (43): اصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

| البيان                                                   | 2021             | 2022             | مقدار التغير    | نسبة التغير % |
|----------------------------------------------------------|------------------|------------------|-----------------|---------------|
| <b>أولاً: اصول اصدار العملة:-</b>                        | <b>34,575.4</b>  | <b>33,367.2</b>  | <b>1,208.2-</b> | <b>3.5-</b>   |
| 1- سندات واذونات خزانة اجنبية وعمليات اجنبية             | 34,528.5         | 33,320.3         | 1,208.2-        | 3.5-          |
| 2-ذهب نقدي                                               | 46.9             | 46.9             | 0.0             | -             |
| <b>ثانياً: اصول العمليات المصرفية:-</b>                  | <b>450,312.1</b> | <b>493,659.1</b> | <b>43,347.0</b> | <b>9.6</b>    |
| 1-سندات واذونات خزانة اجنبية وعمليات اجنبية              | 291,496.3        | 332,663.5        | 41,167.2        | 14.1          |
| 2- المساهمات والاستثمارات المحلية                        | 3,188.1          | 3,188.1          | 0.0             | -             |
| 3- المساهمات والاستثمارات الاجنبية                       | 47,452.4         | 48,568.0         | 1,115.6         | 2.4           |
| 4-الدين العام الممنوح للخزانة العامة:                    | 84,107.0         | 84,107.0         | -               | -             |
| - سندات واذونات الخزانة العامة                           | 0.0              | 0.0              | -               | -             |
| - قروض وتسهيلات للخزانة العامة                           | 84,107.0         | 84,107.0         | -               | -             |
| 5-القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:         | 0.0              | 0.0              | -               | -             |
| - قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات واجهزة عامة (محلية، اجنبية) | 0.0              | 0.0              | -               | -             |
| 6- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية                           | 19,850.7         | 19,850.7         | 0.0             | -             |
| 7- الاصول الاخرى                                         | 4,217.6          | 5,281.8          | 1,064.2         | 25.2          |
| <b>اجمالي الاصول</b>                                     | <b>484,887.5</b> | <b>527,026.3</b> | <b>42,138.8</b> | <b>8.7</b>    |
| <b>أولاً: خصوم اصدار العملة: -</b>                       | <b>34,575.4</b>  | <b>33,367.2</b>  | <b>1,208.2-</b> | <b>3.5-</b>   |
| 1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي                          | 34,574.9         | 33,366.5         | 1,208.4-        | 3.5-          |
| 2- عملة لدى العمليات المصرفية                            | 0.5              | 0.7              | 0.2             | 40.0          |
| <b>ثانياً: خصوم العمليات المصرفية: -</b>                 | <b>450,312.1</b> | <b>493,659.1</b> | <b>43,347.0</b> | <b>9.6</b>    |
| 1- الودائع ( الحسابات الجارية ):                         | 198,325.9        | 238,435.9        | 40,110.0        | 20.2          |
| - الخزانة العامة                                         | 34,771.9         | 56,547.1         | 21,775.2        | 62.6          |
| - مؤسسات واجهزة عامة                                     | 95,068.6         | 112,730.4        | 17,661.8        | 18.6          |
| - المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)                       | 52,407.2         | 52,485.0         | 77.8            | 0.1           |
| - حسابات متنوعة                                          | 13,005.9         | 13,056.1         | 50.2            | 0.4           |
| - حسابات مصارف خارجية                                    | 3,072.3          | 3,617.3          | 545.0           | 17.7          |
| 2- راس المال والاحتياطي العام                            | 1,500.0          | 1,500.0          | 0.0             | -             |
| 3- احتياطات ومخصصات اخرى                                 | 140,226.0        | 136,617.4        | 3,608.6-        | 2.6-          |
| 4- الخصوم الاخرى                                         | 110,260.2        | 117,105.8        | 6,845.6         | 6.2           |
| <b>اجمالي الخصوم</b>                                     | <b>484,887.5</b> | <b>527,026.3</b> | <b>42,138.8</b> | <b>8.7</b>    |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

## ● أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي

فيما يلي ملخص لأهم نشاطات إدارات المصرف لعام 2022:

### ● إدارة البحوث والإحصاء

قامت إدارة البحوث والإحصاء بإعداد البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة. كما قامت بالإشراف على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالإحصاءات الواردة من مختلف الجهات والمؤسسات والمصارف، ومن إدارات المصرف، وقامت بتبويبها وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها، وتتلخص تلك الأعمال خلال فترة التقرير، في الآتي:

- تجميع القوائم والبيانات المالية للمصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات والجهات الاخرى ذات العلاقة ومراجعتها، وإعداد تقارير عنها بشكل شهري.
- إصدار النشرة الاقتصادية بشكل ربع سنوي خلال عام 2022.
- إصدار كتيب ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2021.
- إعداد الجداول الإحصائية للبيانات النقدية والمالية المختلفة، لأغراض التحليل المالي، ورصد الظواهر والتطورات الاقتصادية المحلية.
- تزويد صندوق النقد الدولي، بالإحصاءات النقدية والمصرفية والمالية بشكل شهري.
- متابعة الموقع الرسمي للمصرف، وتغذيته بالبيانات والإحصاءات النقدية والمالية والمصرفية، والتقارير المعدة للنشر على الموقع.
- استيفاء الاستبيانات الواردة من المؤسسات الدولية.

وفيما يخص مكتبة مصرف ليبيا المركزي بإدارة البحوث والإحصاء، فقد عملت الإدارة على تجديد ومتابعة الدوريات العربية التي تم الاشتراك فيها خلال العام 2022 مع الناشر مباشرة بالإضافة إلى الاستمرار في استقبال رواد المكتبة في الأيام المخصصة، حيث يتم تقديم كل المساعدات اللازمة لهم وتوجيههم وإرشادهم، والحرص على تهيئة المناخ الملائم للاطلاع والدراسة داخل صالة المكتبة.



#### - إدارة الرقابة على المصارف والنقد:

تقوم الإدارة بالإشراف والرقابة على القطاع المصرفي وفقا للمهام المكلفة بها، وفيما يلي أهم الأعمال التي قامت بها الإدارة عن طريق الأقسام التابعة لها خلال سنة 2022:-

1. أصدرت الإدارة عدد (15) منشور تضمنت تعليمات وتوجيهات صادرة بموجب قرارات عن السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي.
2. أصدرت الإدارة عدد (344) رسالة دورية خلال فترة التقرير تضمنت طلب بعض المعلومات والبيانات من المصارف سواء لعمل هذه الإدارة أو لجهات رسمية أخرى.
3. قامت الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ما ورد إليها من مراسلات من المصارف والجهات العامة والخاصة خلال فترة التقرير حيث بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الإدارة (9051) معاملة.
4. قامت الإدارة بالرد على مختلف الجهات حول المواضيع المتعلقة بالعمل المصرفي ومخاطبة المصارف بشأن مختلف المهام التي تقع ضمن إجراءات الإشراف والرقابة على المصارف، وقد بلغت هذه المراسلات خلال فترة التقرير عدد (3152) رسالة صادرة.
5. قامت الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ما ورد إليها من مراسلات مختلفة من السيد المحافظ ومن كافة الإدارات المختلفة بمصرف ليبيا المركزي خلال فترة التقرير حيث بلغ عدد المعاملات الواردة من مختلف الإدارات إلى الإدارة (690) معاملة.
6. قامت الإدارة بالرد على المراسلات الواردة من السيد/ المحافظ والإدارات المختلفة بمصرف ليبيا المركزي حول المواضيع المتعلقة بالعمل المصرفي، حيث بلغت هذه المعاملات خلال فترة التقرير (501) معاملة صادرة.

#### - الرقابة المكتبية:

1. متابعة الطلبات المقدمة لأغراض القيد في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين ومكاتب بيوت الخبرة المختصة بتقييم الأصول والعقارات لإحالتها للعرض على اللجنة المختصة حيث بلغت خلال فترة التقرير عدد (8) طلبات.

2. متابعة الطلبات المقدمة لغرض الحصول على الموافقة لفتح الفروع والوكالات المصرفية واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها حيث بلغت هذه الطلبات خلال فترة التقرير (24) طلب.
3. مراجعة وتحليل المراكز المالية الشهرية للمصارف التجارية التي بلغت خلال الفترة نحو (220) مركزاً مالياً.
4. مراجعة وتحليل قائمة الدخل الشهرية للمصارف التجارية والتي بلغت خلال فترة التقرير نحو (220) قائمة دخل.
5. متابعة أوضاع حركة السيولة النقدية اليومية بالمصارف وإعداد تقارير بشأنها حيث تم إعداد (12) تقرير لعدد 20 مصرف.
6. متابعة واستعراض أوضاع الاحتياطيات الإلزامية وأوضاع السيولة للمصارف التجارية أسبوعياً وإعداد التقارير اللازمة، حيث بلغت خلال الفترة عدد (432) تقريراً واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات قانونية، ولم تصدر أي رسائل بتوقيع وخصم الغرامات الجزائية خلال فترة التقرير.
7. متابعة الشكاوى التي ترد من مختلف الجهات حيث بلغت عدد (53) شكوى تم معالجة عدد (48) شكوى واتخذت الإجراءات اللازمة بشأنها ولا يزال عدد (5) شكوى تحت الإجراء.
8. متابعة ومراجعة المراكز المالية المجمعة للمصارف التجارية التي تمارس أنشطة الصيرفة الإسلامية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
9. متابعة تحول المصارف التجارية للعمل بالصيرفة الإسلامية والمصارف هي (الجمهورية - الواحة - الصحاري - شمال أفريقيا - الإجماع العربي).
10. متابعة عمليات تأسيس المصارف الإسلامية الجديدة (السراج الإسلامي - الاستثمار العربي الإسلامي).
11. متابعة استلام المراكز المالية وقوائم الدخل للمصارف الإسلامية والمصارف التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية عن طريق الفروع والنوافذ الإسلامية لعدد (12) مصرف.
12. إصدار إفادات قيد أعضاء هيئات الرقابة الشرعية لعدد (13) عضواً.

#### - الرقابة الميدانية:-

قامت فرق التفتيش بإدارة الرقابة على المصارف والنقد وأقسام الرقابة على المصارف والنقد بفروع مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2022 بتنفيذ عدد (92) مهمة تفتيشية دورية ونوعية على مختلف فروع وإدارات المصارف التجارية. قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد خلال فترة التقرير بعرض ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتقرير التفتيش وردود المصارف على ما جاء في هذه التقارير من ملاحظات، وقد تم توثيق عدد (92) تقرير تفتيش بمنظومة التفتيش.

#### ● إدارة الموارد البشرية:

تمثلت أهم أنشطة إدارة الموارد البشرية لعام 2022 في ما يلي:-

##### أولا التدريب والتطوير:

1. التدريب المحلي: قامت إدارة الموارد البشرية بالتعاون مع مؤسسات التدريب ذات العلاقة بتدريب (67) موظفاً في مجالات مختلفة استفادت منها خمسة عشر إدارة من إدارات المصرف.
2. التدريب الخارجي: تم تدريب (472) موظفٍ شملت معظم إدارات المصرف اي (21) إدارة في مختلف التخصصات.

##### ثانياً التعيينات:

تلبية للاحتياجات الضرورية لبعض الإدارات لتحسين مستوى الأداء ورفع الكفاءة قامت الإدارة بتعيين عدد سبعة موظفين من ذوي الاختصاصات المختلفة، وبعد طرح المنتهية خدماتهم وإضافة المعينين الجدد يصبح عدد الموظفين العاملين إلى نهاية سنة 2022 (978) موظف.

#### ● إدارة الإصدار:

واصلت إدارة الإصدار عملها في متابعة تطورات العوامل الاقتصادية التي من شأنها التأثير المباشر على العملة المتداولة إما بالارتفاع أو بالانخفاض، بغية معالجة العوامل السلبية منها للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الليبية وضمان استقرارها، وذلك في إطار وظائف المصرف المركزي، طبقاً لما نص عليه القانون رقم (1) لسنة 2005 م، بشأن المصارف وتعديلاته.

### أهم الأعمال التي قامت بها الإدارة خلال عام 2022:

أولاً: العملة في التداول: بلغ إجمالي العملة في التداول في نهاية عام 2022 مبلغ وقدره 33,367.2 مليون دينار مقابل 34,575.4 مليون دينار عام 2021 أي بانخفاض قدره 1,208.1 مليون دينار و بنسبة انخفاض بلغت 3.5%.

ثانياً: العملة المحلية الصادرة: تم خلال عام 2022، تزويد أقسام الإصدار والخزينة الفرعية طرابلس بالعملة المحلية لمواجهة احتياجات المصارف التجارية وفروعها بمبلغ وقدره 4,924.4 مليون دينار موزعة على النحو التالي:

#### جدول رقم (44) توزيع العملة المحلية لأقسام الإصدار والخزائن الفرعية

|                        |                     |
|------------------------|---------------------|
| الخزينة الفرعية طرابلس | 492.2 مليون دينار   |
| قسم اصدار غريان        | 1,537.9 مليون دينار |
| قسم اصدار سبها         | 1,490.1 مليون دينار |
| قسم اصدار مصراتة       | 3.3 مليون دينار     |
| قسم اصدار بنغازي 2     | 1,401.0 مليون دينار |
| المجموع                | 4,924.4 مليون دينار |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

#### الصادر العام :-

بلغ إجمالي المبالغ الصادرة من إدارة الإصدار وأقسام الإصدار الأخرى إلى المصارف التجارية وإدارة العمليات المصرفية خلال عام 2022 مبلغا وقدره 7,666.0 مليون دينار تفصيلها كما يلي:-

#### 1- العمليات المصرفية:-

#### جدول رقم (45) المبالغ المصدرة من ادارة الاصدار والاقسام إلى ادارة العمليات المصرفية

|                                    |               |
|------------------------------------|---------------|
| البيان                             | القيمة د.ل    |
| ادارة العمليات المصرفية طرابلس     | 424,125,800.0 |
| قسم العمليات المصرفية فرع بنغازي 2 | 51,850,000.0  |
| قسم العمليات المصرفية فرع سبها     | 8,170,000.0   |
| المجموع                            | 484,145,800.0 |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

## 2 - المصارف التجارية :-

جدول رقم (46) المبالغ المصدرة من ادارة الاصدار والاقسام الاخرى إلى المصارف التجارية

| البيان                     | القيمة د.ل      |
|----------------------------|-----------------|
| ادارة الاصدار طرابلس       | 3,164,637,500.0 |
| قسم الاصدار بنغازي 2       | 931,000,000.0   |
| قسم الاصدار سبها           | 1,461,940,000.0 |
| قسم الاصدار غريان          | 1,332,500,000.0 |
| قسم الاصدار مصراتة         | 291,760,000.0   |
| المجموع                    | 7,181,837,500.0 |
| المصدر: مصرف ليبيا المركزي |                 |

### ثالثا: العملة المحلية الواردة:

بلغ إجمالي المبالغ الواردة إلى إدارة الإصدار وأقسام الإصدار الأخرى من المصارف التجارية وإدارة العمليات المصرفية خلال عام 2022 مبلغا وقدره 8,874.1 مليون دينار تفصيلها كما يلي:-

#### 1- العمليات المصرفية:-

جدول رقم (47) المبالغ الواردة إلى ادارة الاصدار والاقسام الاخرى من ادارة العمليات المصرفية

| البيان                             | القيمة      |
|------------------------------------|-------------|
| ادارة العمليات المصرفية طرابلس     | 8,720,500.0 |
| قسم العمليات المصرفية فرع بنغازي 2 | -----       |
| قسم العمليات المصرفية فرع سبها     | 200,000.0   |
| المجموع                            | 8,920,500.0 |
| المصدر: مصرف ليبيا المركزي         |             |

#### 2- المصارف التجارية:-

جدول رقم (48) المبالغ الواردة إلى ادارة الاصدار والاقسام الاخرى من المصارف التجارية

| البيان                     | القيمة          |
|----------------------------|-----------------|
| ادارة الاصدار طرابلس       | 8,070,092,800.0 |
| قسم الاصدار سبها           | 22,790,000.0    |
| قسم الاصدار غريان          | 240,000.0       |
| قسم الاصدار مصراتة         | 772,080,000.0   |
| قسم الاصدار بنغازي 2       | -----           |
| المجموع                    | 8,865,202,800.0 |
| المصدر: مصرف ليبيا المركزي |                 |

#### رابعاً: العملة الأجنبية:

لم ترد أي مبالغ من العملة الأجنبية من الخارج خلال عام 2022، في حين بلغت العملة الصادرة لإدارة العمليات المصرفية 7.7 مليون دولار أمريكي و 3.0 مليون يورو.

#### خامساً : إتلاف العملة:-

قام قسم الإتلاف بمتابعة عمله المتعلق بتجهيز العملة الملغاة وإتلاف العملة الغير صالحة والمسحوبة من التداول، وتم إتلاف مبالغ من العملة الورقية الملغاة حسب القواعد المنظمة خلال العام 2022 حسب الجدول التالي:-

جدول رقم (49) مبالغ العملة التالفة والملغاة

| الفترة  | طرابلس           | سبها           |
|---------|------------------|----------------|
| 50 دل   | 1,190,000.0      | 25,000.0       |
| 20 دل   | 779,480,000.0    | 32,000.0       |
| 10 دل   | 21,843,000.0     | 509,000.0      |
| 5 دل    | 13,602,000.0     | 147,000.0      |
| 1 دل    | 26,038,800.0     | 287,000.0      |
| المجموع | 842,153,800.0 دل | 1,000,000.0 دل |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

#### ● إدارة المدفوعات والتسويات

في إطار خطة عمل مصرف ليبيا المركزي لتحقيق الشمول المالي ووصول الخدمات المصرفية لكل أفراد المجتمع ، وفي ضوء استراتيجية المصرف للتحويل الرقمي وتطوير وسائل الدفع الالكتروني ، والحاجة إلى زيادة أعداد المعاملات الالكترونية وإتاحة وسائل السداد والتحويل المختلفة لتلبية احتياجات العملاء نستعرض المشاريع الحالية لإدارة المدفوعات

1. تم إطلاق برنامج تطوير وسائل الدفع الالكتروني عبر الموزع الوطني الذي يتكون من عدة مشاريع وفق إطار زمني محدد لكل مشروع، وقد بلغت نسبة الإنجاز الكلي للمشروع 70% ومفصلة لكل جزئية على النحو التالي:-

- تم ربط المنظومات المصرفية للمصارف التجارية غير المربوطة بالموزع الوطني وعددها تسع مصارف ما عدا مصرفي التجارة والتنمية والإجماع العربي.
- تم ربط أنظمة شركات الدفع الالكتروني المرخصة من قبل مصرف ليبيا المركزي بالموزع الوطني وهي ( المدار الجديد، عبور، ميزة )، ولم يتم استكمال ربط شركة تفاني لعدم جاهزيتهم التقنية نظرا لتحديث الموزع الخاص بالشركة.

- استحداث بوابة الكترونية للتجارة الالكترونية بالموزع الوطني والتي تم إطلاقها فعليا بشهر 2022.
- استحداث محفظة الكترونية وطنية بالموزع الوطني، تم إطلاق منتج NUMO pay والذي يغطي 70% من المميزات التي ستوفرها المحفظة الوطنية الالكترونية.
- ربط منظومة الدفع المحلية بأنظمة المدفوعات الإقليمية والعالمية، ولا زال العمل جارياً على إنجاز هذه الجزئية من المشروع والتي يتوقع انتهاءها بنهاية النصف الأول للسنة 2023.
- تم إعداد لائحة المعايير التقنية لشبكة المدفوعات المحلية، مصنفة حسب الآتي:-
  - مسودة القواعد التنظيمية للشبكة المحلية والتي تحدد دور مصرف ليبيا المركزي كمنظم ومشرف على إطار الدفع الالكتروني.
  - كتابة القواعد التنظيمية والمعايير الفنية التي تحدد دور المشغل للموزع الوطني ومسؤولياته التشغيلية للمشاركين.
  - تغيير تقنية البطاقات من البطاقات الممغنطة للبطاقات الذكية EMV .
- 2. ترقية نظام المقاصة الالكترونية: يعتبر المشروع في مراحله النهائية حيث بلغت نسبة الإنجاز حوالي 85% وفيما يلي أهم الأعمال الجارية حالياً:-
  - جاري العمل على استكمال مرحلة الاختبارات بما فيها اختبارات المواءمة مع المنظومة المصرفية في المصارف ( ليبيا المركزي، الجمهورية، الأمان، السراي).
  - جاري العمل على تدريب المستخدم النهائي للنظام ( End User Training ) في جميع فروع المصارف.
  - جاري العمل على تجهيز المصارف وفروعها لمرحلة تجربة السوق (Market Regeasal) ، وحسب خطة المشروع سيتم التشغيل النهائي للنظام (ECC upgrade go – live).
- 3. المواءمة بين نظم التسويات RTGSACH والنظم المصرفية للمصارف التجارية، يتكون المشروع من جزئيتين رئيسيتين حسب الآتي:-
  - تحديث منظومتي RTGSACH لكافة المشاركين وتغيير واجهات العمل الخاصة بها.

- الربط مع النظم المصرفية للمصارف المشاركة وقد تم استكمال المشروع وتسليم المنظومات للمصارف وبدء العمل الفعلي بها لكافة المشاركين.
- مؤشرات نظم الدفع الالكتروني لسنة 2022:**

**جدول رقم (50) مقاصة الصكوك الالكترونية**

| البيان      | الصكوك المقدمة    | الصكوك المقبولة  | الصكوك المرفوضة  |
|-------------|-------------------|------------------|------------------|
| الالكتروني  | 3,023,841         | 2,614,087        | 409,754          |
| عدد الصكوك  |                   |                  |                  |
| اليدي       | 51,323            | 47,771           | 3,552            |
| الالكتروني  | 9,853,387,550,646 | 65,318,864,364.9 | 20,068,686,281.9 |
| قيمة الصكوك |                   |                  |                  |
| اليدي       | 1,126,252,290.8   | 1,011,923,551.6  | 114,328,739.2    |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **مؤشرات الدفع الالكتروني من خلال الموزع الوطني 2022:**
- ارتفع عدد البطاقات النشطة بنسبة 94% في عام 2022 مقارنة بعام 2021، كذلك ارتفع عدد نقاط البيع بنسبة 41% عن السنة السابقة في حين ارتفع حجم التداول على نقاط البيع في عام 2022 بما نسبته 58%.

**جدول رقم (51) عدد البطاقات النشطة والأجهزة والحركات على نقاط البيع**

| السنة                      | 2019        | 2020            | 2021            | 2021            |
|----------------------------|-------------|-----------------|-----------------|-----------------|
| بطاقات نشطة                | 525,407     | 537,210         | 668,382         | 1,297,950       |
| عدد أجهزة نقاط البيع       | 8,994       | 12,448          | 18,855          | 26,745          |
| عدد الحركات على نقاط البيع | 12,978,690  | 15,748,817      | 20,927,723      | 26,368,176      |
| قيم الحركات                | 2,003,507.3 | 2,113,455,118.0 | 3,090,164,187.1 | 4,875,651,454.9 |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **مؤشرات الدفع الالكتروني من خلال شركات القطاع الخاص لسنة 2022:**

- ارتفاع عدد البطاقات النشطة بنسبة 106%.
- ارتفاع عدد المحافظ الالكترونية بنسبة 3%.
- ارتفاع عدد نقاط البيع للبطاقات بنسبة 45%.
- ارتفاع عدد نقاط البيع للمحافظ بنسبة 69%.
- انخفاض حجم التداول على نقاط البيع للبطاقات بنسبة 39%.
- انخفاض حجم التداول على نقاط البيع للمحافظ الالكترونية بنسبة 41%.



## جدول رقم (52) مؤشرات مجمعة لسنة 2022

| نوع الخدمة                                                     | 2021            | 2022            | معدل التغير |
|----------------------------------------------------------------|-----------------|-----------------|-------------|
| عدد البطاقات المحلية النشطة                                    | 871,147         | 1,717,123       | 97%         |
| عدد المحافظ الالكترونية                                        | 143,447         | 147,447         | 3%          |
| عدد نقاط البيع للبطاقات المحلية                                | 25,848          | 36,891          | 43%         |
| عدد نقاط البيع للمحافظ الالكترونية                             | 2,572           | 4,357           | 69%         |
| اجمالي قيمة الحركات على نقاط البيع الخاصة بالبطاقات المحلية    | 3,810,792,254.1 | 5,259,172,289.5 | 38%         |
| اجمالي قيمة الحركات على نقاط البيع الخاصة بالمحافظ الالكترونية | 83,705,419.8    | 48,904,895.1    | -41%        |
| المصدر: مصرف ليبيا المركزي                                     |                 |                 |             |

### ● إدارة الشؤون القانونية:

يتمثل عمل الإدارة في جانب الاستشارات القانونية من خلال إبداء الرأي والمشورة في المسائل التي تحال إلى الإدارة من قبل السيد المحافظ أو من قبل إدارات المصرف، كما تتولى الإدارة مهام متابعة القضايا المرفوعة من المصرف أو عليه واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها بما يحفظ حقوق المصرف وذلك بالتنسيق مع إدارة قضايا الدولة التي تتوب عن المصرف أمام القضاء من خلال تزويدها بالمستندات وإعداد المذكرات أو الدفاع في القضايا التي يكون المصرف طرفاً فيها ومتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا المرفوعة من المصرف أو عليه ومتابعة اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن الحجوزات الإدارية أو القضائية الموقعة من المصرف أو عليه أو الحجوزات القضائية.

ومن خلال الاختصاصات المناطة بقسم التحقيقات والشكاوي في إدارة الشؤون القانونية، قامت الإدارة بإجراء التحقيقات في المخالفات التي ينسب ارتكابها إلى موظفي المصرف، وتم إعداد محاضرها وتقديم مذكرات بالتصرف تتضمن ما انتهى إليه من نتائج والتوصية بما يلزم اتخاذها من إجراءات. وكان عددها (5) تحقيقات، فضلاً عن إعداد محاضر مجالس دعاوي التأديب التي بلغ عددها (3) دعاوي

تولت الإدارة المهام ذات العلاقة بصياغة الاتفاقيات والعقود التي يكون المصرف طرفاً فيها، وصياغة القرارات والمنشورات التي تصدر عن المصرف، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية بموضوع القرار أو المنشور وقد بلغ عدد مشاريع العقود التي طُلب من الإدارة إعدادها، عدد (8) تتعلق بمواضيع مختلفة.

تساهم الإدارة بتقديم الدعم القانوني من خلال مشاركة أعضاء الإدارة في اللجان الفنية المشكلة بالمصرف وذلك وفقاً لما يلي:-

- لجنة شؤون الموظفين.
- لجنة العطاءات والعقود.
- لجنة تعيينات أعضاء مجالس الإدارة والمديرين العامين للمصارف التجارية.
- اللجنة الرئيسية لدراسة المستندات القابلة للإتلاف.

وكذلك تتوب الإدارة عن المصرف في بعض اللجان الفنية والقانونية التي تُشكل خارج المصرف لأغراض ومهام محددة وتضم أطرافاً ممثلين عن الوزارات والجهات الحكومية المعنية.

#### ● إدارة المراجعة الداخلية:

قامت إدارة المراجعة الداخلية بتنفيذ خطة عملها لسنة 2022 وذلك بتطبيق مبدأ مراجعة الأعمال قبل وأثناء وبعد التنفيذ لغرض تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية عملاً بإجراءات التحقق لكل عملية للأنشطة والأعمال التي تقوم بها الأقسام التابعة للإدارات التي خضعت لعملية المراجعة.

أولاً: قسم المراجعة الإدارية:

المراجعة المسبقة: أنجز القسم (3455) معاملة خلال عام 2022، أي بمتوسط شهري حوالي (287.9) معاملة.

#### المراجعة اللاحقة:-

- مراجعة المعاملات المالية المختلفة ومدى استيفاء المستندات المتعلقة بكل عملية.
- مراجعة العقود الإدارية المبرمة بين المصرف وجهات أخرى مقابل تنفيذ أعمال لصالح المصرف.
- مراجعة الملفات المتعلقة بوثائق التأمين من حيث تجديدها، وأنها متضمنة لجميع أصول المصرف وتغطي جميع الأخطار، وتسديد القيمة التأمينية في موعدها.
- مراجعة المطالبات المالية الواردة من المصحات والصيديات المتعامل معها.
- مراجعة كشوف حضور وانصراف الموظفين .
- مراجعة نماذج حفظ الإجازات السنوية للموظفين وترصيدها في المنظومة.
- مراجعة ترقية الموظفين.

## ثانياً قسم المراجعة المصرفية:

المراجعة الفورية: قام القسم بمراجعة فورية لعدد ( 314,260 ) معاملة يومية التي تم تنفيذها من قبل الأقسام التابعة لإدارة العمليات المصرفية وفقاً للتوزيع المبين بالجدول التالي:

### جدول رقم (53) حجم المراجعة اليومية للمعاملات

| عدد المعاملات | القسم                          |
|---------------|--------------------------------|
| 31,464        | قسم الخزينة والصرف الاجنبي     |
| 26,143        | قسمي الحسابات الجارية والمقاصة |
| 3,846         | قسم الاعتمادات المستندية       |
| 14,681        | قسم الحوالات                   |
| 215,106       | الصكوك الواردة                 |
| 23,020        | الصكوك الصادرة                 |
| 314,260       | اجمالي المعاملات               |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

**المراجعة اللاحقة:** تمت مراجعة عينة عشوائية من الأنشطة والأعمال التي نفذت عن طريق أقسام الإدارة وذلك وفقاً لخطة إدارة المراجعة السنوية واستناداً على إجراءات التحقق للتأكد من مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وبناء عليه أعدت تقارير ربع سنوية بأهم النتائج التي خلصت إليها عملية المراجعة والتوصية بشأنها.

### ثالثاً : قسم المراجعة المالية :

شرح القسم بتنفيذ خطة إدارة المراجعة الداخلية لسنة 2022 بشقيها المسبق واللاحق لجميع مصروفات إدارة الإصدار والأقسام التابعة لها في كل من مصراته وغريان وشملت تلك المصروفات علاوتي الفرز والصيرفة وأيضاً إتمام عملية المراجعة الفورية لمخرجات العمل اليومي للإدارات العاملة بالمنظومة المحاسبية (الأسواق المالية - الحسابات - الإصدار - وحدة المساهمات ) وذلك للتأكد من مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإجراءات التحقق لكل عملية من العمليات المنفذة.

تمت مراجعة عينة عشوائية من الأنشطة والأعمال التي نفذت عن طريق أقسام الإدارات التي خضعت للمراجعة، والتأكد من مدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإجراءات التحقق لكل عملية.

### قسم مراجعة البرمجيات والنظم:

قام القسم بالمراجعة على أنشطة إدارتي تقنية المعلومات وأمن المعلومات وفق الخطة السنوية لسنة 2022 وتضمنت عملية الفحص والتدقيق ما يلي:

مراجعة ضوابط دخول المستخدمين إلى المنظومات المصرفية التالية:

- مراجعة ضوابط دخول المستخدمين إلى قواعد البيانات المؤمنة للأنظمة التالية:

1. مراجعة سلامة الإجراءات والعمليات في إدارة خادم البريد الإلكتروني.
  2. مراجعة خادم الحماية من الفيروسات والبرامج الخبيثة.
  3. مراجعة أنظمة التشغيل والبرمجيات المرخصة .
  4. مراجعة الشبكات الداخلية وما يتبعها من أجهزة ومعدات مختلفة.
  5. مراجعة النصف الاحتياطي لبيانات المنظومات المصرفية التالية:
- ❖ مراجعة أجهزة نظم التشغيل الرئيسية.
- ❖ مراجعة تقارير إدارة الثغرات الأمنية في البنية التحتية للمصارف.

## ● وحدة الامتثال

تميز نشاط الوحدة في عام 2022 بالنقاط التالية:-

- كبر حجم نشاطها الذي أصبح يمتد لمراقبة أدق التفاصيل في عمل الإدارات بالمصرف خاصة العمليات المصرفية وهو أمر طبيعي، وكننتيجة متصورة من واقع إدخال التكنولوجيا الحديثة في عملها.
- توطيد أواصر العلاقة مع المصارف العاملة بالبلاد، وذلك من خلال الالتقاء بعدد منها وتوجيهها ومناقشة القضايا الهامة معها، يذكر من ذلك إجراء بعض التعديلات على لائحة الاعتمادات المحلية، بما يحقق مزيداً من الرقابة على تلك العمليات.
- اتساع دائرة العلاقات الدولية مع البنوك المراسلة والجهات ذات الشأن بالعمل المصرفي والمالي، وتوطيد أواصر تلك العلاقة خاصة بسنة 2022، ومن مظاهر ذلك:-
  - الاجتماعات التي عقدت مع بعض البنوك بالخارج والتي أسفرت عن العديد من الإنجازات، الأمر الذي يصب في إطار تحقيق صالح القطاع بأكمله.
  - التواصل مع المراسلين بالخارج بشأن حلحلة المشاكل فيما يخص الامتثال لقانون الامتثال الضريبي الأمريكي "الفاتكا" والعمل جاري بهذا الصدد لإيجاد الحلول اللازمة لمعالجة تلك المشاكل بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.
  - الاتفاقيات والأعمال التي تمت بهذا الشأن: يذكر بالخصوص بعض التعديلات التي أجريت على لائحة الاعتمادات الخارجية والعمل على تحديد لائحة للاعتمادات المستندية المحلية وهو الأمر الذي يوزع المسؤوليات في إطار المؤسسة التحكيمي العام (ERM).

كما تميز نشاط الوحدة في هذه السنة بتزايد ملحوظ حيث ظهر ذلك جلياً من خلال:-

- تفعيل العمل بجملة من القواعد والضوابط المنظمة لسير العمل بها، ويتعلق الأمر بدليل أسس العمل وميثاق سلوكياته، ويتضمن الدليل المذكور مجموعة من القواعد المنظمة لممارسة وظيفة مراقبة الامتثال بالمصرف، من حيث السياسات والإجراءات وميثاق السلوكيات وبرنامج مكافحة الجرائم المالية وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات المستخدمين لمنظومة السوفيت للامتثال لقواعد العقوبات.

- قيام الوحدة بإعداد دراسة تقييمية لمخاطر عدم الامتثال وتصنيفها بحسب معايير مختلفة للوقوف عند تأثيراتها وانعكاساتها على المؤسسة والقطاع بأكمله، وذلك وفق منهجية قائمة على المنهج الوصفي والتحليل القائم على المخاطر، وصولاً لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق استراتيجيات التقليل منها.
- التحول للمعيار الجديد 20022: Iso وذلك لمنح الصناعة المالية منصة مشتركة لتطوير رسائل السويفت، حيث سينتقل المصرف أسوة بجميع مصارف العالم من الرسائل المالية القديمة Swift Mt إلى معيار مين 20022، ويوفر هذا الإطار صيغة ودلالات متفق عليها دولياً، مما يؤثر تأثيراً عميقاً على عمل جميع البنوك، وذلك بزيادة كفاءتها مع التقليل من التكاليف ودرجة تعرضها للمخاطر، وسيتم التحول للمعيار الجديد بمجرد تهيئة بيئة العمل لاحتوائه، الأمر الذي تم بالفعل من خلال:-
  - تشكيل فرق عمل لتنفيذ مشروع التحول.
  - إقامة دورات تدريبية مع الشركات المتخصصة في هذا المجال للاستفادة من تجاربهم بالخصوص، وإرسال عدد من الموظفين بالفعل لتلقي التدريب المكثف، وتحقيق الاستفادة المثلى من البرامج المقدمة، وستعقد أيضاً العديد من البرامج الأخرى المتخصصة في هذا المجال وفق خطة معدة لذلك.
  - تهيئة بيئة العمل للاستجابة لمتطلبات المعيار الجديد حيث اتخذت الخطوات المناسبة بهذا الصدد من قبل الإدارات المعنية.
  - رغبة من الوحدة في أن تضع أسساً للعمل، تكون متوافقة مع القوانين والأنظمة المعمول بها، ومستجيبة كذلك للمتطلبات الدولية فيما يتعلق بمحاربة جرائم الرشوة والفساد الإداري عموماً، قامت الوحدة سنة 2022 بإعداد سياسة مكافحة الرشوة والفساد الإداري متضمنة التعريف بتلك الجرائم في القانون الليبي وكذلك أساس التجريم والعقاب والمخاطر التي ترتبها وانعكاساتها على ممارسة النشاط المصرفي وتقييم تلك المخاطر وتحديد مسؤولية تنفيذ تلك السياسة من قبل الجميع، ووضع حدود المراقبة الفعالة لعملية تنفيذها وفق الآليات المتصورة للمراقبة الفعالة لعملية تنفيذ تلك السياسة، بانتظار أن يُعتمد ذلك الدليل بما يحقق الكثير من المكاسب عند تفعيل العمل بمضمونه.

- تدشين مشروع منظومة السايرون: من أكبر المشاريع التي قررت للعام 2022 حيث اتخذت خطوات جادة في سبيل البدء في تنفيذه رغم تعرقله في السنوات الماضية بسبب عدة عوامل لا يسع المجال لذكرها، وبالفعل تم التعاقد على تركيب المنظومة والتدريب على متطلبات العمل بها، وجميع ذلك بعد أن هُيئت البيئة المناسبة لاستقبالها والعمل بمقتضاها.

#### المنظومات التي تم إدخالها للعمل أو ترقيتها:

○ تمت ترقية منظومة مراقبة قوائم الحظر من Sanction Screening إلى Transaction Screening ، لتتوافق وتتماشى مع متطلبات العمل المتزايدة والمتسارعة الوتيرة.

○ منظومة ال Word Check : وهي عبارة عن منظومة استقصاء وتتبع ويكون محلها الأشخاص والجهات والسفن وغيرها، أي أنها عبارة عن قاعدة بيانات دولية للمساعدة في تحديد وإدارة المخاطر المالية والتنظيمية والسمعة للحد من الجرائم المالية، حيث تم التعاقد بالخصوص في سنة 2021، إلا أن عملية التفعيل تأجلت إلى سنة 2022.

○ منظومة M File، حيث تم الاتفاق بشأنها مع الجهات المعنية ليمت توريدها وتركيبها بجميع إدارات المصرف وما في حكمها، لتسهيل العمل وتوفير الكثير من الوقت والجهد والمال، وذلك وفق الأصول والضوابط العلمية للأرشفة الالكترونية، حيث تم بالفعل العمل بتلك المنظومة مع أواخر 2022 وما لذلك من مزايا تصب في صالح العمل وحسن أدائه، مما يطور ويسهل أساليب الحفظ بما يتماشى والقوانين النافذة.

○ العضويات باللجان المختلفة وفرق العمل للمشكلة:

بحسب قرار إنشاء الوحدة والذي يحدد مهامها والدور المنوط بها كان إلزاما أن تدخل ضمن تشكيل عدد من اللجان، لكي يتسنى لها القيام بدورها في مراقبة الامتثال، يذكر من ذلك:

▪ لجنة السوفيت: حيث أنشئت اللجنة بموجب قرار السيد المحافظ رقم 63 لسنة

2014، وتختص اللجنة بممارسة المهام المخولة إليها بموجب سند إنشائها، كما

يقترح عن اللجنة عدة فرق عمل متخصصة في معالجة عدد من القضايا التي

تعنى بها لجنة التصويت سאלفة الذكر وقد كانت الوحدة ضمن تشكيل فرق العمل المنبئة عن اللجنة المذكورة وهي:

✓ فريق عمل ال KYC.

✓ فريق عمل ال SWIFT

✓ فريق عمل ال SWIFT GPI

✓ فريق عمل ال ISO 20022

- لجنة الامن السيبراني: استجابة لواقع الهجمات الرقمية "السيبرانية" المهددة للأنظمة والشبكات والبرامج لغرض القيام بعمليات القرصنة والتخريب وغيرها من العمليات غير المشروعة، من ذلك المنطلق ولخطورة الأمر كانت فكرة الأمن السيبراني من الأولويات التي أولت المؤسسة اهتماما كبيرا بها، حيث صدر قرار السيد المحافظ رقم 277 لسنة 2022 بشأن إنشاء لجنة وتحديد مهامها، وبالفعل باشرت اللجنة في هذا السنة اجتماعاتها وفق التصور المعد بالخصوص.



## • الميزانية المجمعة للمصارف التجارية:

شُهِدَت الميزانية المُجمَّعة للمصارف نهاية عام 2022، تطورات في مُجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليلبغ إجمالي الأصول داخل الميزانية المُجمَّعة نحو 148,529.9 مليون دينار، مقابل 135,977.2 مليون دينار في نهاية عام 2021، بارتفاع قدره 12,552.7 مليون دينار، أي بمعدل 9.2%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية المُجمَّعة للمصارف:

### جدول رقم (54) ملخص الميزانية المُجمَّعة للمصارف

"مليون دينار"

| البند                                             | 2022      | 2021      | مقدار التغير | معدل التغير % |
|---------------------------------------------------|-----------|-----------|--------------|---------------|
| الأصول :                                          |           |           |              |               |
| 1- نقدية بالخزائن                                 | 2,871.5   | 2,239.2   | -632.3       | -22.0         |
| - عملة محلية                                      | 2,775.1   | 2,013.2   | -761.9       | -27.5         |
| - عملة اجنبية                                     | 96.4      | 226.1     | 129.7        | 134.5         |
| 2- حسابات المقاصة                                 | 6,041.0   | 7,034.7   | 993.7        | 16.4          |
| - المقاصة بين المصارف                             | 2,432.9   | 3,475.6   | 1,042.7      | 42.9          |
| - المقاصة بين الفروع                              | 3,608.1   | 3,559.1   | -49.0        | -1.4          |
| 3- الودائع لدى المصارف الاخرى                     | 89,916.8  | 96,894.4  | 6,977.6      | 7.8           |
| ا- الودائع لدى المصرف المركزي                     | 78,625.2  | 83,412.5  | 4,787.3      | 6.1           |
| - ودائع تحت الطلب                                 | 64,455.6  | 79,920.0  | 15,464.4     | 24.0          |
| - شهادات الايداع                                  | 14,169.6  | 3,492.6   | 10,677.0     | -75.4         |
| ب- الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى             | 766.6     | 619.2     | -147.4       | -19.2         |
| - ودائع تحت الطلب                                 | 766.6     | 619.2     | -147.4       | -19.2         |
| - ودائع زمنية                                     | 0.0       | 0.0       | 0.0          | -             |
| ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي              | 1,734.1   | 1,669.2   | -64.9        | -3.7          |
| - ودائع تحت الطلب                                 | 1,734.1   | 1,669.2   | -64.9        | -3.7          |
| - ودائع زمنية                                     | 0.0       | 0.0       | 0.0          | -             |
| د- الودائع لدى المصارف بالخارج                    | 8,790.9   | 11,193.5  | 2,402.6      | 27.3          |
| - ودائع تحت الطلب                                 | 7,260.4   | 8,631.3   | 1,370.9      | 18.9          |
| - ودائع زمنية                                     | 1,530.6   | 2,562.1   | 1,031.5      | 67.4          |
| 4- الاستثمارات                                    | 4,445.1   | 1,695.8   | -2,749.3     | -61.9         |
| 5- القروض والتسهيلات                              | 19,637.5  | 22,971.0  | 3,333.5      | 17.0          |
| - السلفيات والسحب على المكشوف                     | 4,618.6   | 4,166.2   | -452.4       | -9.8          |
| - السلف الاجتماعية ( تشمل قروض المراقبة للافراد ) | 4,819.3   | 7,015.4   | 2,196.1      | 45.6          |
| - قروض الانشطة الاقتصادية الاخرى                  | 10,199.6  | 11,789.4  | 1,589.8      | 15.6          |
| 6- الاصول الثابتة                                 | 2,287.4   | 2,743.8   | 456.4        | 20.0          |
| 7- الاصول الاخرى                                  | 10,778.0  | 14,951.0  | 4,173.0      | 38.7          |
| اجمالي الاصول                                     | 135,977.2 | 148,529.9 | 12,552.7     | 9.2           |
| الحسابات المقابلة                                 | 45,635.7  | 43,915.4  | -1,720.3     | -3.8          |
| الاجمالي الكلي للاصول                             | 181,612.8 | 192,445.3 | 10,832.5     | 6.0           |

| البند                                 | 2021             | 2022             | مقدار التغير    | معدل التغير % |
|---------------------------------------|------------------|------------------|-----------------|---------------|
| <b>الخصوم</b>                         |                  |                  |                 |               |
| 1- ودائع الغير لدى المصارف            | 92,113.7         | 102,052.7        | 9,939.0         | 10.8          |
| - الودائع تحت الطلب                   | 69,429.8         | 79,044.0         | 9,614.2         | 13.8          |
| - الودائع الزمنية                     | 2,180.4          | 2,071.7          | -108.7          | -5.0          |
| - الودائع الادخارية                   | 315.1            | 310.4            | -4.7            | -1.5          |
| - اوامر الدفع                         | 3,673.1          | 4,381.0          | 707.9           | 19.3          |
| - التامينات النقدية                   | 16,515.2         | 16,245.6         | -269.6          | -1.6          |
| 2- الاقتراض من المصارف والجهات الاخرى | 19,884.0         | 19,884.0         | 0.0             | 0.0           |
| 3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين    | 144.7            | 102.9            | -41.8           | -28.9         |
| 4- حقوق الملكية                       | 7,578.7          | 8,638.7          | 1,060.0         | 14.0          |
| - رأس المال المدفوع                   | 4,772.6          | 5,295.2          | 522.6           | 11.0          |
| - الاحتياطي القانوني                  | 799.8            | 934.5            | 134.7           | 16.8          |
| - احتياطات غير مخصصة                  | 61.4             | 337.7            | 276.3           | 450.0         |
| - ارباح العام                         | 1,176.9          | 849.7            | -327.2          | -27.8         |
| - الارباح المرحلة والقابلة للتوزيع    | 768.1            | 1,221.6          | 453.5           | 59.0          |
| 5- المخصصات                           | 7,386.6          | 8,676.3          | 1,289.7         | 17.5          |
| 6- المتوعات والخصوم الاخرى            | 8,869.4          | 9,175.3          | 305.9           | 3.4           |
| <b>اجمالي الخصوم</b>                  | <b>135,977.1</b> | <b>148,529.9</b> | <b>12,552.8</b> | <b>9.2</b>    |
| الحسابات المقابلة                     | 45,635.7         | 43,915.4         | -1,720.3        | -3.8          |
| <b>الاجمالي الكلي للخصوم</b>          | <b>181,612.8</b> | <b>192,445.3</b> | <b>10,832.5</b> | <b>6.0</b>    |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

#### - هيكل البنود المكونة للأصول في الميزانية المُجمّعة للمصارف:

استمرت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي بما فيه الاحتياطي الإلزامي المطلوب وهو المكون الرئيسي لأصول القطاع المصرفي، حيث تغطي نحو 56.2% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2022، في حين ارتفعت حصة بند القروض والتسهيلات الائتمانية بشكل طفيف في هيكل الموجودات لتسجل نحو 15.5% من الإجمالي مقارنة بـ 14.4% في عام 2021.

### جدول رقم (55) هيكل البنود المكونة للاصول

| البند                                 | 2021  | 2022  |
|---------------------------------------|-------|-------|
| الاصول :                              |       |       |
| 1- نقدية بالخزائن                     | 2.1%  | 1.5%  |
| 2- حسابات المقاصة                     | 4.4%  | 4.7%  |
| 3- الودائع لدى المصرف المركزي         | 57.8% | 56.2% |
| 4- الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى | 0.6%  | 0.4%  |
| 5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي  | 1.3%  | 1.1%  |
| 6- الودائع لدى المصارف بالخارج        | 6.5%  | 7.5%  |
| 7- الاستثمارات                        | 3.3%  | 1.1%  |
| 8- القروض والتسهيلات                  | 14.4% | 15.5% |
| 9- الاصول الثابتة                     | 1.7%  | 1.8%  |
| 10- الاصول الاخرى                     | 7.9%  | 10.1% |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

### - هيكل البنود المكونة للخصوم في الميزانية المُجمّعة للمصارف:

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المُجمّعة للمصارف في عام 2022 فإن ودائع الغير لدى المصارف (ودائع العملاء) تمثل المصدر الرئيسي للتمويل مشكلة مانسبته 68.7% من إجمالي مصادر أموال المصارف ، مقارنة بنحو 67.7% في عام 2021. فيما شكلت حقوق الملكية نحو 5.8% من اجمالي مصادر أموال المصارف في عام 2022 ، مقابل نسبة 5.6% في عام 2021.

### جدول رقم (56) هيكل البنود المكونة للخصوم

| البند                              | 2021  | 2022  |
|------------------------------------|-------|-------|
| الخصوم                             |       |       |
| 1- ودائع الغير لدى المصارف         | 67.7% | 68.7% |
| 2- الاقتراض من المصرف المركزي      | 14.6% | 13.4% |
| 3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين | 0.1%  | 0.1%  |
| 4- حقوق الملكية                    | 5.6%  | 5.8%  |
| 5- المخصصات                        | 5.4%  | 5.8%  |
| 6- المتنوعات والخصوم الاخرى        | 6.5%  | 6.2%  |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

## ● تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المُجمّعة للمصارف

أولا : جانب الأصول:

### 1- النقدية :

#### أ- النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة :

ارتفع رصيد النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بمقدار 361.4 مليون دينار أي بمعدل 4.1%، لتصل إلى 9,273.9 مليون دينار في نهاية عام 2022، مقابل 8,912.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، بسبب ارتفاع بند حسابات المقاصة بين المصارف بمقدار 1,042.6 مليون دينار في نهاية عام 2022 مقارنة بعام 2021، في حين انخفض رصيد النقد بخزائن المصارف بمقدار 632.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 مقارنة بعام 2021، والجدول التالي يوضح ذلك:

#### جدول رقم (57) النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة

"مليون دينار"

| البيان                | 2021    | 2022    | مقدار التغير | معدل التغير % |
|-----------------------|---------|---------|--------------|---------------|
| النقدية بالخزائن :    | 2,871.5 | 2,239.2 | -632.2       | -22.0         |
| عملة محلية            | 2,775.1 | 2,013.2 | -761.9       | -27.5         |
| عملة اجنبية           | 96.4    | 226.1   | 129.7        | 134.6         |
| اجمالي حسابات المقاصة | 6,041.0 | 7,034.7 | 993.6        | 16.4          |
| المقاصة بين المصارف   | 2,432.9 | 3,475.6 | 1,042.6      | 42.9          |
| المقاصة بين الفروع    | 3,608.1 | 3,559.1 | -49.0        | -1.4          |
| الاجمالي              | 8,912.5 | 9,273.9 | 361.4        | 4.1           |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

## ب-الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد أرصدة وودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى ولدى المصارف الخارجية نحو 96,894.4 مليون دينار في نهاية عام 2022، مقابل 89,916.8 مليون دينار في نهاية عام 2021، بزيادة قدرها 6,977.6 مليون دينار. وذلك نتيجة لارتفاع الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي بنحو 4,787.4 مليون دينار كمحصلة لارتفاع الودائع تحت الطلب بنحو 15,464.4 مليون دينار والذي كان أعلى من الانخفاض في رصيد شهادات الإيداع الذي انخفض بنحو 10,677.0 مليون دينار. وكذلك من الارتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب والزمنية لدى المراسلين بالخارج بنحو 2,402.5 مليون دينار ، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

### جدول رقم (58) الارصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

"مليون دينار "

| البند                           | 2021     | 2022     | مقدار التغير | معدل التغير % |
|---------------------------------|----------|----------|--------------|---------------|
| ودائع تحت الطلب لدى :           | 74,216.6 | 90,839.6 | 16,623.0     | 22.4          |
| المصرف المركزي                  | 64,455.6 | 79,920.0 | 15,464.4     | 24.0          |
| المصارف المحلية                 | 766.6    | 619.2    | -147.4       | -19.2         |
| المصرف الليبي الخارجي           | 1,734.1  | 1,669.2  | -64.9        | -3.7          |
| لدى المراسلين بالخارج           | 7,260.4  | 8,631.3  | 1,370.9      | 18.9          |
| ودائع زمنية :                   | 15,700.2 | 6,054.7  | -9,645.4     | -61.4         |
| المصرف المركزي (شهادات الإيداع) | 14,169.6 | 3,492.6  | -10,677.0    | -75.4         |
| المصارف المحلية                 | 0.0      | 0.0      | 0.0          | -             |
| المصرف الليبي الخارجي           | 0.0      | 0.0      | 0.0          | -             |
| لدى المراسلين بالخارج           | 1,530.6  | 2,562.1  | 1,031.6      | 67.4          |
| الإجمالي                        | 89,916.8 | 96,894.4 | 6,977.6      | 7.8           |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

### 1-الاستثمارات :

سجل إجمالي رصيد الاستثمارات نهاية عام 2022 نحو 1,695.8 مليون دينار، مقابل 4,445.1 مليون دينار في نهاية عام 2021، منخفض بمقدار 2,749.2 مليون دينار. هذا الانخفاض جاء نتيجة للانخفاض في سندات وأذونات الخزنة، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

## جدول رقم (59) الاستثمارات

" مليون دينار "

| النبيان                              | 2021    | 2022    | مقدار التغير | معدل التغير % |
|--------------------------------------|---------|---------|--------------|---------------|
| سندات واذونات الخزانة                | 3,000.0 | 0.0     | -3,000.0     | -100.0        |
| استثمارات في الشركات العامة          | 564.7   | 564.2   | -0.5         | -0.1          |
| استثمارات في الشركات الخاصة المساهمة | 783.5   | 872.0   | 88.5         | 11.3          |
| استثمارات اخرى                       | 96.9    | 259.7   | 162.8        | 168.1         |
| الاجمالي                             | 4,445.1 | 1,695.8 | -2,749.2     | -61.8         |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

## 2- القروض والتسهيلات الائتمانية :

ارتفع إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف من 19,637.5 مليون دينار في نهاية عام 2021 إلى 22,971.0 مليون دينار في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو 17.0%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 22.5%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 15.5%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2022 ما قيمته 15,516.9 مليون دينار، وما نسبته 67.6% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 32.4% والتي بلغت قيمتها نحو 7,454.0 مليون دينار. وتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الارتفاع في إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة في بندي قروض المرابحة للأفراد (السلف الاجتماعية) والقروض الأخرى.

## جدول رقم (60) رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف

| البند                          | 2021     | 2022     | مقدار التغير | معدل التغير % |
|--------------------------------|----------|----------|--------------|---------------|
| سلفيات والسحب على المكشوف      | 4,618.6  | 4,166.2  | -452.4       | -9.8          |
| قروض المرابحة للأفراد *        | 4,819.3  | 7,015.4  | 2,196.1      | 45.6          |
| القروض الأخرى                  | 10,199.6 | 11,789.4 | 1,589.8      | 15.6          |
| اجمالي القروض والتسهيلات       | 19,637.5 | 22,971.0 | 3,333.5      | 17.0          |
| مخصص الديون المشكوك في تحصيلها | 3,680.3  | 3,850.7  | 170.4        | 4.6           |
| صافي القروض والتسهيلات         | 15,957.2 | 19,120.3 | 3,163.1      | 19.8          |

(\*) يشمل رصيد السلف الاجتماعية.

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

## جدول رقم (61) توزيع القروض الممنوحة من المصارف حسب القطاع (خاص وعام)

" مليون دينار "

| البند                        | 2021     | 2022     | مقدار التغير | معدل التغير % |
|------------------------------|----------|----------|--------------|---------------|
| القروض الممنوحة للقطاع العام | 6,471.7  | 7,454.0  | 982.4        | 15.2          |
| القروض الممنوحة للقطاع الخاص | 13,165.8 | 15,516.9 | 2,351.1      | 17.9          |
| الاجمالي                     | 19,637.5 | 22,971.0 | 3,333.5      | 17.0          |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

### ثانياً: جانب الخصوم

#### 1- ودائع العملاء لدى المصارف :

ارتفعت ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية) لدى المصارف بشكل كبير بمقدار 9,939.1 مليون دينار من 92,113.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، إلى 102,052.7 مليون دينار في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو بلغ 10.8%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 81.7% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 17.9% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الإيداع نسبة 0.3% فقط من إجمالي الودائع.

## جدول رقم (62) ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية)

" مليون دينار "

| البند             | 2021     | 2022      | مقدار التغير | معدل التغير % |
|-------------------|----------|-----------|--------------|---------------|
| الودائع تحت الطلب | 69,429.8 | 79,044.0  | 9,614.2      | 13.8          |
| الودائع الزمنية   | 2,180.4  | 2,071.7   | -108.7       | -5.0          |
| الودائع الادخارية | 315.1    | 310.4     | -4.7         | -1.5          |
| اوامر الدفع       | 3,673.1  | 4,381.0   | 707.9        | 19.3          |
| التأمينات النقدية | 16,515.2 | 16,245.6  | -269.6       | -1.6          |
| الاجمالي          | 92,113.6 | 102,052.7 | 9,939.1      | 10.8          |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

- الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع: ارتفعت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع بشكل كبير في نهاية عام 2022 بمقدار 10,322.1 مليون دينار لتسجل 83,425.0 مليون دينار مقارنة بـ 73,102.9 مليون دينار في عام 2021.
  - الودائع لأجل والتأمينات النقدية : انخفض بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية في نهاية عام 2022 بمقدار 378.3 مليون دينار لتسجل 18,317.3 مليون دينار مقابل 18,695.6 مليون دينار في عام 2021. وتجدر الإشارة الى ان معظم التأمينات النقدية هي مقابل الاعتمادات المستندية .
  - الودائع الادخارية : انخفض رصيد الودائع الادخارية في نهاية عام 2022 بمقدار 4.7 مليون دينار لتسجل 310.4 مليون دينار مقابل 315.1 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع ( خاص، عام وحكومة) فقد ارتفعت ودائع القطاع العام والحكومي في نهاية عام 2022 بمقدار 6,465.3 مليون دينار لتصل الى 43,276.9 مليون دينار، منها 12,182.2 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 36,811.6 مليون دينار كودائع للقطاع العام والحكومي في نهاية عام 2021.
- اما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد ارتفعت ايضا في نهاية عام 2022 بمقدار 3,473.7 مليون دينار وبنسبة 6.3% لتسجل نحو 58,775.8 مليون دينار مقارنة بنحو 55,302.0 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام 2021



**جدول رقم (63) توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع  
( خاص، عام وحكومة )**

" مليون دينار "

| البند                       | 2021     | 2022      | مقدار التغير | معدل التغير % |
|-----------------------------|----------|-----------|--------------|---------------|
| ودائع الحكومة والقطاع العام | 36,811.6 | 43,276.9  | 6,465.3      | 17.6          |
| - ودائع حكومية              | 11,533.8 | 12,182.2  | 648.4        | 5.6           |
| - ودائع القطاع العام        | 25,277.9 | 31,094.8  | 5,816.9      | 23.0          |
| ودائع القطاع الخاص          | 55,302.0 | 58,775.8  | 3,473.7      | 6.3           |
| - الافراد                   | 29,161.3 | 32,922.4  | 3,761.0      | 12.9          |
| - الشركات والمؤسسات         | 26,140.7 | 25,853.4  | 287.3-       | 1.1-          |
| الاجمالي                    | 92,113.7 | 102,052.7 | 9,939.0      | 10.8          |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

**2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:**

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 102.9 مليون دينار في نهاية عام 2022، منخفضة عما كانت عليه في نهاية عام 2021، وهذه الحسابات المكشوفة لدى المصارف بالخارج ناتجة فقط عن تاخر بعض المصارف في تسوية حساباتها مع المصارف المراسلة .

**جدول رقم (64) الحسابات المكشوفة لدى المراسلين**

" مليون دينار "

| البيان                                  | 2021  | 2022  | مقدار التغير | معدل التغير % |
|-----------------------------------------|-------|-------|--------------|---------------|
| الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج | 144.7 | 102.9 | -41.8        | -28.9         |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

**3-حقوق الملكية :**

ارتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 7,578.7 مليون دينار في نهاية عام 2021، ليصل الى 8,586.7 مليون دينار في نهاية عام 2022، نتيجة الزيادة في راس المال المدفوع لبعض المصارف وكذلك الاحتياطات القانونية غير المخصصة، فيما سجلت ارباح المصارف قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2022 انخفاضا بمعدل 27.8% لتصل الى 849.7 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2021 والبالغة نحو 1,176.9 مليون دينار .

### جدول رقم (65) حسابات رأس المال

" مليون دينار "

| البيان                                   | 2021           | 2022           | مقدار التغير   | معدل التغير % |
|------------------------------------------|----------------|----------------|----------------|---------------|
| رأس المال المدفوع                        | 4,772.6        | 5,295.2        | 522.7          | 11.0          |
| الاحتياطي القانوني                       | 799.8          | 934.5          | 134.7          | 16.8          |
| احتياطيات غير مخصصة                      | 61.4           | 337.7          | 276.3          | 450.1         |
| ارباح العام                              | 1,176.9        | 849.7          | -327.2         | -27.8         |
| الارباح المرحلة والارباح القابلة للتوزيع | 768.1          | 1,221.6        | 453.5          | 59.0          |
| <b>الاجمالي</b>                          | <b>7,578.7</b> | <b>8,638.7</b> | <b>1,060.0</b> | <b>14.0</b>   |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

#### 4- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاعا بمقدار 1,289.7 مليون دينار في نهاية عام 2022 ليصل الى 8,676.3 مليون دينار، مقابل 7,386.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، وتركزت الزيادة في بند المخصصات العامة كما هو موضح بالجدول التالي:

### جدول رقم (66) المخصصات

" مليون دينار "

| البند                          | 2021           | 2022           | مقدار التغير   | معدل التغير % |
|--------------------------------|----------------|----------------|----------------|---------------|
| مخصص الديون المشكوك في تحصيلها | 3,680.3        | 3,850.7        | 170.4          | 4.6           |
| مخصص استهلاك الاصول الثابتة    | 916.4          | 1,030.7        | 114.3          | 12.5          |
| مخصصات عامة                    | 1,261.3        | 2,462.5        | 1,201.2        | 95.2          |
| مخصص تقييم اسعار الصرف         | 1,528.6        | 1,332.3        | -196.3         | -12.8         |
| <b>الاجمالي</b>                | <b>7,386.6</b> | <b>8,676.3</b> | <b>1,289.7</b> | <b>17.5</b>   |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

## ● المصرف الليبي الخارجي

أظهرت بيانات المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2020، الى ارتفاع اجمالي الاصول داخل الميزانية بنحو 224.4 مليون دولار ليصل الى 18073.2 مليون دولار ، مقابل 17848.8 مليون دولار في نهاية عام 2019، اي بمعدل 1.3%، وفيما يلي البنود الرئيسية للميزانية:

أولاً : جانب الاصول:

1- نقدية وارصدة لدى الغير :

ارتفع رصيد النقدية والارصدة لدى المصارف بمعدل 1.13% وبمبلغ 166.9 مليون دولار، ليصل رصيده الى 14872.5 مليون دولار في نهاية عام 2020 ، مقابل 14705.7 مليون دولار في نهاية عام 2019 ، و الجدول التالي يوضح اهم التطورات التي حصلت في النقدية والارصدة وودائع لاجل لدى الغير :

جدول رقم (67) نقدية وارصدة لدى الغير

"مليون دولار"

| البيان                                                         | 2021     | 2022     | معدل التغير |
|----------------------------------------------------------------|----------|----------|-------------|
| نقدية بالخبزينة                                                | 2.6      | 1.9      | -29.5       |
| ارصدة لدى المصارف :                                            |          |          |             |
| - حسابات جارية - مصرف ليبيا                                    | 279.4    | 179.8    | -35.7       |
| - حسابات جارية لدى المصارف                                     | 2458.6   | 5,211.5  | 112.0       |
| - وودائع لاجل لدى المصارف                                      | 12,635.1 | 10,083.8 | -20.2       |
| يخصم المخصصات على العملات المعلقة والودائع الائتمانية المتعثرة | 670.2    | 604.4    | -9.8        |
| المجموع                                                        | 14705.7  | 14872.5  | 1.1         |

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

## 2- محافظ استثمارية مالية تدار بمعرفة الغير :

يمثل هذا البند ارصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ استثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات استثمارية دولية ، حيث يتم استثمار اموال المحفظة في ادوات مالية عالية الجودة، وبلغ رصيد هذا البند 125.4 مليون دولار في نهاية عام 2220، مقابل مبلغ 133.9 مليون دولار في نهاية عام 2021.

## 3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير :

بلغ رصيد هذا البند 479.2 مليون دولار في نهاية عام 2022 ، مقابل 483.0 مليون دولار في نهاية عام 2021 مسجلا بذلك معدل انخفاض بلغ نسبته 0.8% وبمقدار 3.8 مليون دولار . وفيما يلي جدول يُبين ارصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف :

### جدول رقم (68) التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير

| البيان                                | 2021  | 2022  | معدل التغير |
|---------------------------------------|-------|-------|-------------|
| حسابات جارية مدنية                    | 3.2   | 20.9  | 559.3       |
| قروض محلية                            | 34.5  | 32.7  | -5.0        |
| قروض دولية                            | 442.6 | 422.8 | -4.5        |
| قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها          | 228.0 | 214.5 | -5.9        |
| قروض وسلف للموظفين                    | 4.5   | 4.4   | -3.1        |
| تمويل اسلامي عبر المشاركة             | -     | 9.1   | -           |
| اجمالي القروض والتسهيلات              | 712.8 | 704.4 | -1.2        |
| يخصم : المخصص الخاص للقروض والتسهيلات | 229.8 | 225.2 | -2.0        |
| صافي القروض والتسهيلات                | 483.0 | 479.2 | -0.8        |

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

## 4- استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي :

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 492.3 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 494.9 مليون دولار في نهاية عام 2120 بانخفاض قدره 2.6 مليون دولار، حيث تركز معظم الانخفاض في الاستثمارات المالية في السندات ليصل صافي رصيدها الى 886.6 مليون دولار في نهاية عام 2021 . والجدول التالي يوضح ذلك :

## جدول رقم (69) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

"مليون دولار"

| البيان                                             | 2021   | 2022  | معدل التغير |
|----------------------------------------------------|--------|-------|-------------|
| صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ( الاسهم )  | 6.5.5  | 6.5.5 | -           |
| صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ( السندات ) | 902.0  | 886.6 | -1.7        |
| يخصم المخصصات وفروقات التقييم                      | 1012.6 | 999.9 | -1.3        |
| الاجمالي                                           | 494.9  | 492.3 | -0.5        |

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

### 5- الاستثمارات الاخرى :

يمثل هذ البند كل من الاستثمارات العقارية ، والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة ، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2022 التطورات التالية :-

- بلغ رصيد بند الاستثمارات العقارية مبلغ 27.6 مليون دولار كما هو عليه في عام 2021.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مبلغ 132.4 مليون دولار في نهاية عام 2022 مقابل 133.1 مليون دولار في نهاية عام 2021 اي بانخفاض وقدره 0.7 مليون دولار .
- بلغ رصيد بند الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة 884.8 مليون دولار، كما هو عليه في عام 2021.

### 6- أرصدة مدينة وأصول أخرى :

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات 465.4 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 349.1 مليون دولار في نهاية عام 2021، اي بانخفاض قدره 116.4 مليون دولار، والجدول التالي يوضح الارصدة المدينة والاصول الاخرى.

## جدول رقم (70) أرصدة مدينة وأصول أخرى

" مليون دولار "

| البيان               | 2021  | 2022  | معدل التغير ( % ) |
|----------------------|-------|-------|-------------------|
| مصاريف مدفوعة مقدما  | 0.2   | 0.3   | 37.5              |
| ايرادات فوائد مستحقة | 20.5  | 56.0  | 173.1             |
| ارصدة مدينة متنوعة   | 327.8 | 408.6 | 24.6              |
| اصول ثابتة بالطريق   | 0.5   | 0.6   | 3.8               |
| الاجمالي             | 349.1 | 465.4 | 33.3              |

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

### 7-الاصول الثابتة :

بلغ رصيد صافي الاصول الثابتة في نهاية عام 2022 بعد خصم المخصصات 9.4 مليون دولار مقابل 9.6 مليون دولار في نهاية عام 2021.

ثانيا : الخصوم

### 1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي :

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 5336.5 مليون دولار في نهاية عام 2022 ، مقابل 6304.1 مليون دولار في نهاية عام 2021، اي بانخفاض قدره 967.6 مليون دولار اي بنسبة 15.3%، نتيجة لانخفاض ودائع المصرف المركزي، وفيما يلي بيان بالارصدة المودعة لدى المصرف كما هي موضحة بالجدول التالي :

## جدول رقم (71) ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي

" مليون دولار "

| البيان               | 2021    | 2022   | معدل التغير ( % ) |
|----------------------|---------|--------|-------------------|
| مصرف ليبيا المركزي   | 5,817.9 | 4895.3 | -15.9             |
| - حسابات جارية       | 237.2   | 305.1  | 28.7              |
| - ودائع لاجل         | 5,580.8 | 4590.1 | -17.8             |
| ارصدة للمصارف الاخرى | 486.1   | 441.2  | -9.2              |
| - حسابات جارية       | 483.1   | 409.3  | -15.3             |
| - ودائع لاجل         | 3.0     | 32.0   | 965.0             |
| الاجمالي             | 6304.1  | 5336.5 | -15.3             |

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

## 2- ودائع العملاء :

انخفض رصيد هذا البند بمقدار 939.7 مليون دولار، وبنسبة 12.8% ليصل رصيده الى 8273.4 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 7333.7 مليون دولار في نهاية عام 2021، حيث تركّز هذا الانخفاض في بند ودائع تحت الطلب. والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (72) ودائع العملاء

"مليون دولار"

| البيان                        | 2021    | 2022   | معدل التغير ( % ) |
|-------------------------------|---------|--------|-------------------|
| ودائع تحت الطلب               | 5,639.0 | 6611.8 | 17.3              |
| ودائع لاجل                    | 1,585.6 | 1553.0 | -2.1              |
| ودائع مجمدة                   | 108.5   | 108.2  | -0.3              |
| الحسابات الجارية غير المتحركة | 0.6     | 0.4    | -38.1             |
| الاجمالي                      | 7,333.7 | 8273.4 | 12.8              |

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

## 3- التأمينات النقدية :

انخفض رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 43.8 مليون دولار ليصل الى 446.5 مليون دولار في نهاية عام 2220، مقابل 490.3 مليون دولار في نهاية عام 2120. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (73) التأمينات النقدية

"مليون دولار"

| البيان                                    | 2021  | 2022  | معدل التغير ( % ) |
|-------------------------------------------|-------|-------|-------------------|
| تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة | 221.4 | 177.9 | -19.6             |
| تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة     | 268.9 | 268.6 | -0.1              |
| الاجمالي                                  | 490.3 | 446.5 | -8.9              |

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

#### 4- أرصدة دائنة والتزامات أخرى :

بلغ رصيد هذا البند 176.3 مليون دولار في نهاية عام 2220 مقابل 136.1 مليون دولار في نهاية عام 2120، مسجلاً بذلك ارتفاع وقدره 40.2 مليون دولار وما نسبته 29.6%.

#### جدول رقم (74) أرصدة دائنة والتزامات أخرى

مليون دولار "

| البيان                   | 2021  | 2022  | معدل التغير ( % ) |
|--------------------------|-------|-------|-------------------|
| مصاريف وفوائد مستحقة     | 14.2  | 30.5  | 115.9             |
| دائنون وأرصدة دائنة أخرى | 121.9 | 145.8 | 19.5              |
| الاجمالي                 | 119.2 | 176.3 | 29.6              |

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

#### 5- مخصصات أخرى :

بلغ رصيد المخصصات الأخرى 135.7 مليون دولار في نهاية عام 2220 مقابل 168.9 مليون دولار في نهاية عام 2021 .

#### 6- حقوق المساهمين وأرباح العام :

- رأس المال المكتتب فيه والمدفوع : حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي ، مقسماً إلى ( 30,000,000 ) سهماً اسمياً ، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي .
  - الاحتياطيات : سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 524.7 مليون دولار ، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الاحتياطي العام نحو 282.7 مليون دولار و 661.7 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2022 ولم يطرأ أي تغيير عن العام 2021.
  - حق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2022 أرباحاً وقدرها 289.1 مليون مقابل خسارة في عام 2021 قدرها 35.6 مليون دولار .
- الالتزامات العرضية والارتباطات الرأس مالية:

بلغ رصيد هذا البند 3119.3 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 2220.4 مليون دولار في نهاية عام 2021.



## جدول رقم (75) المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي

" مليون دولار "

| البند                                        | 2021            | 2022           | مقدار التغير | نسبة التغير % |
|----------------------------------------------|-----------------|----------------|--------------|---------------|
| <b>الاصول :</b>                              |                 |                |              |               |
| نقدية وارصدة لدى المصارف                     | 14705.7         | 14872.5        | 166.9        | 1.1           |
| محافظ استثمارية                              | 133.9           | 125.4          | -8.4         | -6.3          |
| تسهيلات وقروض ( بالصادفي )                   | 483.0           | 479.2          | -3.8         | -0.8          |
| استثمارات مالية متاحة للبيع ( بالصادفي )     | 494.9           | 492.3          | -2.6         | -0.5          |
| استثمارات محتفظ بها للاستحقاق                | 21.4            | 18.7           | -2.7         | -12.7         |
| استثمارات عقارية                             | 27.6            | 27.6           | 0.0          | 0.0           |
| استثمارات في شركات تابعة وشقيقة ( بالصادفي ) | 1917.5          | 1870.9         | -46.6        | -2.4          |
| ارصدة مدينة واصول اخرى ( بالصادفي )          | 55.3            | 177.1          | 121.8        | 220.4         |
| اصول ثابتة ( بالصادفي )                      | 9.6             | 9.5            | -0.1         | -1.0          |
| <b>مجموع الاصول</b>                          | <b>17848.8</b>  | <b>18073.2</b> | <b>224.4</b> | <b>1.3</b>    |
| <b>الالتزامات</b>                            |                 |                |              |               |
| ودائع المصارف                                | 6304.1          | 5336.5         | -967.6       | -15.3         |
| ودائع الزبائن                                | 7333.7          | 8273.4         | 939.7        | 12.8          |
| التأمينات النقدية                            | 490.3           | 446.5          | -43.8        | -8.9          |
| ارصدة دائنة والتزامات اخرى                   | 136.1           | 176.3          | 40.2         | 29.6          |
| مخصصات اخرى                                  | 168.9           | 135.7          | -33.2        | -19.6         |
| <b>مجموع الالتزامات</b>                      | <b>14432.98</b> | <b>14368.3</b> | <b>-64.7</b> | <b>-0.4</b>   |
| <b>حقوق المساهمين</b>                        |                 |                |              |               |
| رأس المال المكتتب به والمدفوع                | 3000.0          | 3000.0         | -            | -             |
| الاحتياطي القانوني                           | 524.7           | 524.7          | -            | -             |
| احتياطي الطوارئ                              | 282.7           | 282.7          | -            | -             |
| الاحتياطي العام                              | 661.7           | 661.7          | -            | -             |
| ارباح مرحلة                                  | -254.4          | -254.4         | -            | -             |
| ارباح محتجزة                                 | -763.2          | -798.8         | -35.6        | 4.7           |
| <b>مجموع حقوق المساهمين</b>                  | <b>3451.4</b>   | <b>3415.8</b>  | <b>-35.6</b> | <b>-1.0</b>   |
| ارباح العام                                  | -35.6           | 289.1          | 324.7        | -912.1        |
| <b>مجموع حقوق المساهمين و ارباح العام</b>    | <b>3415.8</b>   | <b>3704.9</b>  | <b>289.1</b> | <b>8.5</b>    |
| <b>مجموع الخصوم</b>                          | <b>17848.8</b>  | <b>18073.2</b> | <b>224.4</b> | <b>1.3</b>    |
| التزامات عرضية وارتباطات                     | 2220.4          | 3119.3         | 898.9        | 40.5          |

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

## ● المصارف المتخصصة

### – مصرف التنمية:

يقوم مصرف التنمية بمنح القروض وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية الكبيرة والمتوسطة وذلك بهدف تطوير القطاع الانتاجي والخدمي وتشجيع المشروعات التي تستخدم الأساليب الحديثة في التصنيع، وخاصة تلك التي تقوم باستخدام المواد الخام المتوفرة محليا، إلا أنه في الآونة الأخيرة اقتصر نشاط المصرف على قروض وسائل النقل فقط والتي بلغت خلال عام 2022 نحو 0.24 مليون دينار بنسبة 60.3 % عما كانت عليه في عام 2021 والبالغة 0.16 مليون دينار بنسبة 39.7 %، كما أنه اضطر إلى تقليص نشاطاته في السابق والتي كانت تشمل الخدمات الصحية والعلاجية، والمواد الغذائية والاعلاف.

### جدول رقم (76) عدد وقيمة القروض الممنوحة من مصرف التنمية

"بالمليون دينار"

| 2022   |       | 2021   |       | نوع القروض  |
|--------|-------|--------|-------|-------------|
| القيمة | العدد | القيمة | العدد |             |
| 0.24   | 5     | 0.16   | 3     | وسائل النقل |

المصدر: مصرف التنمية

### ● المؤسسات المالية غير المصرفية:

تعد المؤسسات المالية غير المصرفية أحد مكونات القطاع المالي في الاقتصاد الوطني، ويتواجد بعضها في شكل صناديق سيادية أوكل إليها استثمار الفوائض من الإيرادات النفطية، وذلك بهدف تحقيق عوائد مالية تسهم في تنويع مصادر الدخل بما يحقق استقرار الموارد المالية للمجتمع. وتمارس تلك الصناديق نشاطها من خلال محافظ وشركات استثمارية تمتلكها، منها ما يمارس نشاطه في الخارج ليساهم في تحقيق عوائد مالية في إطار تنويع مصادر النقد الأجنبي، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ومنها ما يمارس نشاطه في الداخل في إطار دعم حركة التنمية وتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية لعل من أهمها تحقيق توزيع عادل للدخل ومكافحة الفقر ودعم شبكة الأمان الاجتماعي.

### - الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية: -

تأسس الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية في شكل "شركة قابضة" بموجب قرار الإنشاء رقم (107) لسنة 2009، وتحدد أغراضه في استثمار أمواله داخل ليبيا على أسس تجارية وفق مقتضيات العمل ومتطلبات السوق. يعمل الصندوق بشكل أساسي كشركة استثمارية قابضة ذات استثمارات طويلة الأجل في الأعمال التجارية والمشاريع المشتركة. أسس الصندوق عدد (8) شركات مملوكة بالكامل تهدف إلى دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والصناعة الرئيسية في جميع أنحاء ليبيا.

حدّد رأس مال الصندوق عند تأسيسه بمبلغ قدره 20 مليار دينار مقسمة إلى 200 مليون سهم قيمة كل سهم 100 دينار، تكتتب فيها المؤسسة الليبية للاستثمار بنسبة مساهمة 83%، ومصرف ليبيا المركزي بنسبة مساهمة 12.5%، ومصرف الجمهورية بنسبة مساهمة 1.50%، والمصرف الليبي الخارجي بنسبة مساهمة 0.83%، والمصرف التجاري الوطني بنسبة مساهمة 0.75% ومصرف الوحدة بنسبة مساهمة 0.71% ومصرف شمال افريقيا بنسبة مساهمة 0.21% ومصرف الواحة بنسبة مساهمة 0.17%، وكان المدفوع من رأس المال 12 مليار دينار.

تظهر بيانات المركز المالي للصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية أن إجمالي الأصول قد شهدت انخفاضا طفيفا عام 2022 بنحو 3.1 مليون دينار، حيث انخفض إجمالي الأصول من 12,078.4 إلى 12,075.3 وبنسبة انخفاض بلغت 0.03% كما أظهرت بيانات المركز المالي تحقيق خسائر بقيمة 6.4 مليون دينار عام 2022 مقابل خسائر مقدارها 6.8 مليون عام 2021.

جدول رقم (77) المركز المالي للسنوات 2021-2022

| 2022           | 2021           | البيان                         |
|----------------|----------------|--------------------------------|
|                |                | الأصول                         |
|                |                | الأصول المتداولة               |
| 9,716,140,984  | 9,716,781,057  | النقدية بالمصارف               |
| 261            | 9,963          | النقدية بالخرزينة              |
| 58,088,406     | 58,062,304     | المدينون                       |
| 4,210,221      | 4,240,694      | ارصدة مدينة أخرى               |
| 25,000         | 0              | العهد المالية                  |
| 97,629,573     | 97,498,000     | حسابات تحت التسوية             |
| 9,876,094,444  | 9,876,592,018  | مجموع الأصول المتداولة         |
|                |                | الأصول غير المتداولة           |
| 733,286        | 1,057,112      | الممتلكات والمعدات بالصافي     |
| 4,216,685      | 4,216,685      | مشروعات تحت التنفيذ            |
| 2,191,556,200  | 2,191,556,200  | استثمارات طويلة الأجل          |
| 2,718,660      | 4,978,977      | الأصول الغير ملموسة            |
| 2,199,224,830  | 2,201,808,975  | مجموع الأصول غير المتداولة     |
| 12,075,319,274 | 12,078,400,992 | مجموع الأصول                   |
|                |                | الالتزامات وحقوق الملكية       |
|                |                | الالتزامات المتداولة           |
| 6,964,605      | 6,653,827      | الدائنون                       |
| 5,402,328      | 1,941,018      | ارصدة دائنة أخرى               |
| 12,366,933     | 8,594,845      | مجموع الالتزامات المتداولة     |
|                |                | حقوق الملكية                   |
| 12,000,000,000 | 12,000,000,000 | رأس المال المدفوع              |
| 26,890,880     | 26,890,880     | الاحتياطي القانوني             |
| 42,915,268     | 49,322,669     | الأرباح المرحلة                |
| -6,853,807     | -6,407,401     | خسائر العام                    |
| 12,062,952,341 | 12,069,806,148 | مجموع حقوق الملكية             |
| 12,075,319,274 | 12,078,400,992 | مجموع الالتزامات وحقوق الملكية |

المصدر : الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية

انتهى التقرير ،،،

